



جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت إشراف

أ.الدكتور: بن سعيد محمد

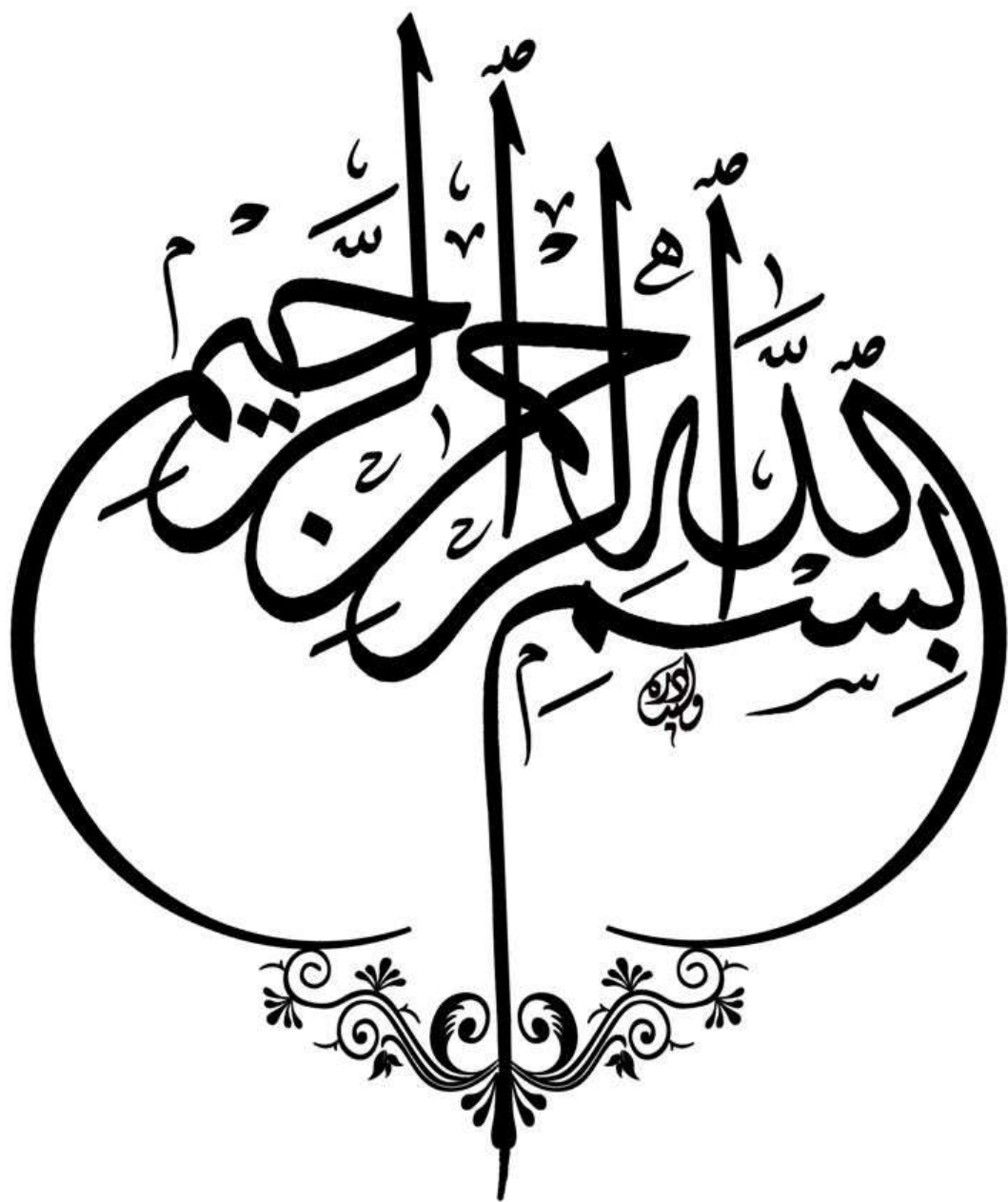
من إعداد الطالب

بوحركات بوعلام

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د بورحلة علال
مشرفا ومقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ/د. بن سعيد محمد
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد الهادي مختار
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د. بن الحاج جلول ياسين
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د. بولعباس مختار
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. كروشة فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2019-2020



الملخص:

إن تعدد النشاطات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات بين الدول، أجبر كل الأطراف إلى التفكير في استعمال آلية تسهل كل العمليات التجارية والخدمات لغرض تحقيق التقدم والرخاء في المجتمعات، فكانت الحاجة ماسة إلى العملة كتعريف لكل دولة، فتحدد العلاقة بين الدول بحجم المبادلات الموجودة بينهم، فمن الآليات التي تساعد في هذا التوسع وزيادة الحركة التجارية وانتقال رؤوس الأموال (سعر الصرف)

فالهدف من هذه الدراسة هو تبيان العلاقة الموجودة بين متغير سعر صرف الدينار أمام الدولار والاورو كعملتين رئيسيتين وكذلك كعملتين اساسيتين في كل الحركة التجارية القائمة في الجزائر، ودراسة العلاقة المبنية بين مخرجات العلاقة السابقة مع بعض من المتغيرات الكلية الاقتصادية، وتحليل هذا الأثر بين المتغيرات السابقة يساعد على فهم النموذج الذي يجب أن يكون في واقع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، فنتائج الدراسة أثبتت بأن هناك علاقة عكسية ومعنوية لكل من الناتج المحلي الخام، ومعدل الفائدة والتضخم وعرض النقود والتصدير مع سعر الصرف الدولار على المدى القصير والمدى الطويل، أيضا أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري، ووجود علاقة طردية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2003-2019.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، إيرادات بترولية، صادرات، واردات، ميزان تجاري.

Summary:

The multiplicity of economic activities and the expansion of the scope of exchanges between countries forced all parties to think of using a mechanism that facilitates all commercial and service operations for the purpose of achieving progress and prosperity in societies. The need for currency was an urgent definition for each country, so the relationship between countries is determined by the size of the exchanges between them. Which helps in this expansion and increase trade mobility and transfer of capital (Exchange Rate)

The aim of this study is to show the relationship between the variable of the dinar exchange rate against the dollar and the euro as two main currencies, as well as two basic currencies in all the existing commercial movement in Algeria, and to study the relationship built between the outputs of the previous relationship with some of the macroeconomic variables, and analyzing this effect between the previous variables helps On understanding the pattern that should be in the reality of economic relations with the outside world, the results of the study proved that there is an inverse and moral relationship for each of the gross domestic product, the interest rate, inflation, money supply and export with the exchange rate of the dollar in the short term and the long term. An inverse relationship between the dollar exchange rate and the balance of trade balance, and a positive relationship between the euro exchange rate and the balance of trade balance during the period 2003-2019.

Key words: Exchange rate, Oil revenues, Exports, Imports, Trade balance.

Résumé

La multiplicité des activités économiques et l'expansion de la portée des échanges entre pays ont force toutes les parties à penser à utiliser un mécanisme qui facilite toute les opérations commerciales et de services dans le but de réaliser des progrès et de la prospérité dans les sociétés. Le besoin d'argent était une priorité urgente pour chaque pays, dont les relations entre pays sont caractérisées par la quantité d'échanges entre eux. C'est ce qui permet L'expansion et l'augmentation du commerce transfrontalier et le virement de capitaux (taux de change)

Le but de cette étude est de montrer la relation entre les variations du taux de change du dinar par rapport à l'euro et le dollar qui sont deux monnaies principales et élémentaires dans tous les mouvements commerciaux existants en Algérie, mais aussi d'étudier les relations construites entre les résultats des précédentes relations avec certaines variables macroéconomiques, et d'analyser les effets entre les précédentes aides des variables. La compréhension du modelé qui devrait faire partie des relations économiques avec le monde extérieur, les résultats de l'étude ont prouvé qu'il existe une relation morale et inverse des relations pour chaque produit intérieur brut, le taux d'interet, d'inflation, d'entree d'argent et d'export avec le taux d'échange du dollar sur le court et le long terme. Une relation inverse entre le taux d'échange du dollar et du taux de la balance commerciale, ainsi qu'une relation positive entre le taux d'échange de l'euro et le taux de la balance commerciale durant la période allant de 2003 à 2019.

Mots clés: taux d'échange, revenus pétroliers, exports, imports, balance commerciale

كلمة شكر

ولأن الكلمات هي كل ما نملك ازاء من غمرونا بالجميل ، ولأن الشكر هو أقل الاعتراف بهذا الجميل .

أتقدم بخالص تشكراتي وأصدق امتناني للأستاذ الذي أشرف على بعث هذا العمل للوجود، من خلال وقته وجهده وتوجيهاته، فضيلة الأستاذ الدكتور بن سعيد محمد ،

كما اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الكرام على قبولهم عضوية لجنة المناقشة وعلى الجهد الذي بذلوه لقراءة الاطروحة ثم مناقشتها.

فجزاكم الله عنا أفضل ما جزى أستاذا مخلصا وأقر عينه أينما حطت رحاله.

□ إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من أشد بهما أزي أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى اخوتي جميعا خصوصا سندي الحاج قويدر

إلى الزوجة الكريمة التي ساندتني أثناء إنجاز هذا العمل

إلى ابنتي الغالية سلسبيل .

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل، إلى كل زملائي

الأساتذة والموظفين بجامعة ابن خلدون تيارت.

مقدمة

الدول العربية شأنها شأن باقي الدول النامية تعاني من ضعف الهياكل الاقتصادية وضعف الهيكل الإنتاجي، وفي جو يتسم بمبدأ المصلحة فإن العلاقات الاقتصادية الدولية مبنية على تداخل المصالح واتساع المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم، هذا الضعف الذي نتحدث عنه نتاجه الاعتماد على قطاعات الإنتاج الأولى خاصة قطاع المحروقات، كمصدر رئيسي للدخل الوطني، بالإضافة إلى ضآلة نسبة القوى العاملة إلى مجموع عدد السكان مقارنة بالدول المتقدمة فنجد أن متوسط الدخل الفردي في الدول البترولية مرتفع مقارنة بالدول العربية الغير بترولية، وزادت هاته الفجوة اتساعا منذ السبعينيات من القرن الماضي.

كما يتضح ذلك من خلال التشكيلة التي تتكون منها صادرات هاته الدول من المنتجات، فنجد بأن الإنتاج الزراعي لا يمد العالم العربي بكل احتياجاته الغذائية، هذا لا يعني بأن جغرافيا الوطن العربي ليست بها أراضي خصبة صالحة للزراعة وليست قادرة على الإنتاج وإنما سياسات المغالطة التي بينت غير ذلك، وبأن الوطن العربي على غرار الدول المصدر للبتول ليس به تنوع إنتاجي غير المحروقات وخير دليل على ذلك التجربة الجزائرية واكتشافاتها الواسعة في القطاع الزراعي وما حققه هذا الأخير من مساهمة في الرفع من مستوى الدخل الوطني في السنوات الأخيرة .

فبالرجوع إلى الاقتصاد الجزائري فحاله حال هذه الدول العربية خاصة تلك المصدرة للبتول فهيكلمها الإنتاجي غير متنوع حيث يعتمد على 97% من إيراداته الكلية على دخول قطاع المحروقات وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع وما يحققه فهو يعتبر حجر الزاوية ويعد كقطاع إستراتيجي هام يمثل عصب الاقتصاد الوطني.

فالسنوات الأخيرة وبداية من سنة 2014 تأثرت السوق العالمية للبتول بتدني مستويات الطلب العالمي عليه وهذا ما نتج عنه انخفاض صريح في أسعاره تباينت القراءات حول أسباب هذا الانحدار، فالجزائر من الدول المصدرة للنفط وتعتمد بشكل رئيسي عليه، فأبي تغيرات ملموسة في أسعاره من شأنها أن تنعكس على القيمة الإجمالي للمداخيل ، ومن ثم على أرصدة حساباتها الجارية ولا شك بأن عوائد تصدير هذا المنتج تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت الكميات الموجهة للتصدير ثابتة أو حتى لو ارتفعت بنسب معينة أدنى من نسب الانخفاض في سعره، وهذا ما وقع سنة 2014، فقد ساهم انخفاض

قيم الصادرات النفطية في تحول فائض الحساب الجاري للجزائر إلى عجز من نفس السنة وأشارت التوقعات إلى المزيد من العجز في السنوات التي تلي هذه المرحلة مع تراجع في معدلات النمو نتيجة هاته الارتدادات.

والمتابع للدراسات الاقتصادية يستنتج بأن من أهم الآليات والميكانيزمات المحركة للمبادلات التجارية والحركية الاقتصادية بصفة عامة بين مختلف دول العالم "سعر الصرف" بمعنى العلاقة الموجودة بين عملات دول العالم، بحيث أن كل المعاملات التجارية للسلع والخدمات لا بد أن يترتب عليها تبادل بين العملات أي أنه يكون هناك طلب وعرض للعملة.

والجزائر ليست في منعى عن هذا فقد عملت كغيرها من الدول على التماشي وفق المصلحة الموجودة، وذلك بوضع إصلاحات جذرية لتسيير سعر الصرف من أجل التماشي والتطورات التي مست الاقتصاد الجزائري وخصوصياته فكل مرحلة من المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلا وعملت السلطات المختصة في ذلك على سن قوانين تسيير سعر الصرف للتماشي مع التغيرات الإقليمية والدولية.

وباعتبار الجزائر من الدول البترولية التي تعتمد بشكل كبير في صادراتها على قطاع المحروقات وبالأخص النفط ومع تطور معالم النظام الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى أصبح الانفتاح الاقتصادي والتجاري من السمات الجديدة التي يتميز بها النظام الاقتصادي الدولي الحديث، ومع تزايد الحاجات للأفراد زادت معها درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري خاصة وما شهدته هذا الأخير من تقلبات في أسعاره أثرت بشكل أو بآخر على ميزان المدفوعات وبالتالي في المعاملات التجارية، هذه المخاطر تتمثل أساسا في مخاطر سعر الصرف الذي يؤثر هو الآخر أو يزيد من حجم الأزمة.

وبناء على ما سبق فيمكن القول بأن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التغير الذي يطرأ على أسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وعلى أن سعر الصرف يعتبر من السياسات الاقتصادية الهامة التي تستعملها السلطات المختصة كآلية تبحث من خلالها إلى فرض التوازن بين مجموعة المتغيرات الكلية

1- إشكالية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف من الموضوعات المتجددة التي لا تموت فكل فترة وميزاتها وخصوصياتها، فتغيرات سعر الصرف لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد وبالخصوص الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر بشكل كبير

بتغيرات سعر الصرف العملات الرئيسية، وبالنظر إلى الارتباط الوثيق الذي يجمع متغيرات الاقتصاد الكلي فوجب طرح الإشكالية التي يمكن من خلالها تفسير هذا الارتباط :

ما العلاقة الموجودة بين تأثير الإيرادات البترولية والتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف ؟

وحتى يمكن التوسع في الموضوع و الإجابة على إشكالية الدراسة وجب طرح بعض الأسئلة الفرعية التي من خلالها يمكن الإلمام بجثيات الموضوع:

- ما المقصود بأنظمة سعر الصرف وكيف يتم تحديده وفق ترتيبات أنظمة الصرف المختلفة وما هي النظريات والنماذج المحددة لسعر الصرف؟

- ما العلاقة الموجودة بين أنظمة أسعار الصرف والميزان التجاري في الجزائر ؟

- ما علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وما هو النموذج الذي من خلاله يمكن أن تتضح العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي وكيف يمكن صياغة هذا النموذج ؟

- هل هناك علاقة معنوية بين اسعار الصرف والإيرادات البترولية في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة :

سعر الصرف كأحد السياسات التي تتبناها السلطات وتلجأ إليها في الأزمات التي يكون فيها اختلال فالاقتصاد الجزائري مبني على 97% صادرات محروقات ونعلم بأن الصادرات البترولية مسعرة بالدولار الأمريكي وأما وارداتها في تختلف حسب التعاملات التجارية فمنها ما هو أوروبي ومنها ما هو آسيوي ومنها ما أمريكي إلى غير ذلك من العملات، إذا فهي تعتمد على فسيفساء من التعاملات ولكن أكثر معاملاتهما أوروبية، إذا لزاما علينا طرح بعض الفرضيات التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية السابقة:

- يعد تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تستهدفها الدولة لأجل التخفيف من مخاطر الصرف

- إن العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات البترولية في الجزائر علاقة طردية، كما قد تكون عكسية مع الناتج الداخلي الخام

- لانخفاض سعر الصرف تأثير سلبي على عرض النقود، والتضخم، ومعدل الفائدة على المدى القصير وعلى المدى الطويل

- وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من سعر الصرف العملات الرئيسية نحو المتغير التابع رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2003-2019 في الاقتصاد الجزائري

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بمجريات سعر الصرف وتأثير هذا الأخير على ما يمكن جمعه من إيرادات، ومعرفة الفروق التي يساهم فيها بدرجة كبيرة نظرا للدور الهام الذي يلعبه في تحديد مدى نجاح السلطات في تحقيق الأهداف المرجوة، وتكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة باعتبار أن سعر الصرف من المواضيع الاقتصادية التي مازالت تعالج داخل مراكز البحث وفي الساحة الأكاديمية لأجل معرفة كل انعكاساته على النشاط الاقتصادي، وإزالة الغموض حول العلاقة المبنية بين سعر الصرف الدينار الجزائري وباقي العملات الرئيسية.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا في محاولة إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة التي تربط تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات الرئيسية وأثر التغير الذي يكون أساسا بين العملات الرئيسية في حد ذاتها مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، ومحاولة رسم السياسة الاقتصادية الكلية التي تتبين معالمها بعد بروز ووضوح العلاقة السابقة التي تربط جميع المتغيرات الاقتصادية .

4- الهدف من الدراسة :

وهو تشخيص العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، ومعرفة العلاقة التي تربط متغير سعر الصرف و الإيرادات البترولية ومدى التناغم الموجود بينهما، أي معرفة الآثار الناجمة عن التغير في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية مما يسمح لنا بوضع تقييم حول هذا الأثر .

ومن خلال معرفة هذا الأثر يقودنا إلى توضيح السياسة المالية والنقدية التي يجب أن تتبعها السلطات المعنية ووضوح المعالم التي من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني، والوقوف على طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار مع الإيرادات البترولية في ظل النظام العالمي الجديد .

بالإضافة إلى تقييم الدور الذي لعبته السلطات المختصة في مجال سعر الصرف والدور الذي لعبه هذا الأخير في مختلف الإصلاحات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في الجزائر

5- أسباب اختيار الموضوع :

يكمن جوهر اختيار الموضوع في الأهمية البالغة له، وارتباطه الوثيق بالتطورات العالمية والتطورات الداخلية للبلد خاصة وتغير محور الموازين العالمية الراهنة بين الدول المتطور وسعي دول أخرى تحسين وضعياتها الاقتصادية أمام هذه التغيرات الجديدة فمن العناصر الدافعة لاختيار هذا الموضوع :

- أهمية هذا الموضوع وباعتباره من المواضيع الاقتصادية التي لا تموت .
- الظرف الراهن الذي يمر به العالم عامة والجزائر خاصة، بداية بالأزمة الاقتصادية التي سببها انهيار أسعار البترول وتأثير هذا الأخير على موازين مدفوعات العديد من الدول ومنها الجزائر.
- الأثر الذي نتج من وراء التغير في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية.
- باعتبار أن الجزائر جل صادراتها ناتج من الإيرادات البترولية ونعلم أن سعر البرميل من البترول يقدر بالعملة الأمريكية (الدولار)، في مقابل هذا نجد بان جل واردات الجزائر مرتبطة بمجموعة الدول الأوروبية أي (الأورو)، إذا فمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولة معرفة كيف يمكن للسلطات المختصة في وضع المرونة اللازمة لذلك حتى لا تتكبد الجزائر خسائر تكون مجملها متعلقة في الفرق الناجم عن سعر الصرف.

6- حدود الدراسة :

تكمن في الحدود المكانية والحدود الزمنية أما الحدود المكانية فهي متعلقة بالجزائر

أما الحدود الزمنية لهذه الدراسة فاخترنا أن تكون من بداية سنوات التسعينيات 1990 الى سنة 2019

وذلك لعدة اعتبارات :

أولا باعتبار سنة 1990 الانطلاق الفعلي في وضع الخطوط العريضة نحو عملية الإصلاح الاقتصادي بداية بقانون النقد والقرض 90/010 إلى إصلاحات أخرى مست الجانب المتعلق بعمليات الصرف إضافة إلى ذلك كل ما تعلق بالجانب الاقتصادي من عجز في ميزان المدفوعات وتعديل هيكله فرضه صندوق

النقد الدولي إلى مرحلة أخرى شهدها الاقتصاد الجزائري تميزت بالانتعاش وفوائض مالية كبيرة ناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول دامت لعقد من الزمن أو يزيد إلى مرحلة أخرى اتسمت بتراجع في أسعار البترول أثر على الصيرورة الاقتصادية، وظهر عجز آخر في موازين مدفوعاتها انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2014 وتواصل حتى سنة 2019

7- المنهج المتبع في الدراسة :

لكل دراسة أهميتها وأهدافها وسعيها من التوصل قدر الإمكان إلى الإحاطة بجميع جوانب البحث

كان علينا استخدام مزيج من المناهج التي تمكننا من العرض الجيد للدراسة :

أولا: **المنهج الوصفي** وذلك لما تمليه علينا الدراسة لاستعراض مختلف النظريات المتعلقة بسياسات سعر الصرف وأنظمتها، ووصف الترتيبات التي يقوم عليها نظام سعر الصرف، مع التطرق ووصف الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: **المنهج التاريخي** بحيث استعمل هذا المنهج في التطرق إلى التغيرات التي مست ومرا بها الاقتصاد الجزائري في فترات سابقة.

ثالثا: **المنهج التحليلي** الذي ساعد على تبيان العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي وتحليل بعض النسب والإحصائيات التي جمعت بين هاته المتغيرات، كذلك تحليل التطور الحاصل في الساحة الاقتصادية العالمية وما تمليه علينا الظروف لمجارات هذه التطورات

رابعا: **المنهج القياسي** الذي أعتمد في الدراسة لتفسير وقياس مدى تطابق العلاقات الاقتصادية بالمتغيرات الموجودة في النموذج، وذلك باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب القياسية، .

8- الدراسات السابقة :

دراسة: **بربري محمد الأمين**، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، الغرض من هذه الدراسة تقييم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر والتطرق إلى أهميته ومدى مساهمته في عملية التنمية ومدى تأثيره على معدلات النمو

الاقتصادي، وهذا من خلال تبيان درجة تكيفه مع الحركية الاقتصادية الدولية والنظام العالمي النقدي حيث كانت إشكالية الدراسة في ما مدى جدارة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع درجة الصدمات الاقتصادية ؟ .

حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من خلال الدراسة التي قام بها وذلك بعدم جدوى نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر ولديه تأثير ضعيف على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما توصل إلى أن الدور الذي يلعبه الدينار الجزائري في صنع نجاح القرارات الاقتصادية يبقى ضعيف مادام حال وأداء الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات ضعيف.

دراسة: عزي خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة (1985-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2017/2018، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الأثر الذي يفرضه نظام سعر الصرف على معدلات النمو، ففسر المراحل التي مرى بها سعر صرف الدينار الجزائري وعلاقته ببعض المتغيرات الكلية وبناء على هذا طرح إشكالية رئيسية لهذه الدراسة التي تقول : ما مدى تأثير أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على النمو الاقتصادي ؟

وقد توصل الباحث إلى: أن نظام مجلس العملة من أفضل الأنظمة البديلة للاقتصاد الجزائري، خصوصا في توفر العديد من الشروط تستدعي تطبيق هذا النظام، كذلك تبين له من خلال الدراسة القياسية التي قام بها بأن هناك علاقة طردية بين نظام الزاحف للدينار الجزائري والنمو الاقتصادي، فعند تطبيق النظام الزاحف فإن التغير المتوقع في معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع عن نظيره في ظل تطبيق نظام التعويم المدار مع وجود السوق الموازي ، بينما هناك علاقة معنوية طردية بين نظام الزاحف والنمو في الأجل القصير .

دراسة: يسين سي لاحضر غربي، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2018/2019، تهدف هذه الدراسة

إلى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ومجموع المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (1970-2015) في الجزائر، حيث تطرق إلى إشكالية يقول فيها :

هل توجد تأثيرات متبادلة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وعلى ضوء هذه الإشكالية اعتمد الباحث في دراسته على تطبيق أسلوب التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (ACP) لتحديد ووصف البنية الأساسية والعلاقة بين المتغيرات المكونة للدراسة من أجل إبراز أهم المتغيرات التي لها علاقة بسعر الصرف، كما استعمل اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانس" بالإضافة إلى اختبار السببية.

وبعد دراسته توصل الباحث إلى: التأكد من وجود تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار وكل من العرض النقدي، والصادرات والواردات ، واستعمل نموذج تصحيح الخطأ في الدراسة القياسية كمرحلة أخيرة في التكامل المشترك والذي من خلاله وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات، ثم استعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) والذي بين من خلاله وجود علاقة عكسية وعلاقة طردية على التوالي، في حين أوضحت نتائج الاختبار السابق غياب العلاقة بين سعر الصرف وكل من معدل التضخم وصافي التدفقات الوافدة لميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

دراسة: ميموني نسرين وبن طالبي فريد، نموذج قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-2018)، مجلة المالية & الأسواق، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، من خلال هذه الدراسة استوجب على الباحث طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الفترة (1989-2018)؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التغير في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري على الميزان التجاري وتبيان أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018) وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR .

وقد توصل الباحث في دراسته لهذا الموضوع إلى عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري وعدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تبين نتائج دوال الاستجابة

إلى أن حدوث أي صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في أسعار الصرف سيكون له أثر معنوي موجب على رصيد الميزان التجاري لكن بنسبة ضئيلة، كما أن نسبة مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري لفترة مستقبلية كانت منخفضة

9- هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تناول "الفصل الأول": الإطار النظري لأسعار الصرف" الذي يبين المفاهيم المختلفة لسعر الصرف وكذا النماذج والنظريات المفسرة له، حيث يبرز الجانب التطوري لأهم أنظمة الصرف التي تطورت عبر مراحل تطور النظام النقدي الدولي، وكذلك يبين لنا وظائف ومحددات سعر الصرف .

أما "الفصل الثاني" فتم عنوانه بـ "تطبيقات سياسة الصرف في الجزائر" فمن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى سعر الصرف في الجزائر والدور الذي يلعبه وسياساته في علاج بعض الاختلالات ، فالتطور الحاصل في سعر الصرف في الجزائر مر بتطورات كبيرة تماشى مع كل مرحلة ، بالإضافة إلى التطرق لسوق الصرف في الجزائر، ومن خلاله إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والآثار المترتبة عن تحرير سعر الصرف.

بينما "الفصل الثالث" فهو تحت عنوان "دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية" وهنا تم معالجة هذا الفصل من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية بداية بعلاقته بمستوى الكتلة النقدية وعلاقته الميزان التجاري والتطورات الموجودة فيه خلال مدة الدراسة بالإضافة إلى الدراسة القياسية التي تبين لنا مستوى هذه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومستوى سعر الصرف وذلك باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار الصرف

تمهيد:

إن التطور الذي عرفه العالم في جميع الميادين وحاجة الإنسان الماسة إلى اقتناء حاجياته وجب عليه التماشي وفق ما تتطلبه الحاجة، فمن مجتمع بدائي يعتمد على نظام مقايضة في تبادل السلع، إلى نظام آخر اتسم بظهور النقود كأداة لتسهيل الحركة التجارية، ومع التطور البشري وما شهدته التجارة من توسع وجب على الدول آنذاك التأكيد قيمة العملة وأهميتها في التبادل التجاري .

ومن هنا برزت أهمية وجود عملة خاصة بكل دولة وتطورها يكون مبني على مدى قابلية هذه العملة على التداول وعلى حجم الطلب عليها بمعنى الطلب على السلع المحلية للدولة، ومع هذا التبادل التجاري بين دول العالم ظهر ما يسمى بمشكلات الصرف الأجنبي .

وهنا بدأ الاهتمام بأداء سعر الصرف وأهميته النسبية في تسوية المعاملات التجارية بين اقتصادات الدول، وذلك بالعمل على وضع مفاهيم ونظريات تعرف بسعر الصرف وتبين أهميته وأنواعه ووظائفه وكيفية تحديده، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي عنون بالإطار النظري لسعر الصرف حيث تم معالجته بالكيفية التي تتلاءم وموضوع الدراسة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم العامة حول أنظمة الصرف مروراً بالمفاهيم، إلى التطور والترتيبات الحاصلة فيه، إلى النماذج والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى التطرق لأنظمتها والسياسات المختلفة له التي تبين لنا مراحل التطور لأنظمة أسعار الصرف الثابتة، من العمل وفق قاعدة الذهب إلى النظام النقدي الدولي والعملة الارتكازية انطلاقاً من اتفاقية بريتين وودز، إلى أزمة الدولار وتأثيراتها على استقرار أسعار الصرف وما شهدته نظام تعويم أسعار الصرف والعملة الأوروبية الموحدة، ثم تلا ذلك التوصيف لسوق الصرف باعتباره المكان الذي يتم فيه بيع وشراء العملة .

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول أنظمة أسعار الصرف

لدى جميع الدول في العالم رموز تعبر عن تلك الدولة أو أخرى فالعملة تعبر عن رمز من هاته الرموز التي بواسطها يمكن شراء أو بيع أي سلعة يتم تداولها بين المقيمين داخل هاته الدول وإذا تحول الأمر من التبادل الداخلي للسلع إلى تبادل خارجي بمعنى الشراء والبيع فإن هذا يصبح لديه مدلول آخر يسمى (سعر الصرف) وهذا ما يرمز إلى القوة الاقتصادية للدولة إذ كان هناك تبادل قوي بينها وبين العالم الخارجي، وبمنظور آخر فإن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، يعني زيادة الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق الخارجية بينما العكس صحيح فإن التصدير للمنتجات المحلية يزيد من الطلب الأجنبي للعملة الوطنية وتزيد معه عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم وتطور ترتيبات أسعار الصرف

يقصد بسعر الصرف العلاقة أو القيمة السعرية بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية التي من خلالها تتحدد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.¹

وسعر الصرف هنا يعتبر العملة الأجنبية سلعة يُعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.

ويمكن طرح تعبيرين لسعر الصرف يطلق على أولهما:²

- نظام التسمية السعرية أو يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات في العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية.³

ويطلق على الثانية نظام التسمية الكمية إذ ينظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية.⁴

- ويعتبر سعر صرف العملة مقياس للأداء الاقتصادي للدولة، كما أنه يعكس حالة الاستقرار السياسي لهاته الدولة.⁵

¹ - سمير صارم، اليورو، دار دمشق، سوريا، ط1، 1999، ص97.

² - حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1991، ص252.

³ - أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص292.

⁴ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص

⁵ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص20.

والبعض يعرف سعر الصرف على أنه تلك القيمة من العملة المحلية لدولة ما معبر عنها بقيمة أخرى من العملة لدولة أجنبية.¹

وبهذا يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة ما للحصول على نظيراتها من عملة أخرى أي قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات من العملات الأجنبية.²

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

يوجد عدة مفاهيم لسعر الصرف ولكل مفهوم دلالاته وانعكاساته واستخداماته وفيما يلي أهم المفاهيم لسعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي: Nominal exchange rate (rer)

يعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف حيث يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي وذلك بشكل منتظم يومي، فهو مقياس لقيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية بمعنى يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن أن تستبدل بقيمة عملة أخرى وفقاً لقاعدة العرض والطلب في سوق الصرف وتبعاً لنظام الصرف المعتمد وينقسم إلى شقين:³

أ- سعر الصرف الاسمي: يتم العمل به عند المبادلات التجارية الرسمية.

ب- سعر الصرف الموازي: وهو قيمة العملة المتعامل بها في السوق الموازية داخل البلد وتتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، والتغير هنا لسعر الصرف الاسمي يكون حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً إلا أنه لا يبين القيمة الحقيقية للعملة نظراً لما له من آثار سلبية على الاقتصاد بالإضافة لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.⁴

¹ - عبد الرؤوف أحمد الحنفي، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 01.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، ص 19.

³ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، د.م.ج، الجزائر، أفريل 2003م، ص 103.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- سعر الصرف الحقيقي: Real Exchange Rate

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه مرجع للأسعار النسبية بين دولة ما وشركائها التجاريين،¹ وكذلك يقصد به عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أي أنه يقيس القدرة التنافسية.² فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي كالآتي:

$$R = EP^* \div P \quad \text{-----} \quad TCR = TCN \times P^* / P$$

TcR :R : سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.

TcN :E : سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية.

P :P : المستوى العام للأسعار الوطنية.

P* :P* : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

يتبين من المعادلة بأن وجود أي انخفاض R يعني ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية إذا ما تم مقارنتها بأسعار السلع الأجنبية وإذا حدث ارتفاع R يعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية مما يعني زيادة القدرة التنافسية الدولية للدولة محل الدراسة.³

3- سعر الصرف الفعال: يُفسر ويقاس مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد من العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة، ويبين من خلال هذا مدى التطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى.

ويوضح التغير في هذا المؤشر ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها،

¹-Peyrard Jastte ,**Risque De Change**, Librairie Vuibert, paris, 1986, p70.

²-جوزيف دانيالز، فانهور ديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص670.

³-سي بول هالوود، رونالد ماكديونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص98.

الأوزان المعتمدة في تكوين السلة¹ ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفين:

أ- **سعر الصرف الفعال الاسمي**: إنه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الأساس 100% لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مرجحاً بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، أو نصيب التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسيين.²

ب- **سعر الصرف الفعال الحقيقي**: بهذا المعنى يعد طريقة قياسية لقياس القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويمكن قياس **سعر الصرف الفعال الاسمي**: باستخدام مؤشر لاسبير "Laspeyres" للأرقام القياسية المعبر عنه بالعلاقة التالية:³

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p \left(\frac{e_t^p}{e_0^p} \right)}{\sum_p X_0^p \left(\frac{e_0^p}{e_0^p} \right)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \left(\frac{e^{pr}}{e_0^{pr}} \right)_t \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث:

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الإسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبير.

e_0^p, e_t^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r, e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

³ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، د. م. ج، الجزائر، 2003، ص 105 - 106.

أما فيما يخص:

سعر الصرف الفعالي الحقيقي فيمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p e^{pr}}{(P_0^p / P_0^r) / (P_t^p / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(P_t^p / P_t^r)}{(P_0^p / P_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{PR} \times 100$$

P_0^p, P_t^p : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_0^r, P_t^r : مؤشر أسعار الدولة المحلية في سنتي القياس والأساس.

IRR_{PR} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي.

فسعر الصرف الفعالي الحقيقي يقيس تغير سعر صرف بلد ما اتجاه شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة وهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس التعادل الحاصل للقوى النسبية الشرائية بين الدولتين.¹

4- سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل:

إذن يمكن التمييز بين هذين النوعين من أسعار الصرف بواسطة عنصر الزمن وهذان النوعان من أنواع سعر الصرف إنما يرتبطان بالسوق الحاضرة والآجلة للصرف الأجنبي.²

أ- **سعر الصرف الآجل:** فهو عبارة عن سوق لشراء وبيع السلع والأوراق المالية والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فوراً والصفقة الفورية فهي تعني شراء أو بيع العملة بسعر معين في هذه اللحظة وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية وهذا يعني أن العملية تتم بعد يوم أو يومين من تاريخ إبرام الصفقة.³

ب- **سعر الصرف الآجل:** فيعني بيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في وقت لاحق ويتم الدفع على أساس معدل لصرف يتحدد في الوقت الحاضر.⁴

¹ - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص 03.

² - بسام الحجار، نظام النقد المالي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص 149.

³ - Michel jura « **techniques financière internationale** » edition dunad, paris 2003.p82.

⁴ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 309.

-إذن يقصد بسعر الصرف الحاضر Leçon camptant تسليم العملة الحاضرة أما إذا كان خلاف ذلك أي يتم الاتفاق على استلام العملة في وقت لاحق فإننا في هذه الحالة نتكلم عن سعر الصرف الآجل.¹

المطلب الثاني: النماذج والنظريات المفسرة لسعر الصرف:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

إن القيمة الخارجية لأي عملية تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية أي العلاقة الموجودة والمتداخلة بين الأسعار المحلية لأي دولة مقارنة بنظيراتها في دول أخرى.²

فأصل هذا الكلام أو هذه النظرية يعود إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel الذي قدمها في عشرينيات القرن الماضي.³

فالملاحظ من خلال ما تقدم أن سعر الصرف التوازني بين عملتين يكون في نطاق الذي يتساوى فيه القوى الشرائية بين دولتين.

حيث يمكن تفسير مبدأ تعادل القوة الشرائية من خلال ما تتميز به هذه النظرية وذلك بالفرقة بين الصيغتين (الصيغة المطلقة والصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية).

1- الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية: ppa

فهذه الصيغة تهدف إلى تحديد سعر الصرف فيما يخص دولتين تتعامل معاً وهذا يرتكز على قانون السعر الوحيد ذلك لأن التحكيم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع المتشابهة، يعني أن القوة الشرائية لعملة ما تكون متساوية لعملة أخرى في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار المحلية}}{\text{المستوى العام للأسعار الأجنبية}}$$

¹-حمدي رضوان، أسعار الصرف دراسة في الاقتصاد الدولي، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، ص ص 22-23.

²-سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

³-بسام الحجار، نظام النقد المالي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ص ص 149-153.

إذا هذه الصيغة تبين أن سعر الصرف التوازني لعمليتين يكافئ العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي نفسها لقوة شرائية في بلد آخر¹ ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية: ²

$$e_t = \frac{P_t}{P_t^*} \dots \dots \dots (1)$$

e_t : سعر الصرف.

P_t : مستوى الأسعار المحلية.

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

ومن المعادلة السابقة يمكن إعطاء الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية بين البلدين وذلك من خلال إدراج الأوزان الترجيحية الخاصة بالسلع التي يمكن ان تتبادل بين البلدين.

$$P_t = \sum W_i P_{it}$$

$$P_t^* = \sum W_i P_{it}^*$$

تمثل الأوزان الترجيحية للسلع المتبادلة بين الدولتين.

ومنه يمكن صياغة المعادلة الجديدة لتحديد سعر الصرف كالاتي:

$$e_t = \frac{\sum W_i P_{it}}{\sum W_i P_{it}^*} \dots \dots \dots (2)$$

2- الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية le PPA relative

تمثل تكاليف المواصلات وحرية انتقال المعلومات وإزالة الحواجز الجمركية، أمام التجارة بين الدولتين موضوع مقارنة ودراسة، إذ تهتم هذه النظرية بكامل حيثيات المبادلة التجارية وعلى غرار العناصر التي تم ذكرها، نتطرق إلى تحديد تطور سعر الصرف التوازني بين فترتين مختلفتين وذلك على عكس الصيغة المطلقة وتستخدم هذه الصيغة للتغلب على المشاكل الناتجة عن التضخم³.

¹ -وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2001، ص216

² -سامح مظهر محمد نجيب القاضي، سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة (1982-2007)، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2010، ص04.

³ -مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة 1997، ص130.

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

إن العلاقة الموجودة بين أسواق النقد الوطنية وأسواق الصرف الأجنبية ينتج من وراءها آثار جانبية تؤثر على سعر الصرف بطريقة أو بأخرى نظرا للتباين الموجود في معدلات الفائدة بين البلدين حيث يرى الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز في هذا الصدد بأنه توجد أهمية بالغة لحركة رؤوس الأموال في تحديد أسعار الصرف وذلك من خلال سعر الصرف الآجل الذي يتماشى وتغيرات أسعار الصرف ولأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.¹

فالنظرية التي أمامنا تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية.²

ومن حيث الإطار التاريخي لهذه النظرية فيعود الأمر إلى الاقتصادي كينز بعدما توصل إلى أن الفوارق بين معدلات الفائدة المحلية لأصلين ماليين لهما نفس المخاطرة وخلال نفس المدة يعادل وبإشارة معاكسة للانخفاض أو لارتفاع بين عملتين.

وهذه العمليات يمكن أن تتم عمليا بالشكل الآتي:

إن توظيف المستثمرين لأموالهم M في الأسواق المحلية ولتكن سنة مثلا يمكن أن يحصلوا في النهاية على قيمة إضافية تقدر ب (id) وهو معدل الفائدة، فحسب هذه النظرية يجب أن يكون هذا المبلغ المحصل عليه مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيف هذه الأموال في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة (ie).

وعليه فإن المستثمرين هم في أهبة الاستعداد والترقب لارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية وذلك في محاولة منهم لأن يحولوا استثماراتهم إليها لأجل ربح هذه الفوارق الموجودة بين معدلات الفائدة بين البلدين وهو ما ينعكس على معدلات الصرف الآجل ويمكن أن نعبر على ذلك رياضيا كالتالي:

$$M(1 + I_d) = \frac{M}{C_c} (1 + I_e) C_a \dots \dots \dots (1)$$

حيث: M: الأصل النقدي (توظيف الأموال في السوق المحلي).

Cc: سعر الصرف الآني (نقدا).

¹-raphaëlle bellenda. Amandcoline, **finance internationale**, paris, 1993, p95.

²-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 119-

I_d : معدل الفائدة المحلي.

C_a : سعر الصرف الآجل.

I_e : سعر الفائدة الأجنبي.

$$\frac{C_a}{C_c} = \frac{1+I_d}{1+I_e} \dots\dots(2) \quad \text{ومن خلال المعادلة 1 نستنتج:}$$

وإذا طرحنا الواحد الصحيح من المساواة نجد:

$$\frac{C_a}{C_c} - 1 = \frac{1+I_d}{1+I_e} - 1$$

وعليه نتحصل على:

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = \frac{I_d - I_e}{1+I_e}$$

وإذا كانت I_e تعبر عن معدل الفائدة الخارجي الإسمي وهي قيمة صغيرة جدا فيمكن كتابة المعادلة

على الشكل:

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = I_d - I_e$$

ثالثا: نظرية الأرصد:

يطلق عليها أيضا بنظرية ميزان المدفوعات وعلى أساس أن سعر الصرف عملة دولة ما يتحدد وفقا لحالة ميزان المدفوعات، فإن كان رصيد الميزان المدفوعات سالبا فهذا يبين أن هناك كمية معروضة من العملة المحلية بشكل زائد مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية وعند حدوث العكس بالنسبة لميزان المدفوعات بمعنى أنه يحقق فائض فهذا يدل انخفاض الكميات المعروضة من العملة المحلية وهو ما يساعد على ارتفاع القيمة الخارجية للعملة.¹

رابعا: نظرية التنبؤات حول أسعار الصرف:

يتم تحديد أسعار الصرف وفق هذه النظرية عن طريق مبدأ التنبؤات بحيث ساعد في شرح هذا الدور كل من بول أنزينغ P. Einzing 1937 وفرنك Frenkel سنة 1967 إذ يتمثل جوهر النظرية في أن

¹-فرانسيس جيرونيلام ترجمة محمد عزيز ومحمد سعد الفاخري، الاقتصاد الدولي، طرابلس، 1991، ص207.

تقلبات أسعار الصرف واتجاهاتها المستقبلية تتوقف على التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب ومعدلات الفائدة المستقبلية.¹

إذ تعتمد على مقارنة تغيرات معدلات الفائدة اليومية وتغيرات انحراف أسعار الصرف بين عملتين

خامسا: نظرية مستوى الإنتاجية: La Théorie de Productivité

تبين هذه النظرية أن المتحكم في تغيرات أسعار الصرف هو كفاءة الجهاز الإنتاجي لأن تماشى الدولة ومتغيرات السوق الداخلية وتغطيتها القوى الإنتاجية سوف يكون له انعكاسات على مستوى المعيشة وتوازن السوق المحلي.²

ويرى أصحاب هذه النظرية بأن يتماشى التوازن الاقتصادي نحو الاستقرار يجب أن تتجه أسعار الصرف والقوى الإنتاجية في نفس الاتجاه.

سادسا: نموذج توازن المحفظة:

يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى هذا النموذج الذي يعبر ويفسر تغيرات أسعار الصرف من خلال ما تقدمه البورصات من مؤشرات توضح العلاقة والوضعية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. إذن فالمتعاملين داخل هاته الأسواق المالية يكافحون من أجل الحصول على أقصى مردودية بمحافظهم المالية.³

هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري أي أنه كلما انخفض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تحسن وضع الحساب الجاري⁴

فالجانب التاريخي لهذا النموذج فقد ظهر وبرز على يد الاقتصاديين توبين ومركوينز سنة 1950 فهذه النظرية تبين وتفسر التوزيع الأمثل للمحافظ الفردية بتوظيف الإيرادات والمخاطر النسبية، فسلوكات وقرارات المتعاملين الاقتصاديين تمثل الركيزة الأساسية لاتجاهات وتطورات مختلف الأسعار وعلى هذا الأساس تعتبر جميع التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف نتيجة لعملية المضاربة والتحكيم.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، ص42.

² - الحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص120.

³ - توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة (السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص70.

⁴ - سامح مظهر محمد نجيب القاضي، سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات المصرية (1982-2007)، بحث للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2010، ص07.

وإن لرؤوس الأموال حركة على المستوى الدولي وذلك بالنظر إلى مستوى مداخيلها المحققة ونواتجها الحدية، إذا إن المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى إصدار سندات وأسهم من شأنها أن تحقق لهم أعلى المداخيل وهذا بزيادة الناتج الحدي لرأس المال، الشيء الذي يشجع المستثمرين المحليين لطلب المزيد للعملة الصعبة الأجنبية.

بالإضافة أيضا إلى تسيير مخاطر محفظة الأوراق المالية الذي له الدور الكبير في التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

سابعاً: النظرية الكمية:

إن تحديد سعر الصرف يتأثر بارتفاع العرض النقدي وسرعة تداوله وذلك التأثير ينتج عن ارتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الصادرات وبهذا التغير أو هذا الارتفاع في تكلفة الصادرات تصبح السلع والخدمات المقدمة للتصدير في وضع حرج أمام منافسة دولية قوية، إذن هذا الانخفاض في الطلب على السلع الوطنية يؤدي إلى إقبال المقيمين على شراء هذه السلع من الخارج لأن أسعارها في هاته الأسواق مناسبة للمستهلك المحلي، كل هذا يكون في صالح العملات الأجنبية بمعنى زيادة الطلب عليها في حين يكون هناك صدمة عكسية لقيمة العملة الوطنية.

ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، فالملاحظ من هذا أن للكتلة النقدية الأثر البالغ على معدلات الصرف بالإضافة إلى كل هذا فإن زيادة عرض الكتلة النقدية تساهم في الرفع من معدلات التضخم الذي بدوره يعكس قوة خطره على مستوى ميزان المدفوعات، إذا بهذه العلاقة المتداخلة بين الكتلة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات يدفع أصحاب السلطة المعنية بإعادة النظر في قيمة سعر الصرف.¹

ثامناً: نموذج ماندل فلمنج في تحديد أسعار الصرف:

يعود الفضل في هذا العمل والإنجاز كل من ماركوس فلمنج وروبرت ماندل سنة 1963 حيث يهتم النموذج بالاقتصادات المفتوحة التي لا تؤثر على اتجاه أسعار الفائدة العالمية بمعنى التي تكون صغيرة نسبياً، إذ يعمل هذا النموذج إلى تحليل الأثر الذي يكون موجود في ميزان المدفوعات على أسعار الصرف حيث يقوم هذا النموذج على عدة فرضيات في المناهج الدراسية وذلك في مجال السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الحر حيث تم التركيز في هذا النموذج على أهمية السيولة الدولية لرأس المال في تحديد فاعلية السياسة النقدية والمالية سواء في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو نظام تعويم سعر الصرف، ويعتبر هذا

¹ - إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين التنظير والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 111.

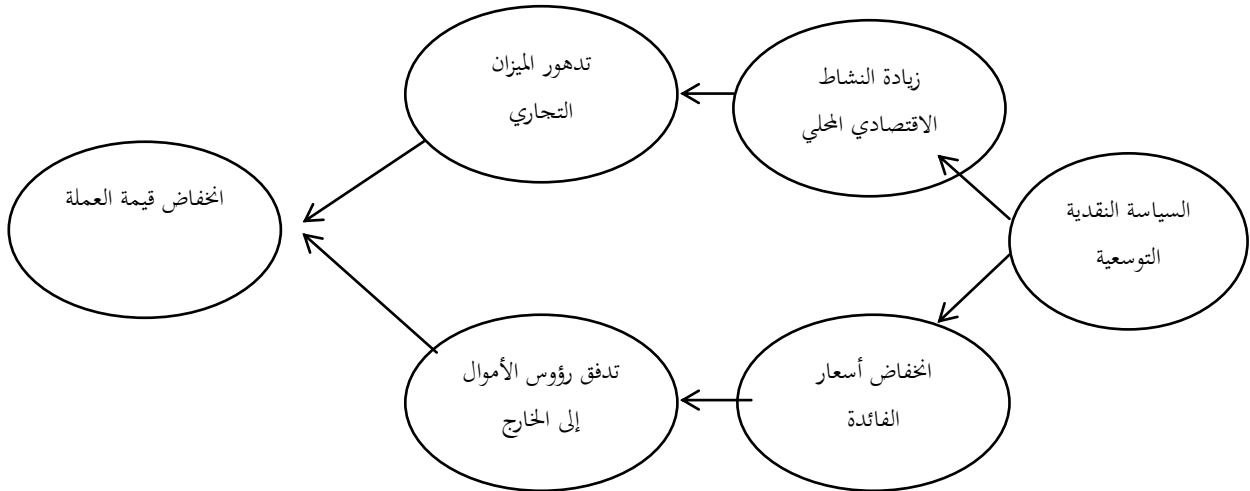
النموذج أيضا من الأبحاث الأولى التي أخذت في الاعتبار حساب رأس المال على غرار النماذج السابقة التي ركزت على الميزان التجاري فقط.¹

إن السيولة الدولية لرأس المال تعتبر عاملا هاما في تحديد فاعلية السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد المفتوح، كما أنها تعتبر عاملا مهم لتحديد استجابة سعر الصرف للتغير في السياسة النقدية والمالية.

فعلى سبيل المثال فإن السياسة النقدية التوسعية ينتج عنها انخفاض في حجم أو قيمة العملة المحلية لاعتبار أن سعر الفائدة انخفض هذا ما ينتج عنه تدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج الأمر الذي يؤدي إلى الاتجاه التنازلي لقيمة العملة.

فكلما زادت سيولة رأس المال زاد معها تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة اتباع سياسة نقدية توسعية وينتج عن هذا كله انخفاض لقيمة العملة وفي حال حدوث العكس عند انخفاض سيولة رأس المال تصبح قيمة العملة أقل حساسية للانخفاض.

الشكل (1-1): تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل - فلمنج:

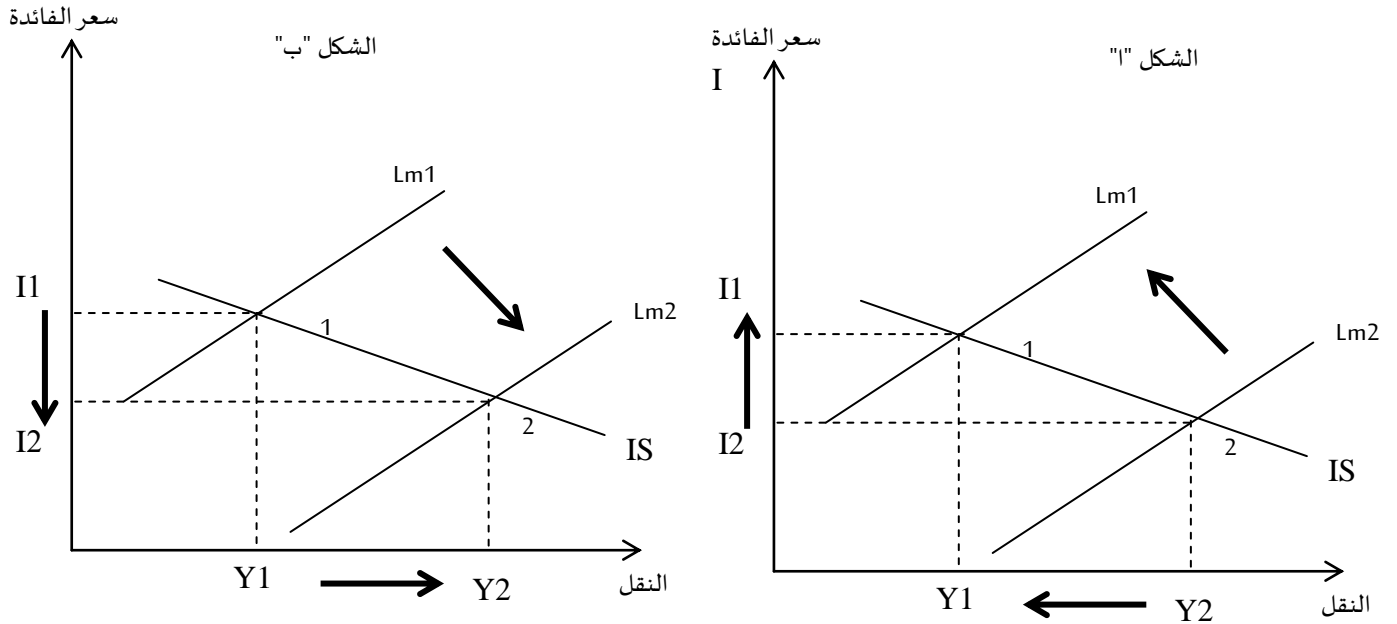


المصدر: محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 104.

ويمكن توضيح أثر السياسة النقدية (الإنكماشية، التوسعية) وما يرافقها من تغيرات على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة من خلال الشكلين الآتيين:

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الشكل (1-2): السياسة النقدية انكماشية والتوسعية



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 266-267.

ويتضح من الشكل (أ) أن تخفيض العرض النقدي يؤدي لانتقال منحنى (LM) من جهة اليمين إلى جهة اليسار بشكل متوازي ويقطع منحنى (IS) في نقطة توازنية جديدة (2) من هذا نستنتج ارتفاع آخر في سعر الفائدة عن (I₁) إلى (I₂) مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار وبالتالي ينخفض الدخل من (Y₁) إلى (Y₂)، مما يؤدي إلى الاخلال بالتوازن (الطلب على النقود < من عرض النقود) هذا يساهم في تخفيض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض حجم الواردات وهذا ما ينعكس بالإيجاب على وضع ميزان المدفوعات.

أما الشكل (ب) فإن اتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من جهة اليسار إلى جهة اليمين حيث يتقاطع مع منحنى (IS) ويشكل نقطة توازنية جديدة (2) وينتج عنها انخفاض سعر الفائدة التوازني من (I₁) إلى (I₂) والذي ينتج عنه كذلك زيادة حجم الاستثمار ما يوجه الدخل إلى الارتفاع من (Y₁) إلى (Y₂) (العرض النقدي < الطلب النقدي) إذا يكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات كنتيجة لتنامي طلب المستثمرين على القروض وانخفاض المدخرات وتحويلها إلى الاستهلاك الشخصي.¹

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 266-276.

أما بالنسبة للسياسة المالية فالعجز في الموازنة العامة الذي يرتبط بزيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية وإلى زيادة في النشاط الاقتصادي.

وفي ظل ثبات أسعار الصرف يهدف زيادة الطلب الكلي التأثير كذلك على بعض المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية.

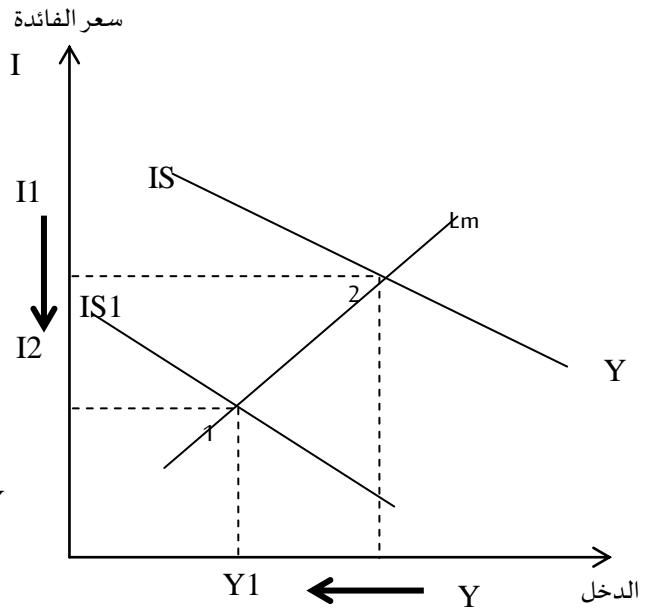
الجدول (1-1): تأثير السياسة المالية التوسعية في ظل نظام أسعار صرف ثابتة على بعض المؤشرات الاقتصادية:

مستوى سيولة رأس المال	الاحتياطيات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
صفر	استنزاف كبير للاحتياطيات	لم يتغير	ارتفاع كبير
منخفض	استنزاف قليل للاحتياطيات	ارتفاع متوسط	ارتفاع صغير
مرتفع	تحقيق احتياطيات محدودة	ارتفاع كبير	ارتفاع طفيف
كاملة	تحقيق احتياطيات كبيرة	ارتفاع أكبر	لم تتغير

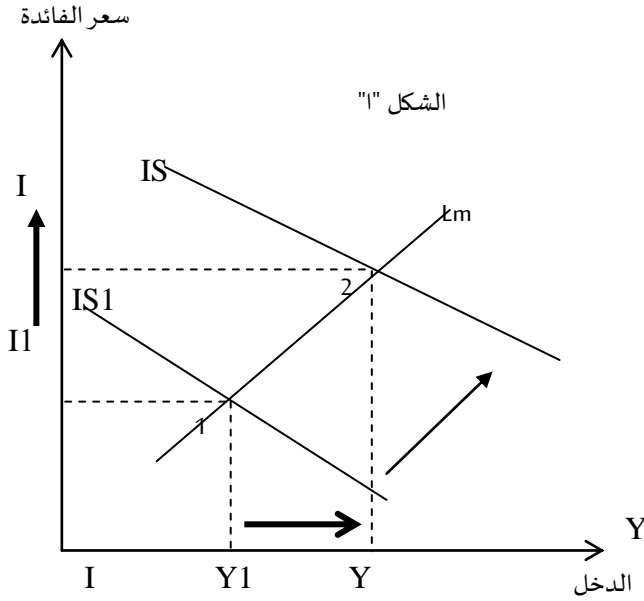
المصدر: محمد ناظم حنفي، "مشاكل سعر الصرف وتقييم العملات"، مرجع سبق ذكره، ص 104.

حيث يكون تدخل الدولة من خلال تغيير الانفاق الحكومي والإنفاق الخاص ويتبين ذلك من خلال تدخل الحكومة وما يرافقها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية وفي هذا الشأن نلاحظ:

الشكل (1-3) السياسة المالية الانكماشية



الشكل (1-4) السياسة المالية توسعية



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سابق الذكر، ص ص 268-269.

يتبين من خلال الشكلين تأثير السياسة المالية (الانكماشية، التوسعية) على بعض المتغيرات الاقتصادية فالملاحظ في الشكل (أ) أن تطبيق السياسة المالية الانكماشية يتولد عنها عدة تأثيرات بداية بانتقال منحنى (IS) للأسفل من (Is) إلى (Is1) حيث يتقاطع مع منحنى (LM) في نقطة توازنية جديدة (1) والتي ينتج عنها انخفاض في الدخل التوازني من Y إلى Y₁ وأيضا انخفاض سعر الفائدة التوازني من (I) إلى (I₁) ينتج عنه أيضا انخفاض الطلب على السلع والخدمات والحد من حجم الواردات.

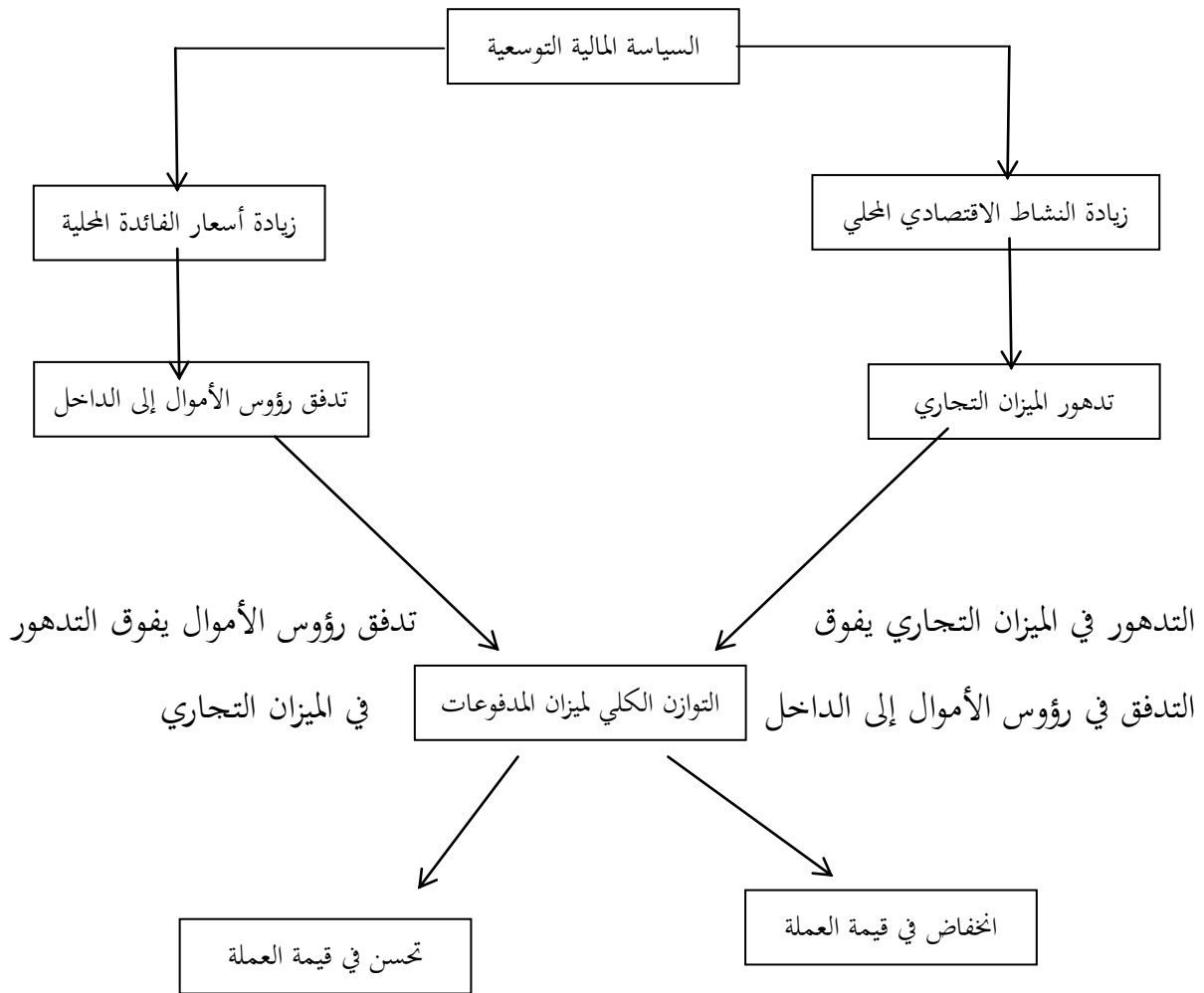
وبالنظر إلى الشكل الثاني الذي يتمثل في فعالية السياسة المالية التوسعية ينتقل منحنى (Is) إلى جهة اليمين حيث يشكل نقطة توازنية جديدة (1) والتي ينتج عنها ارتفاع في سعر الفائدة وكذا ارتفاع في الدخل من Y إلى Y₁ ونستنتج من ذلك أن الزيادة في الدخل كانت أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يساهم في علاج الفائض في ميزان المدفوعات.

وفي حال تطبيق الدولة لنظام أسعار الصرف المعومة تساهم درجة السيولة الدولية لرأس المال دورا كبيرا في تحديد فعالية السياسة المالية بحيث كلما تقلصت سيولة رأس المال فإن السياسة المالية التوسعية تساهم في زيادة وتعاضم الناتج المحلي الخام في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، إلا أنه في المدى الطويل فإن

السياسة المالية لا تستطيع تحقيق المستوى التوازني للناتج بسبب زيادة الطلب وتدهور قيمة العملة والميزان التجاري، فإن العجز الموجود في ميزان المدفوعات يساهم في تدني قيمة العملة.

وقد تلجأ بعض الدول إلى التخفيض من قيمة العملة المحلية وذلك لتشجيع صادراتها وفي هذا الشأن يكون هناك تدفق لسيولة رؤوس الأموال من الخارج وهذا ما يؤدي إلى تولد آثار تكون أقل حدة عن تلك التي تتولد عن زيادة الطلب على مستوى ميزان المدفوعات وعليه فإن حدة الخطورة على مستوى هذا الأخير تكون أقل.¹

الشكل (5-1): كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الصرف لنموذج ماندل-فلمنج:



المصدر: محمود ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سبق ذكره، ص 119.

¹ -بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011، ص 53.

تتميز السياسة المالية عن السياسة النقدية في رأي ماندل كونها تساهم في تحقيق أهداف العمالة الكاملة الناتج عن زيادة النشاط الاقتصادي في حين أن السياسة النقدية تساهم في تحقيق استقرار الأسعار وقد نجد في هذا الصدد سعي السلطات المعنية في كيفية الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية من خلال الأدوات المناسبة لتحقيق ذلك، وهنا يرى العديد من الاقتصاديين أن الجمع بين السياستين له أهمية كبيرة كما هو موضح في الشكلين اللذان يظهران أثر مزج السياستين في ظل أوضاع مختلفة للسيولة.¹

الشكل رقم (6-1): مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية مرتفعة لرأس المال

سياسة مالية توسعية	تحسين في ميزان المدفوعات	غير متسق
سياسة مالية تقييدية	غير متسق	انخفاض في قيمة العملة

سياسة نقدية تقييدية سياسة نقدية توسعية

المصدر: محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

الشكل (7-1): مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية منخفضة لرأس المال

سياسة مالية توسعية	غير متسق (إلتباس)	انخفاض قيمة العملة المحلية
سياسة مالية تقييدية	ارتفاع قيمة العملة المحلية	غير متسق (إلتباس)

سياسة نقدية تقييدية سياسة نقدية توسعية

المصدر: محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

¹-بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الثالث: وظائف ومحددات سعر الصرف

إن لأسعار الصرف عدة وظائف يعتمد عليها الجزاء في تحليل ومقارنة الأسعار المحلية بالعالمية كما أنه يتأثر بالمجريات والمتغيرات الاقتصادية، بحيث أن هذه المتغيرات تكون هي النقطة الأساسية التي تساهم بقدر كبير في تغير سعر الصرف العملة.

أولاً: وظائف سعر الصرف:

(1) **القياس والمقارنة:** يهتم أصحاب المؤسسات الانتاجية الوطنية بتغيرات أسعار الصرف التي تكون مؤشر يعتمدون عليه لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار الأسواق العالمية.¹

(2) **التطوير:** يساهم سعر الصرف في تنوع الصادرات من خلال تحفيز بعض المؤسسات على تقديم منتجاتها إلى التصدير هذا ما يؤدي إلى تطوير وتنوع الصادرات.²

(3) **التوزيع:** من الوظائف المهمة لأسعار الصرف بأنه يعتبر آلية من آليات إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية باعتبار أن سعر الصرف مرتبط ارتباط وثيق بالتجارة الخارجية.³

ثانياً: محددات سعر الصرف:

1/ **السياسة المالية:** تستعمل الحكومة السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام كآلية من الآليات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إذ تعتبر الضرائب من الأدوات التي تعطي دفعة قوية للاقتصاد حيث يكون الهدف من وراءها علاج مشكلة التضخم والسيطرة على تذبذب قيمة العملة الوطنية وتساهم في اقتصاد السيولة النقدية الموجودة.

وبطريقة أخرى كذلك تؤثر الضرائب في أموال المقيمين الأجانب أي المؤسسات الأجنبية في الداخل وبالتالي تساعد على تخفيض التدفقات الاستثمارية الأجنبية وهنا تساعد على زيادة عرض العملة الوطنية وهنا ينخفض سعر صرفها تبعاً لذلك.

¹ - عرفان تقني الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 149.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - عرفان تقني الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 157.

أما الضرائب التي تفرض على غير المقيمين فتعمل على امتصاص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الداخل وبالتالي يتضاعف الطلب على العملة المحلية.¹

2/ السياسة النقدية:

تلجأ السلطات النقدية بأجهزتها بعدة إجراءات وتدابير للتحكم في العرض النقدي لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية² فتلعب البنوك المركزية الدور الرئيسي في تسيير العرض النقدي³ من أجل توفير العملات والتأثير على أسعار الصرف بفعل أسعار الفائدة فيؤدي ارتفاعها داخليا إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مما يساعد في التأثير على العجز الموجود في ميزان المدفوعات وبذلك تتحسن قيمة العملة الوطنية، وفي حال انخفاض أسعار الفائدة يؤدي ذلك إلى زيادة الدخول الأمر الذي يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار داخليا، هذا ما يؤدي بدوره إلى تدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الواردات الأجنبية وبالتالي انخفاض أسعار الصرف.

3/ أهداف السياسة الاقتصادية:

توجد علاقة متداخلة بين سياسة سعر الصرف وبين أهداف السياسة الاقتصادية بحيث أن التداخل ينتج عنه تحقيق بعض المؤشرات الاقتصادية التي تكون كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية، فالنتائج عن سياسة سعر الصرف تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، كذلك تحقيق هدف الكفاءة في الانتاج والتبادل ويؤدي إلى زيادة انتاجية الدولة أي زيادة قدرة الدولة على تخفيض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الدولية هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي ما ينتج عنه رفع قيمة العملة المحلية والعكس ينتج عنه خلاف ذلك.

4/ درجة الانفتاح الاقتصادي:

تعد درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي من المؤشرات والمقاييس التي تقاس بها التجارة الخارجية وكذلك تعتبر من محددات سعر الصرف، فزيادة التعاملات الخارجية تبين مدى المرونة الموجودة مع العالم الخارجي من ناحية التخفيضات الموجودة على الرسوم الجمركية وغيرها، هذا ما يؤدي إلى انخفاض

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص31.

-خبايا عبد الله، "الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2008، ص199.

³ -عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة للمبادئ الحاكمة للاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص281.

الأسعار المحلية مقارنة بالدولية وبالتالي يكون هناك انخفاض في سعر السلع القابلة للتجارة ما يساهم في ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ونجد أن زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض سعرها يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ما يساهم في انخفاض قيمة العملة المحلية.¹

5/ شروط التجارة الخارجية:

نظراً للطابع الهيكلي لصادرات الدول النامية مقارنة ببعض الدول الأخرى نجدها تعتمد بشدة على المواد الخام وخاصة المواد النابضة التي تحتل الصدارة، إذ تقاس شروط التجارة الخارجية كنسبة بين السعر العالمي للصادرات والسعر العالمي للواردات² حيث يعني انخفاض هذا المقياس تدهور في شروط التجارة الخارجية، بينما يعني ارتفاع هذا المقياس تحسن في شروط التجارة الخارجية.

وبالتالي فإن شروط التجارة تكون في غير صالح الدول النامية نظراً لتكبيبة صادراتها كما أن محددات وعوائق التجارة الخارجية من ضرائب على السلع المستوردة وتحديد حصص للكميات التي يمكن استيرادها تؤثر على قيمة سعر الصرف، حيث أن هناك أثران لشروط التجارة الخارجية على سعر الصرف، الأول أثر الدخل والثاني أثر الإحلال.³

بالنسبة لأثر الدخل فإن تحسن شروط التجارة بمعنى ارتفاع سعر الصادرات أو انخفاض سعر الواردات ينتج عنه الزيادة في الدخل الحقيقية للدول، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع غير القابلة للتجارة هذا ما يساهم في زيادة سعر الصرف التوازني للعملة الوطنية.

والعكس في حالة تدهور شروط التجارة بمعنى انخفاض سعر الصادرات أو ارتفاع سعر الواردات يؤدي إلى تراجع سعر الصرف التوازني وفقاً لأثر الدخل.

وفي حالة أثر الإحلال فإن حدوث تدهور في شروط التجارة نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة يساهم في ارتفاع الطلب على البضائع الغير قابلة للتجارة، إذا كانت السلعتين المحلية والمستوردة بديلتين، وإلى تراجع الطلب على البضائع الغير قابلة للتجارة إذا كانت السلعتين مكملتين، وبناء على ما سبق فإن أثر شروط التجارة على سعر الصرف الحقيقي غير واضح بشكل مسبق حيث يعتمد هذا الأثر على محصلة كل من أثر الدخل وأثر الإحلال.

¹-patrick artus , **economie des taux de change**, economica-paris-1997.p 74.

²-محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 380.

-بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، مرجع

³ سبق ذكره، ص 41.

6/ تدفقات رؤوس الأموال (الاستثمارات الأجنبية):

إن الاضطرابات التي توجد على مستوى بعض الاقتصادات الدولية وعدم التوازن يشير إلى تذبذب وتدهور في أسعار الصرف ما يؤثر على حركة رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، فاستقرار سعر الصرف يشجع المستثمرين القادمين إلى إنشاء مشاريعهم ويعطيهم المزيد من الثقة والأمان، كما تكون هناك علاقة بين أسعار الصرف والاستثمارات الأجنبية، مما يعني أن هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية ولذلك يجب التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة حيث يختلف تأثير كل منهما على استقرار سعر صرف، ونجد بعض الدراسات الاقتصادية التي تؤكد وجود عاملان رئيسيان يحددان مدى استجابة سعر الصرف للتدفقات الرأسمالية.¹

فالحدد الأول يتعلق بنظام سعر الصرف الاسمي وهذا يكون عند الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية حيث نجد هذا عند العديد من الدول النامية بتثبيت سعر الصرف الاسمي كآلية لخفض مستوى التضخم وتجنب تقلبات مخاطر سعر الصرف.

ونجد عند ثبات سعر الصرف الاسمي وزيادة الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية وظهور توسع نقدي ان هناك ضغط على القيمة الحقيقية للعملة الوطنية نحو الارتفاع.²

أما في حالة وجود نظام سعر صرف مرن يمكن له أن يعالج أثر الصدمات الخارجية التي تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وبهذا فهو بشكل أو بآخر لا يترك أثر كبير على أسعار الصرف.

أما المحدد الثنائي فيتعلق بمدى تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكلها المباشر وغير المباشر فهنا يجب التفرقة بين النوعين لأن لكل واحد منهما انعكاساته على سعر صرف العملة المستقبلية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي استثمارات طويلة الأجل فلديها تأثيرات ايجابية على الاقتصادات المستقبلية لها، فهي تعمل على زيادة الدخل القومي وإقامة مشروعات طويلة الأجل وتساهم في التنمية الاقتصادية ما يؤثر بشكل إيجابي على سعر صرف العملة المحلية.

أما الاستثمارات غير مباشرة فهي استثمارات قصيرة الأجل فنجدها غالباً في سوق الأوراق المالية بحيث لديها القدرة على الاستمرار أو الخروج من أسواق المال في أي لحظة وبشكل قانوني، هذا ما يعرض

¹-gilbert kaenig, **macro economie internationale**, economica. Paris 1997, p 357.

²-بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص42.

بعض الأسواق المالية لأزمات حادة واضطرابات نظرا لقدم المستثمرين بتحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على سعر الصرف.¹

7/ التقدم التكنولوجي: يشار إلى هذا العامل بأثر بلاسا- سامويلسون فقد بين هذا العامل بأن كل الزيادة التي تكون على مستوى الأنشطة الاقتصادية يصاحبها زيادة في معدل النمو الاقتصادي وهذه الزيادة الملحوظة على مستوى كل الأنشطة الاقتصادية لا تحقق إلا بوجود قوة تكنولوجية تساهم في الرفع من وتيرة المؤسسات الانتاجية التي توجه منتوجاتها نحو التصدير وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع من معدلات سعر الصرف أي انخفاض القدرة التنافسية للدولة.²

8/ خبرة المتعاملين في سوق الصرف:

إن الدخول إلى أسواق الصرف ليس بالشيء السهل أو الهين فالعديد من الدول تستعين بمتعاملين أكفاء في تنفيذ عملياتهم المختلفة التي من شأنها التأثير على اتجاه أسعار الصرف العملات فتحقيق شيء من الربح والفوائد لدى الشركات الكبرى التي تتعامل في أسواق المال لا يتأتى إلا بوجود هؤلاء فالقيام بعمليات اقتراض للعملات النقدية ذات فائدة منخفضة لشراء العملات ذات الفائدة الكبيرة وذلك للاستفادة من فروق الأسعار وتحقيق ربح.³

¹-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

²-هداجي عبد الجليل، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية لحالة الصين (1978-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية (2015-2016)، ص 54.

³-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، المرجع السابق، ص 37.

المبحث الثاني: الأنظمة والسياسات المختلفة لأسعار الصرف

تعد أنظمة سعر الصرف ركيزة أساسية في العلاقات والمبادلات التجارية الدولية فتعتبر كغيرها من الشواهد الاقتصادية التي مرت بكثير من المراحل لكل مرحلة مميزاتهما، فالقصد من وراء هذا أن أسعار الصرف شهدت تغيرات كبيرة بداية بسعر الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب سنة 1880 إلى سنة 1914 كما شهد النظام النقدي العالمي نظام التعويم المدار للعمليات ثم نظام بروتن وودز وهذا التنوع والتطور ناتج عن التغير في مجريات الحياة الاقتصادية، بحيث أن لكل دولة طريقة في حساب القيم الاقتصادية أو ما يعرف بالقاعدة النقدية في ظل الآليات والاجراءات المناسبة لتوفير المناخ الملائم لتسهيل كل العمليات والمبادلات الدولية.

المطلب الأول: مراحل تطور أنظمة الصرف الثابتة

مرّ سعر الصرف بعدة مراحل وكل مرحلة تعكس أفكار معينة كانت وفق أحداث تناسبها، فمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية المختصة والمتعاملين الاقتصاديين في موحد الصرف الأجنبي تبين لنا وتوضح ما هي نظم سعر الصرف المتبعة، وتبين لنا كيف يتحدد سعر العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى.¹

أولاً: أنظمة أسعار الصرف وفق قاعدة الذهب:

لقد كان لتطبيق قاعدة الذهب عدة أوجه تميزت بها هذه المرحلة في مجال العلاقات الدولية بحيث أنه اعتمد تقريبا في الفترة الممتدة من (1880-1914) أي بروز مجال قوي تمثل في الثورة الصناعية، بمعنى حركة إنتاجية قوية ومبادلات تجارية كبيرة بين الدول الصناعية وغير الصناعية في العالم.²

فهذه القاعدة تعمل عن طريق ارتباط بين قيمة العملة ووزن معين من الذهب تسمى بالأوقية الذهبية³ التي تقدر بـ 20.67 دولار أمريكي بحيث يمكن تبادل هذه العملة بالذهب وبسعر ثابت.

¹-larbi dohni, camal hainout, **les taux de change**, edition de beock universite, bruxelles, Belgique, 2004, p19.

²-مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص13.

³- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية" الاشكاليات والآثار المحتملة على المنظمة العربية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص50.

الجدول (1-2): وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي

النظم	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر free float	حرية كاملة لقوى السوق.	رغم امكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة التدخل بدرجة محدودة.
التعويم المدار managed float	يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط.	شائع الوجود، المشكلة أن البنك المركزي لا يحدد ما إذا كانت حركة أسعار الصرف تكون قصيرة الأجل أم تدل على وجود اتجاه اساسي.
الربط مع الزحف crawling peg	يتدخل البنك المركزي بصورة مستمرة لتحقيق تعديل والسيطرة على سعر الصرف.	له وجود منتشر ولكن يتدخل البنك المركزي باتفاق مع السوق لتعديل مساره، ويمكن أن تكون الاصلاحات وفقا لصيغة ما مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد تعديل أخرى.
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش.	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 10.5% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل الحد فإن البنك يواجه اختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت ولكن قابل للتعديل Fixed but adjustable	ثابت (ويتدخل البنك المركزي إذ لزم ذلك) لفترات ممتدة وهو إن كان في حدود هامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم توازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.	نظام بروتن وودز حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 01% صعودا أو هبوطا مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972.

<p>يقصد الثابت الدائم ولكن لا يمكن ضمانه، قد يكون الإصلاح لازماً حتى وإن كان قابل للقياس خلافاً لذلك يحظر التدخل نادراً ولكن قد يظهر كمقدمة للاتحاد النقدي الأوروبي. بعض الأمثلة التاريخية (الجنيه البريطانية والجنيه الأيرلندي 1979).</p>	<p>يعد نسخة أكثر صرامة وشدة من نظام ثبات سعر الصرف ولكن قابل للتعديل.</p>	<p>ثابت من قبل البنك المركزي fixed by central bank</p>
<p>نظام آلي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة والموازنة يتضمن سعر قريب من معدل السوق إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو التنازل عن نظام مجلس النقد.</p>	<p>النقود الأساسية: العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي، ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت.</p>	<p>ثابت بمجلس النقد fixed (معيار الذهب) by currency board or a gold standard</p>
<p>وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة.</p>	<p>التنازل عن العملة المستقلة واتباع عملة أخرى.</p>	<p>عملة موحدة unified currency</p>

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

فكانت قاعدة الذهب هي أساس النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين وتمثلت قواعد التعامل في ظل النظام بثلاث أشكال:

1- قاعدة المسكوكات الذهبية: gold specie standard

تم التعامل وفقاً لهذه القاعدة في العديد من الدول بحيث تميزت بـ:¹

- تثبيت كل عملة بوزن صافي من الذهب، فالدولار الأمريكي يساوي 1.5 جرام من الذهب.
- تداول النقود الوطنية على شكل مسكوكات ذهبية وفي هذه الفترة كان الدولار الأمريكي يساوي الدولار الذهبي الذي يعني سهولة في تسوية المدفوعات والديون الأمريكية.

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2009، ص 45.

- اتفاق الدول على حرية خروج ودخول الذهب في المعاملات التجارية والدولية فوضع قيود على استيراد الذهب يساهم في ارتفاع قيمته في الداخل مقارنة مع الأسعار الخارجية.

2- قاعدة السبائك الذهبية:

ومن جانب آخر للحرب العالمية الأولى آثارها بحيث توسعت البنوك المركزية كدول نظام السبائك الذهبية في إصدار النقود الورقية الأمر الذي أدى إلى عدم التجانس بين هذا الإصدار وما هو متوفر من أرصدة ذهبية محتفظ بها في البنوك¹ ومن ثم كان هناك تراجع كبير للأرصدة الذهبية المقابل للارتفاع الكبير للطلب على الذهب ويمكن سرد الشروط التي كانت في ظل قاعدة السبائك الذهبية:

-التخلي عن فكرة سك الذهب والتعامل به.

- استبدال المسكوكات الذهبية بالسبائك الذهبية بشرط استخدامها فقط في تسوية المدفوعات الدولية.

- تحديد العملات الوطنية بوزن ثابت من الذهب.

- يتدخل البنك بشراء وبيع أية كمية بالسعر المتفق عليه.

ونظرا لهذا التراجع للأرصدة الذهبية السالف الذكر كان لابد من إتخاذ قرار بوقف حرية التحويل ويعتبر هذا بمثابة النهاية الفعلية لهذا النظام.

3- قاعدة الصرف بالذهب: gold exchange standard

بمجرد نهاية الحرب العالمية الثانية اقترح مؤتمر "جنوا" في إيطاليا عام 1922² اقتراحات الأول تمثل في أن البلدان التي تمتلك احتياطات ذهبية كافية إنجلترا وفرنسا والو. م.أ، تستطيع السير على قاعدة السبائك الذهبية وعدم استخدام المسكوكات الذهبية في التداول المحلي وإنما يستخدم لغرض تسوية المدفوعات الدولية أما الاقتراح الثاني (Grass) فيشير إلى الدول التي ليس لديها احتياطات من الذهب فيمكن أن تدير على قاعدة الصرف بالذهب.³

حيث يتمثل جوهر هذه القاعدة في وجود عملة ارتكازية هي الدولار الأمريكي عند سعر ثابت هو 35 دولار للأوقية بحيث يلتزم البنك الفدرالي بتحويل الدولار إلى ذهب وتقوم العملة القابلة

¹ -محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصري "دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص47.

² -المهادي خالد، المرأة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص26.

³ -أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص11-12.

للتحويل¹ بالذهب بدور الوسيط الذي يشترط فيه عدم خضوعه للقيود المرتبطة بعمليات البيع والشراء ومن ثم مقابل الذهب وتلتزم باقي الدول بالتدخل في سوق الصرف سواء بالبيع أو الشراء مستخدمة أرصدها من الدولار الأمريكي للحفاظ على أسعار صرف عملاتها في حدود هامش معين (1%) ارتفاعاً أو انخفاضاً.

- والتزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملات الأجنبية بذلك السعر الثابت.

وعلى الرغم من كل الإيجابية التي تميزت بها قاعدة الذهب من استقرار للأسعار والتطور في التجارة الدولية إلا أن بعض الظروف كانت دون ذلك وتم التخلي عنه لعدة عوامل:

- مشكلة السيولة الدولية التي أثرت بشكل واضح وجلي في العلاقات الدولية وذلك من خلال ما لجأت إليه بعض الدول إلى سياسة التكديس (أي الذهب) الأمر الذي أدى إلى تعرض بعض الدول ذات العجز إلى صعوبات في السيولة.

- كذلك رفض بعض الدول التماشي مع الإملاءات الخارجية خصوصاً حول ما يتعلق بسياساتها النقدية الداخلية.

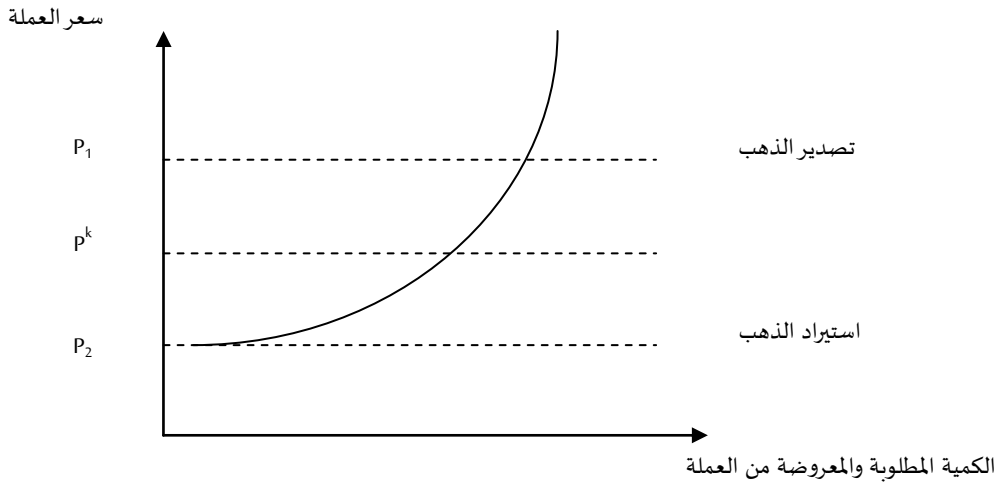
- الصراع الخفي الذي كان بين الدول العظمى من أجل السيطرة على النظام العالمي وخاصة الذهب الذي أحدث موجة من الاضطرابات في حركة رؤوس الأموال.

إذا فكل هذا يوحي ويدل على ثبات سعر الصرف (Grass) والمحدد بالذهب، بمعنى هذا الثبات في سعر الصرف وفق قاعدة الذهب يتركز على إلتزام السلطات النقدية في مختلف دول العالم بتعريف وحدة النقد الرسمية بما وذلك على شكل أوزان محددة من الذهب يسمى ذلك بأسعار التعادل أو التكافؤ بالذهب². "Gold Parities"

¹ - مايكل بوردو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 2003، ص 42.

² - أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو (أوبك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017، ص 85.

الشكل (8-1): سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص145.

الملاحظ من خلال هذا الشكل أنه عند (p_1) يكون عرض النقد الأجنبي أكبر من الطلب عليه فتتبعه قيمة سعر الصرف الأجنبي للانخفاض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب وانخفاض العرض النقدي حتى الوصول إلى السعر التوازني p^* وفي الحالة الثانية عندما يكون سعر العملة عند النقطة p_2 فهذا يوحي أن الطلب على الصرف الأجنبي أكبر من المعروض منه وبالتالي نتيجة قيمة سعر الصرف إلى الارتفاع وهذا ما يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب إلى حين الوصول إلى السعر التوازني وهو ما يحقق الاستقرار في أسعار الصرف الأجنبية عند مستوى سعر الصرف p^* .

ثانيا: النظام النقدي الدولي والعملة المحورية:

1/ اتفاقية بريتون وودز:

إن هذه الاتفاقية التي جاءت إثر بعض المتغيرات والأحداث العالمية خلال فترة معقدة وطالت لتشمل كل العالم أخذت بعض الدول للتفكير في آلية جديدة تساهم في تغيير المفاهيم الدولية حول ما يتعلق بنظم أسعار الصرف وتسوية المدفوعات الدولية.¹

التي تناقلت على الكثير من الدول في ظل نظام قاعدة الذهب هذه الأخيرة التي ضعفت ثقتها وخاصة بعد ما مس العالم من كساد سنة 1929 وما آلت إليه كذلك البنوك الأمريكية بداية بوول ستريت،

¹-فيكتور مورجان، تاريخ النقود، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، 1993، ص197.

فكل هذا أعطى دفعة قوية لإمكانية التوصل إلى نظام نقدي جديد عرف "بنظام بريتون وودز" نسبة إلى المدينة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أُعقدَ فيها المؤتمر بمجموعة خبراء اقتصاديين لحكومات أعظم الدول آنذاك بريطانيا، الو.م.أ، كندا، إنجلترا سنة 1944 بحيث انبثقت عنه مجموعة من القواعد والأساليب لتنظيم الصرف الأجنبي وتقييد تقلبات أسعاره تمثلت في تشكيل هيئتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويقوم هذا النظام على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وعلى تثبيت أسعار صرف عملاتها بالنسبة للعملة الأجنبية وخاصة الدولار.

ومن ناحية أخرى فقد اعتمد النظام النقدي العالمي على الدولار بصفة رئيسية كنقود محورية والمحافظة على قيمة سعر الذهب بمقدار (35 دولار) للأوقية مع التزام كل دولة بتحديد سعر ثابت لعملاتها بالنسبة للدولار، كما يُمكن هذا النظام الدول بتغيير السعر الاسمي لعملاتها في حدود (10%) في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي¹ ويمكن لهذا الأخير التدخل لمساعدة الدول الأعضاء في تثبيت أسعار الصرف وذلك بتقديم قروض لهم عند الحاجة.

الملاحظ من كل هذا أن نفس النظام السابق لقاعدة الذهب وأدخلت عليه بعض التعديلات خاصة ما تعلق بحرية تغيير أسعار الصرف بما يعرف بترتيبات النطاق bond arrangement وحقوق السحب من الاحتياطات الدولية drowing rights التي يحتفظ بها لتوفير السيولة لهذه الدول لمساعدتها على الحفاظ على أسعار صرفها الرسمية.²

2/ قواعد نظام سعر الصرف الثابت:

بعدما شهدت فترة ما قبل بريتون وودز كفاءة عالية لنظم أسعار الصرف في تلك الفترة إلا أنه كانت هناك بعض الشوائب عليه، فتحديد سعر عملة ما في سوق الصرف يبين لنا وجود فائض أو عجز وبتغيير ظروف السوق فإن سعر الصرف التوازني سيتغير حتما.

¹-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص146.

²-أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص89.

وإذا تم تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها عند سعر صرف ثابت فإن ذلك يوحى إلى بروز عجز مستمر في حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية.

وبعد بروز النظام الدولي الجديد برعاية الصندوق النقد الدولي خاصة فإنه يمكن لأي دولة ظهر عندها عجز أن تسحب من الاحتياطات التي تملكها لدى الصندوق هذا ما يؤدي إلى الاستنزاف السريع لاحتياطاتها، إذا فهذه الدولة تكون غير قادرة على الاحتفاظ بسعر صرف ثابت وهي في الأخير تواجه ثلاث حلول:¹

1- يمكن للدولة أن تخفض قيمة عملتها devalue its currency وسياسة التخفيض devaluation ولو مرة واحدة في ظل نظام سعر الصرف الثابت سوف يؤدي في النهاية إلى تنمية الصادرات وخفض الواردات.

2- يمكن للدولة أن تزيد من قيود التجارة من خلال الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية من أجل خفض الواردات والوصول إلى التوازن في سعر الصرف الأجنبي.

3- يمكن للدولة أن تتبع سياسات نقدية ومالية مفيدة تعدل على خفض الأسعار ورفع معدلات الفائدة.²

ثالثاً: أزمة الدولار وتأثيرها على استقرار أسعار الصرف

إن القاعدة الاقتصادية التي كانت آنذاك هي استحابة الو. م. أ بطبع الدولار كبديل للذهب وكان هذا ضمن اتفاقية بريتون وودز فكان أثر ذلك تكس كبير للدولارات الأمريكية لدى بعض الدولار نظراً للطلب الكبير عليه هذا ما أدى إلى استنزاف كبير لاحتياطي الذهب الأمريكي وأصبح من الواضح عدم استطاعت السلطات المختصة في الولايات المتحدة الوفاء بتحويل المزيد من الدولارات إلى ذهب نظراً للتوافر الكبير أمام البنوك الأمريكية لغرض التحويل.

فمثال ذلك قامت حكومة فرنسا بتحويل 191 مليون دولار أمريكي لسنة 1971 من احتياطها إلى الولايات المتحدة مقابل حصولها على قيمتها ذهب حتى تستطيع فرنسا سداد القرض إلى صندوق

-أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مرجع ص90. سبق ذكره،

²-mondher chérif, les taux de change, revue : les essentiels de la banque, juin 2002, p87.

النقد الدولي فهذا ليس بمصدر قلق للو. م. أ ولكن عمليات المضاربة على الذهب اشتدت في تلك الفترة وأصبح الطلب عليه لا يُمكن الولايات المتحدة الوفاء بكل العمليات التحويلية¹ الأمر الذي أثار حفيظة الو. م. أ وعلى غير العادة خرج الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 إلى وسائل الاعلام بإيقاف كامل العمليات المصرفية بتحويل الدولار إلى ذهب² وعليه يعتبر مثل هكذا إعلان بادرة لنهاية أقوى نظام في تلك الفترة "بريتون وودز" الذي مهّد لبداية عصر جديد وميلاد نظام حر يتم فيه اختيار نظام الصرف المناسب لأي دولة.

المطلب الثاني: نظام تعويم أسعار الصرف والعملة الأوروبية الموحدة:

أولاً: نظام تعويم أسعار الصرف:

بعد المرور بمرحلة تميزت عن غيرها بثبات سعر الصرف وقاعدة الدولار وبعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة من استنفاد لاحتياطي الذهب كانت هذه بوادر نهاية هذا النظام وابتداءً من عام 1971 بدأ التفكير في اللجوء إلى قوى السوق العرض والطلب مما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً مما يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات.³

فيعتبر التعويم حراً إذا لم يكن هناك أي تدخل من طرف السلطات المعنية في أسواق الصرف⁴ بحيث أطلق على هذه الحقبة بقاعدة الدولار عائم السعر بتراجع معظم الدول عن أي محاولة للتحكم في أسعار الصرف وذلك بعد القرار الصادر من الولايات المتحدة بعدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالإضافة إلى انخفاض سعره.⁵

¹ -هاشم حيدر، أزمة الدولار، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1991، ص88.

² - جورج كوبر: الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، ترجمة: محمود عبيد الجواد، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص ص 67-68.

³ -مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص50.

⁴ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص146.

⁵ -بول هيرست جراهام توميسون، مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وامكانيات التحكم، ترجمة ابراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1999، ص49.

ويقوم هذا النظام على ترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب لأنه تم إعطاء صورة سعر الصرف كأبي بضاعة تحدد في السوق بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه عملية المضاربة على العملة فيكون في بعض الأحيان لها الدور الإيجابي لدفع "أسعار الصرف نحو الاستقرار".¹

ويعد اتفاق الثامن عشر من ديسمبر عام 1971 المعروف باتفاقية السميثونيان بالحل المؤقت عقب الأزمة المالية في ذلك الوقت، حيث اجتمع ممثلو عشر دول (المملكة المتحدة، كندا، الو.م.أ، فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والسويد)، في العاصمة الأمريكية للنظر ودراسة الأوضاع المتعلقة بكيفية تنظيم أسعار الصرف بحيث تم الاتفاق على إعادة تنظيم أسعار صرف عملاتهم عند مستوى سعر معين بالنظر إلى أن سعر صرف الدولار آنذاك منخفضاً أمام الذهب بمقدار 10 دولار مقابل أسعار صرف العملات الأخرى.²

إذا فهذا الاتفاق حدد نسبة تقلب أسعار صرف العملات العشر ضمن حدود 2.25 صعوداً أو هبوطاً فقد تبين للمجموعة أن هذا الحد الذي تم التوصل إليه لتقلبات أسعار الصرف فيما بينها أكبر مما يمكن أن تسمح به لأنها بذلك تسبب عرقلة للتبادل التجاري فيما بينها.

1/ أنواع نظم أسعار الصرف العائمة الى عدة أنواع:

ولقد تعددت أنظمة اسعار الصرف العائمة الى عدة انواع:

أ/التعويم الموجه: تلجأ السلطات النقدية إلى التأثير على أسعار الصرف بدون أن يكون هدفاً مسبقاً لهذا التأثير ويتم تحديد قيمة العملة وفقاً لمؤشرات سوق الصرف الأجنبي وتدخل السلطات النقدية عند الحاجة لذلك أو مراعاتاً لوضع المستوى في ميزان المدفوعات والاحتياجات الدولية³

ب/التعويم الحر: يكون هنا سعر الصرف على عكس التعويم الموجه، فيتحدد وفقاً لقوى السوق ويكون التدخل في قوى السوق عند الضرورة بحيث يسمح هذا النظام للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر، ويكون التأثير على حركة العرض والطلب وذلك ببيع العملة المحلية أو شراءها عن طريق

¹ -هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص297.

-أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو (أوبك)، مرجع سبق ص93. ذكره،

³ -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أسعار الصرف، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2006، ص237..

أجهزتها المختصة في مثل هذه العمليات،¹ كذلك يمكن التأثير في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو خفضه.

وينبغي هذا النظام لتثبيت سعر الصرف على اجراءات تساعد في توجيه تحركه من قبل السلطات المختصة ويتمثل ذلك في:

*التعويم النظيف:

تلجأ السلطات النقدية الى تخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب للتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء وذلك في حدود ضيقة فقط عند الحاجة كذلك لحماية العملة عن عمليات المضاربة.

*التعويم غير النظيف:

تتدخل السلطات النقدية بطريقة عمدية على سعر صرف العملة من خلال بيع العملة المحلية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من اجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها.

وتتدخل كذلك بطريقة أخرى بشراء عملتها المحلية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.²

إذا الملاحظ أن تعويم العملات يعتبر هو القاعدة الأساسية في تحديد أسعار الصرف سواء كان تعويم مستقلاً أو مشتركاً وذلك عكس ما جاء به اتفاق بريتون وودز من خلال اصلاحات صندوق النقد الدولي فنجد أن التجربة العملية التي خاضتها معظم الدول في العالم بالعمل بمبادئ نظام تعويم العملة الذي يتحدد وفقاً لقاعدة العرض والطلب أدى إلى تشجيع الحركة التجارية العالمية على نحو منتظم وكبح جشع المضاربين على العملات.

من خلال القيود التي فرضها هذا النظام على الحركة التجارية العالمية، والتي ليست بالقيود السلبية التعجزية وإنما كانت سبيل نحو تحرر حركة رؤوس الأموال والتماشي وفقاً لقوى العرض والطلب

¹ -وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص298.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص152.

أدى بالعديد من الدول إلى التخلي عن ما كان سابقا في تحديد أسعار صرف عملاتها والمسايرة نحو هذا النظام، ونرى ذلك جلياً من خلال الخروج المنظم والخروج إثر وجود أزمة للعديد من الدول.¹

2/دوافع التوجه إلى نظام التعويم:

- عدم قدرة أسعار الصرف الثابتة لضبط التقلبات المستمرة التي أزعجت غالبية الدول.
- إمكانية أسعار الصرف المعومة أو المتحكم فيها من قبل السلطات المختصة من مجابهة عمليات المضاربة على أسعار الصرف والذهب.
- اختلاف معدلات النمو الاقتصادية بين الدول الصناعية وتزايد التنافس وتناقض المصالح فيما بينهم.

- عدم التوافق في أسعار الفائدة نظراً لمعدلات التضخم المختلفة فيما بين الدول.
- التصريح المتعلق بصندوق النقد الدولي بما يخص تعويم العملات على أنه خطوة سليمة لإصلاح النقد الدولي.²

3/مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن:

أ/مزايا نظام الصرف المرن:

- قدرة النظام من خلال آليات التكيف مع الأزمات الداخلية والخارجية.
- عند وجود اختلال في ميزان المدفوعات فإنه يمكن التعامل مع هذا الاختلال وإعادة التوازن بإجراء تعديل في سعر الصرف فقط دون اللجوء إلى تغيير العرض النقدي.³
- استغناء البنوك عن الاحتفاظ الكبير للعملات الأجنبية بمعنى تحليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية.

¹- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر تشرين الثاني، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص 20-21.

²- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³-salles pierre « problèmes économiques généraux, 6^{ème} édition dunad paris 1986, p 318.

- يقلص هذا النظام من المزايا التي يتمتع بها الدولار كعملة ارتكازية.
- من خلال الآلية التي يتمتع بها نظام سعر الصرف المرن أي اللجوء لقوى العرض والطلب يكبح عمليات المضاربة المستمر في الطلب على النقد الأجنبي.

ب/ عيوب نظام الصرف المرن:

- عدم الاستقرار في أسعار الصرف نتيجة للتقلبات المستمرة والتي تدخل الاقتصاد في اضطرابات مستمرة.
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف وتقلص من حركة رؤوس الأموال طويلة لأنه في الغالب مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين في الخارج.¹
- تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال في الأجل القصير التي تساهم في جعل سعر الصرف عدم الاستقرار.
- يعرض حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل للمخاطر نتيجة عدم التأكد.
- عدم استقرار أسعار الصرف ينتج عنه عدة ظواهر اقتصادية كالتضخم العالمي أو المشترك بين الدول.²

¹-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتحقيق وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص154.

²-benissad hocine « cours economie internationale » édition publisud, France, 1983, p 17.

الجدول رقم (3-1): المقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن المعموم

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل خارجية.	قابلية التحويل شاملة.
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية.	يتحدد وقف قاعدة أو آلية العرض والطلب داخل أسواق الصرف.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل تتوقف على القواعد المطبقة من قبل السلطات النقدية التي تسعى إلى إمكانية توازن ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل تعود إلى الآليات التي يحددها سوق الصرف تلقائيا لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة.	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال).
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار إلى غاية 1971.	طريقة تلقائية للدفع: بالدولار، الفرنك، المارك.
القيود الخارجية موجودة، والتعديل يكون من قبل السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة، والتعديل يكون تلقائيا.
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية	الآثار التضخمية مهمة جدا وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات.
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف مرنة.

المصدر: بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص76.

ثانيا: العملة الأوروبية الموحدة:

تعود فكرة خلق نظام مصرفي اوروبي او الوحدة الاقتصادية الاوروبية الى سنة 1950 بحيث انه كان هناك اتفاق لتوحيد انتاج الفحم والصلب في كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورغ في باريس، يسمى هذا الاتفاق بجماعة الفحم والصلب الاوربي European Coal and Steel

Community (ECSC) بتاريخ 18 افريل 1951، ودخل حيز التنفيذ في 27 يوليو 1952، وكان الهدف منه تنظيم المنافسة داخل الصناعات الاوربية¹.

كذلك تعود فكرة خلق النظام المصرفي الموحد داخل مجموعة هذه الدول عام 1977 حين اصدرت اللجنة الاوربية، المجموعة الاولى من التوجيهات المعرفية، فمن خلال التوجيهات الثلاثمائة المتعلقة بالسوق الموحدة الاوربية ما كان في نص التوجيه الثاني من التوجيهات المصرفية على توحيد الخدمات المصرفية في الدول

الاثني عشرة الاعضاء، واعطاء البنوك حق فتح فروع لها وممارسة كل النشاطات المصرفية ضمن نطاق الدول الاعضاء².

1- معاهدة ماستريخت: Moastricty³:

كان من الضروري ان تهتم حكومات الدول الاوربية بالتقدم نحو استكمال الخطوات السابقة، لذلك عقدت الدول الاعضاء للاتحاد الاوربي مؤتمر القمة في فبراير 1972 في ماستريخت الهولندية لوضع النصوص والتعديلات المكملة لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الاوربية، حيث ركزت على امرين هامين اولهما البنك المركزي الاوربي وثانيها وحدة النقد الاوربية وتم في هذا الصدد رسم خريطة السياسة للوصول الى الاهداف المرجوة:

- المرحلة الاولى: تنطلق في يوليو 1990، وتهدف الى حركة رؤوس الاموال والتنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية واشترك جميع عملات الاتحاد الاوربي في نظم التحويل الخاصة ب EMS النظام النقدي الاوربي (The European Monetary System).

- المرحلة الثانية: تبدأ في يناير 1994 وتتم بإقامة نظام اوربي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الاعضاء.

- المرحلة الثالثة: تبدأ في يناير 1999، حيث يكون للبنك المركزي الوطني الاوربي (European ESCB System of Central Banks) السلطة المطلقة لعقد التعاملات التجارية لوضع السياسة النقدية للاتحاد

¹ ياسمين محمد فؤاد محمود، المنظمة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الاوربي تقييم الآثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 54.

² -صندوق النقد العربي، اثر السوق الاوربية الموحدة سنة 1992 على القطاع المصرفي والمصارف العربية، ابوظبي، افريل 1989، ص 08.

³ B. Henri, « **Finance Internationale** ». presses universitaire de France, 1^{er} édition, 1992, p 317.

الاوربي، وفي هذه الفترة تجميد معدلات تحويل العملة الخاصة بالدول الاعضاء تمهيدا للتحويل الى عملة موحدة.

2- ترتيبات قيام الوحدة النقدية الاوربية EURO:

في مايو 1995، تحرك الاتحاد الاوربي بوضع خطوات عملية تساعد على تنفيذ ما جاء في اتفاقية ماستريخت تمهيدا لإصدار الوحدة النقدية، وهذه الترتيبات التي اطلق عليها اسم "الورقة الخضراء" "Green Paper" وضعت خطة من ثلاث مراحل من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة.

حيث اهتمت هذه الاجندة بتحليل اثر هذه الخطوات على مختلف القطاعات واقامت نقاشا موسعا مع مختلف الاطراف المعنية لمعرفة ردود الافعال ومن ثم تحديد النقاط النهائية للوصول الى عملة موحدة¹.

بداية بسنة 1998، تم التوصل الى اللائحة المتعلقة بالبلدان المؤهلة للدخول في الوحدة النقدية الاوربية وذلك وفق ما نصت عليه اتفاقية ماستريخت خلال هذه الفترة يتم انشاء البنك المركزي الاوربي ليحل محل المؤسسة المالية الاوربية².

ومع بداية سنة 1999 من الفاتح يناير تبدأ المرحلة الفعلية لميلاد العملة الاوربية الموحدة اليورو الى سنة 2002 كحد اقصى، لتكون بعد ذلك عملة رسمية يتم تداولها بين كافة الشعوب الاوربية وشعوب دول العالم حيث تم كذلك تحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه.

ويتم في هذه الفترة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون ان تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول بحيث يمكن ان تشهد هذه الفترة مرحلة انتقالية يتم فيها:

التثبيت النهائي للموازانات والتعريف بهذه السياسة التي تكون موحدة بين كافة النظام الاوربي للبنوك المركزية بحيث تكون كوحدة حسابية تقوم على تسوية التعاملات بين المصارف في البورصة، كما تم كذلك اصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو وكذا الاختفاء التدريجي لل ECU وتحويل كل العقود الصادرة بها الى EURO.

ثم تبدأ الفترة من يناير 2002 الى يونيو 2002، بتعميم استخدام الاوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول بين كافة الافراد للدول الاعضاء بالاتحاد الاوربي وبالموازات لها في خلال نفس الفترة السابقة

¹ - مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الاوربية الاشكاليات والاثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 76.

² - Philippe Jaffer, **Monnaie et politique Monetaire**, 4 édition, Paris, 1996, P 213.

يتم سحب جميع العملات الورقية والمعدنية الوطنية للدول الاعضاء بطبيعة الحال¹.

الجدول (4-1): انظمة اسعار الصرف للفترة (1880-2000):

الفترة	الانظمة المنتجة
1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحاد العملة، تعويم محض.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في اطار "بريتون وودز"، التعويم (كندا)، اسعار صرف ثنائية/متعددة.
2000-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، مناطق او نطاقات مستهدفة، اسعار صرف ثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر: علي توفيق الصادق، علي احمد البليل، محمد مصطفى عمران، "نظام وسياسات سعر الصرف"، صندوق النقد الدولي، ابوظبي، ديسمبر 2002، ص 41.

المطلب الثالث: الترتيبات المستحدثة لسعر الصرف:

ان لأنظمة الصرف عدة ترتيبات او تصنيفات ابتداء من اشدّها ثباتا الى اقلها مرونة فأكثرها مرونة. فبعد الفترة التي تلت انهيار نظام بريتون وودز استمرت بعض الدول في تثبيت قيم عملاتها بقيم عملات دول اخرى، وذلك راجع الى فكرة مفادها ان هذا التثبيت يساهم في التقليل من التقلب وعدم الاستقرار.

اولا: انظمة الصرف الوسيطة:

1 - مفهومها: العديد من الاقتصاديين الذين تطرقوا الى هذه الفكرة ولكن اول من تبناها واعطى تحليلا لها كان للاقتصادي Rénhorte Williamson ورينهارت واطلق عليها اسم الانظمة الوسيطة اي تكون بمثابة انظمة تقع ما بين الانظمة الثابتة والانظمة المرنة لسعر الصرف، بحيث اصبحت هذه النظم الوسيطة الاكثر شيوعا حتى انه قد صنف صندوق النقد الدولي اكثر من نصف اعضائه يتعاملون بمبادئ هذا النظام².

¹ - مصطفى كامل، العملة الاوربية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الرابع والعشرون، العراق، 2010، ص 51.

² Marie Thérèse, Boyer Xamber, Ghistain Deleplace « **changes flexible ou étalon international les leçons de l'histoire** », édition Dunod, Paris, 2002, P41.

2- تقسيماتها:

أ. الانظمة التعاونية (النظم الثابتة الافقية):

تدور في حيز يمكن القول بانه مغلق بمعنى ان يكون بين بعض المجموعات الاقتصادية التي تعمل مع بعض في جملة من الانشطة الاقتصادية والتبادلية مما يساعد هذا على تخفيض تقلبات اسعار صرف عملات الدول مقابل بعضها البعض.

بحيث ان البنوك المركزية تلتزم بالتدخل عند الضرورة لمنع العملات المحلية من التحرك خارج هامش محدد، هذا يعطي جانب من الاتفاق على سعر صرف ثابت بين العملتين مما يصبوا عليه جانب من جوانب اسعار الصرف الثابتة التقليدية، الا انه لديه امكانية اكبر للتقلب بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الاسمي او الحقيقي بحيث يكون هذا التقلب داخل نطاق¹.

ب. التثبيت الزاحف:

هنا يكون تحديد سعر الصرف وفقا للقيمة الجارية او المتوقعة لفارق التضخم، فتسعى السلطات النقدية لوضع مجال التقلب العملة بحيث يمكن لها ان تتحرك فيه صعودا وهبوطا وذلك لاستبعاد اثر التضخم، خاصة عندما يكون معدل التضخم في الدولة اعلى بكثير من المعدل فيا لدول الاخرى، ففي مثل هذه الحالات تستخدم الدولة بسياستها مجموعة من التخفيضات في قيمة العملة المحلية وذلك بالتدريج بما يساعد على تجنب سعر الصرف الحقيقي لزيادة قيمته بما لا يتناسب مع اقتصاد اي دولة². وكذلك يمكن ان تتدخل السلطة المعنية بتعديل معدل الزحف حتى يتم تصحيح التوازن في الحساب الجاري. ولاحظ كذلك انه عند انخفاض سعر الصرف الى الحد الاقصى اي التخفيضات المطبقة من قبل الدولة للعملة المحلية فإنها تواجه عدة مخاطر خاصة ما تعلق بالمضاربة على العملة في الاسواق الناشئة.

3- اسباب التوجه للأنظمة الوسيطة:

تتلخص في جملة من الدوافع التي من اجلها يتم تبني الانظمة الوسيطة لسعر الصرف³:

¹ - جبوري محمد، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 52.

² - جوزيف دانيالز، ديفيد فأنهور، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 125.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- ان التقلب في اسعار الصرف وعدم استقرارها اي العملة، له تأثير كبير على التضخم المحلي لان الحركة المتواصلة والسريعة لأسعار الصرف الاسمية تنعكس على الاسعار المحلية بالارتفاع وعندها ستقل ميزة النظام المرن.

- ان ما يعظم من عبء الدين للقطاعين العام والخاص هو انخفاض قيمة العملة بحيث يؤدي ذلك الى الارتفاع في قيمة الفاتورة الواجب دفعها.

- يؤدي التخفيض من قيمة العملة المحلية في الدول النامية الى اهتزاز عامل الثقة بينها وبين المتعاملين الاقتصاديين، فهذا التخفيض يساهم في التقليل من تدفق رؤوس الاموال وهذا ما يؤدي بدوره الى خطر الانكماش في هذه الدول.

- ان انخفاض قيمة العملة في الدول النامية قد يؤدي الى حدوث انكماش، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي كنتيجة للانخفاض في الدخل، والانخفاض في العرض الكلي كنتيجة لارتفاع قيمة السلع.

ثانيا: انظمة الصرف حسب ترتيبات صندوق النقد الدولي (FMI):

يحق للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي ان تتولى سلطاتها المعنية بذلك التي تمثل اساسا في السلطة النقدية مبدأ التقرير الذاتي¹ اي ان يكون هنا التزام رسمي من قبل البنك المركزي في تحديد نظام الصرف الملائم ولعدة اعتبارات وضع الصندوق خيارين امام الدول الاعضاء في ضبط اسعار صرفها²:

1- الخيار الأول: أنظمة الصرف حسب "FACTO":

أقر صندوق النقد الدولي هذا النظام بسبب عدم الاستقرار الذي كان في انظمة الصرف المتبناة من طرف الدول الاعضاء، فهذا النظام قائم على اساس الحركة الفعلية لتقلبات اسعار الصرف بمعنى ان البنوك المركزية لا تتدخل في سوق الصرف.

2- الخيار الثاني: أنظمة الصرف حسب "Jure":

يعتمد هذا على تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بحيث لا يوضح هذا التدخل طريقة عمل البنوك في التأثير على أسعار الصرف بحيث يستطيع أن يمزج بين الطريقتين «FACTO» & «JURE».

¹ Hanane Gharbi, « la gestion du taux de charge dans les pays émergents , la leçon des expériences récents », OFCE, observatoire français des conjonctures économiques, université Paris-Dauphine, 2005. P 03.

² بربري محمد امين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، دراسة حالة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2010-2011، ص 58.

الجدول رقم (5-1): تطور ترتيبات انظمة الصرف وفق صندوق النقد الدولي:

الفترات	نوع الانظمة المستخدمة
1973-1959	قيمة ثابتة لسعر الصرف. سعر صرف حقيقي، واخرى ثابتة، مطبق على الكل او بعض المعاملات الدولية.
1974	- تقلب سعر الصرف في حدود هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، فرنك الفرنسي، مجموعة من العملات، متوسط سعر الصرف لأهم عملات الشركاء التجاريين). - سعر الصرف لا يتقلب في مجال ضيق.
1978-1975	يتقلب سعر الصرف في حدود هوامش ضيقة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، عملة جنوب افريقيا، مجموعة من العملات، بيزو الاسبانية، متوسط سعر الصرف لأهم عملات الشركاء التجاريين). سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش ضيقة.
1982-1979	يتقلب سعر الصرف في حدود حوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، عملة جنوب افريقيا، العملة البرتغالية، مجموعة من العملات، او المؤشرات الاخرى، بيزو الاسبانية). سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش.
1996-1983	الربط الى الدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي او عملات اخرى. مرونة محدودة بالنسبة الى عملة معينة او مجموعة من العملات. مرونة معدلة بالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية وعملات اخرى تنتهج التقويم المدار. تعويم حر.
2002-1996	الربط الى عملة او سلة من العملات. مرونة محدودة. تعويم مدار. تعويم حر.

المصدر: بربري محمد امين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة،

مرجع سبق ذكره، ص: 59.

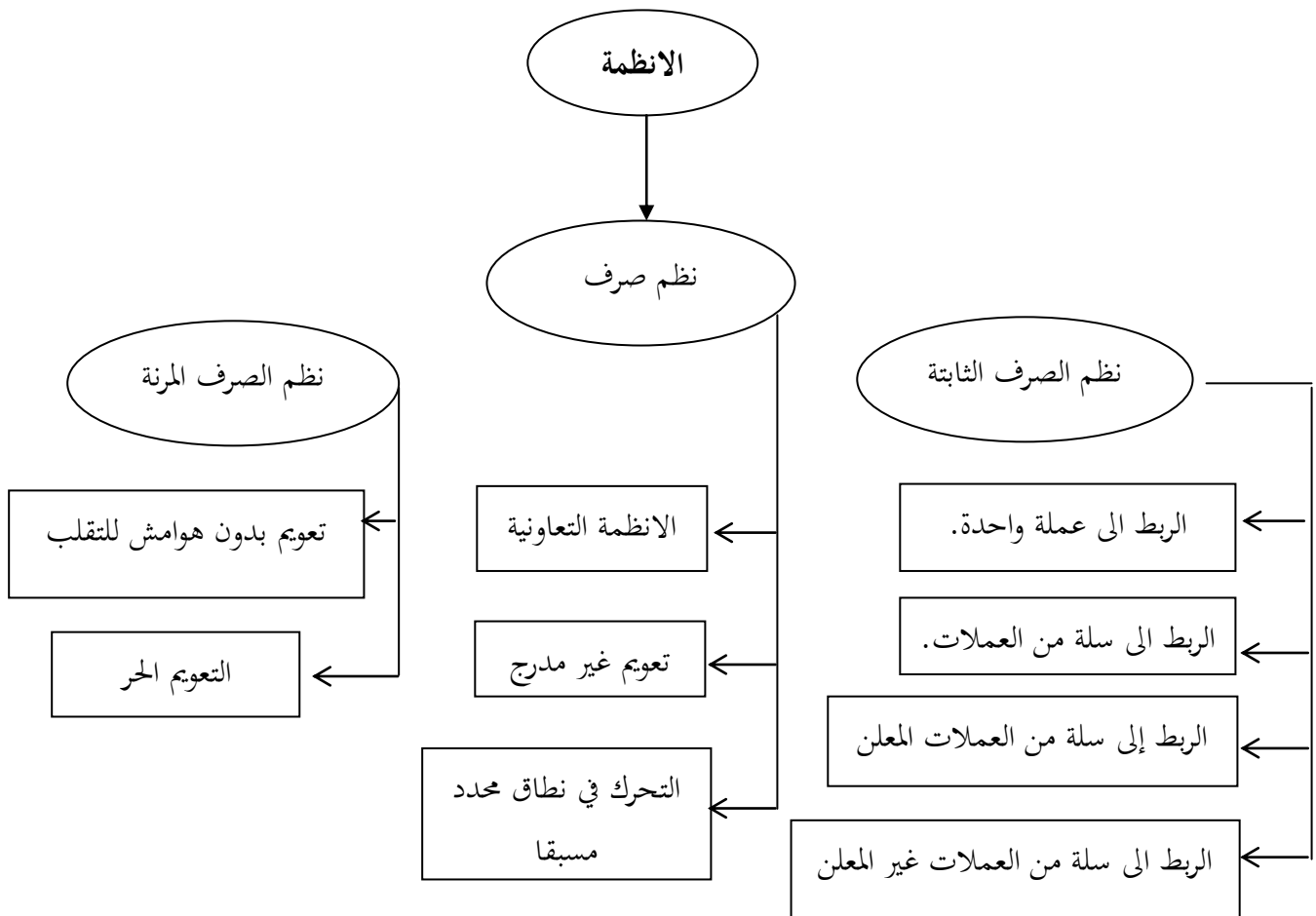
ثالثاً: بعض الترتيبات الأخرى لأنظمة الصرف الأجنبي:

لقد تناولت البحوث الاقتصادية الحديثة شكل جديد لترتيبات أسعار الصرف بحيث تعتبر أكثر واقعية وشمولية حيث تطرق إليها كل من Ghosh وآخرون سنة (1997) وترتيبات (Lys) سنة 1999، بالإضافة إلى Rogoff et Rienart سنة 2002.

حيث تبين أن دراسات Ghosh اعتمدت بشكل قوي على الأفكار التي تناولها Jure وتطرق كذلك إلى الأفكار التي تناولها Facto واعتبرها غير سليمة، لأنها لا تفرق بين استقرار أسعار الصرف الناجمة عن عدم وجود عدد كبير من الصدمات واستقرار أسعار الصرف الناتجة عن الاستجابة للسياسة النقدية الفعالة.

وقد اعتمد في هذه الدراسة على مؤشرات 140 دولة لفترة ما بين (1960-1996) كدراسة قياسية تبين من خلالها ان 25 دولة تخلت عن الانظمة الوسيطة لسعر الصرف.

الشكل (9-1): ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي Ghosh وآخرون:



المصدر: بتصريف من الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي: ترتيبات أسعار الصرف 1999.

في حين تطرق Lys (1999) إلى ترتيب آخر كان كبديل للترتيبات السابقة لصندوق النقد الدولي من قبل (Levy- yeyati et Sturzenegger) وذلك بتقديم ترتيب وفق تحليل احصائي لسلوك اسعار الصرف وتقلبات احتياطي الصرف الدولي لعينة احصائية تتكون من 183 دولة للفترة ما بين (1974-2000)، بحيث اسفرت الدراسة العملية عن نتائج فيما يتعلق بتأثيره على أنظمة الصرف على أداء الاقتصاد الكلي وعلى التضخم بصفة خاصة وبالتالي يظهر هذا النظام للتعبير عن التعويم المدار¹.

الجدول رقم (6-1): ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي وفق Lys:

الانظمة	تقلبات سعر الصرف الاسمي	تقلبات سعر الصرف	تقلبات احتياطي الصرف
غير محددة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
مرن	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تعويم غير نظيف	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
الربط المرن المتحرك	مرتفعة	ضعيفة	مرتفعة
ثابت	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة

Source : Levy-yeyati and Sturzenegger : « classifying Exchange Rate Regimes Deeds versus words », 2005, European economic Review 49. P 1611.

كذلك تطرق الاقتصاديات Rogoff et Riehant إلى ترتيب آخر استعمل فيه التحليل التجريبي وهذا بتوظيف إحصائيات شهرية ل 153 دولة خلال فترة ممتدة ما بين 1946-2001.²

بحيث قامت الدراسة التجريبية المعتمدة من قبل Rogoff et Riehant 2004، بإعطاء فكرة عن المرحلة التاريخية لأنظمة الصرف كانت أكثر دقة من الدراسة المقدمة من طرف Levy- yeyati and Sturzenegger بحيث اعتمدت المنهجية المتبعة في هذا التصنيف على:³

- في حالة وجود اختلاف بين أنظمة الصرف الفعلية وأنظمة الصرف الرسمية فإنه سيتم تصنيف تلك الأنظمة بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات الوصفية التي تتركز الى قاعدة بيانات سعر الصرف الرسمي

¹ سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 70-71.

² عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر، 2011، ص 15.

³ المرجع نفسه، ص 19.

واسعار الصرف الثنائية والمتعددة واسعار الصرف المحددة من خلال السوق الموازية، بالإضافة الى معدلات التضخم والقيمة المطلقة للنسبة المئوية للتغيير في اسعار الصرف الرسمية¹.

- التأكد من مدى تطبيق الدولة محل الدراسة لنظام سعر الصرف الاسمي.
- في حالة عدم وجود تحديد سبق لمسار الصرف فان معدل التضخم يؤخذ لمدة 12 شهرا بحيث اذا تجاوز هذا المعدل 40% يطلق على الانظمة تسمية السقوط الحر لسعر الصرف.
- بينما ترتيبات انظمة الصرف الاجنبي حسب Fränkel سنة 1999، فقد لخصها في نظم الصرف الثابتة والمرنة والتي حصرها في 09 نظم للصرف الاجنبي.

• **اتحاد نقدي:** يبين لنا مدى قدرة السلطات النقدية في التحكم في اسعار الصرف ومدى قابلية التبادل مقابل العملات الاخرى التي تكون داخل الاتحاد، بحيث يعتبر من بين الانظمة الاكثر جماد بسبب عدم قدرة الدول على تحديد سعر التبادل للعملة².

وفي ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من الدول برامج مشتركة تبدأ أساسا في وجود عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد كالاتحاد الاوربي.

• **مجالس العملة:** فهذا النظام يستند الى قانون واضح لتسيير شؤون مبادلة العملة المحلية مقابل عملة اجنبية التي تكون محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود تضبط سلطة الاصدار حتى يتم ضمان الوفاء بالالتزام القانوني.

• **الربط الحاصلة من العملات:** تقوم السلطات المعنية متمثلة في البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتكوين او تشكيل هذه السلة ويكون اختيار هذه العملات وفقا للقوة الاقتصادية والحركة التجارية البينية بمعنى الدول التي لها علاقات تجارية متميزة.

حيث ان الميزة التي يتميز بها هذا النظام انه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة الى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف.

¹ - بدرابي شهيناز، تأثير الانظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 140.

² - جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2013، ص 42.

- نظام سعر الصرف القابل للتعديل: يستند على تحديد تقلب قيمة العملة الوطنية وذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي الذي يسهر على السير الحسن لكل المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة المطبقة لهذا النظام¹.
- الربط المتحرك: هو النظام الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من الربط الخاصة ويقضي بإجراء تعديل دوري طفيف لسعر العملة طبقا لجدول معلن مسبقا او استجابة لبعض المؤشرات الاقتصادية.
- نظام الصرف الثابت: ويعنى به كل نظام يتمتع بالربط او التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل احدى العملات الارتكازية ويرجع سبب توجه العديد من الدول الى هذا النظام باعتباره يساعد في استقرار سعر الصرف بين الدول النامية وشركائها التجاريين².
- المنطقة المستهدفة: يمكن للدولة من خلال هذه السياسة بان تتداول عملة أخرى بدل العملة المحلية او الانضمام الى اتحاد نقدي بحيث تتفق كل السلطات النقدية للدول على تأطير تطورات عملاتها وذلك لتجنب بعض العقبات ، وكذلك تكون فيه هوامش التذبذب جد كبيرة³.
- التعويم الحر (المستقل): يطلق على هذا النظام بالتعويم النظيف الذي يبين لنا الشكل النظري لتعويم سعر الصرف الذي يعبر ايضا عن التوازن الطبيعي والتلقائي لأسواق الصرف.
- التعويم المدار: تقوم السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي بترك قيمة العملة تتحدد وفقا لقاعدة العرض والطلب، بحيث لديها الحق بالتدخل في سوق الصرف وذلك حفاظا على اهدافها المسطرة فقط.

¹ - بربري محمد امين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص 60-61.

² - عائشة بلحش، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص ص 160-162.

³ - سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المبحث الثالث: أسواق الصرف

تعتبر اسواق الصرف المكان الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الدولية اي التجارة بالعملات الدولية بحيث يلتقي فيه أفراد وشركات ومؤسسات كلٌ حسب ما يمثل من عملة او ما يريد الحصول عليه من المعروض.

المطلب الاول: ماهية سوق الصرف.

اولا: مفهوم سوق الصرف:

تعرف اسواق الصرف بانها كل مكان يلتقي فيه البائع والمشتري للعملة بغض النظر عن نوع العملة المعروضة ويختلف عن غيره من الاسواق باعتباره يعد من اكبر الاسواق في العالم وكذلك الآليات والأنظمة المسيرة له والخاصية الأخرى التي يتمتع بها بأنه لا يوجد مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون بل هو سوق مفتوحة لدى جميع الدول¹.

يعتبر كذلك سوق غير منظم بمعنى ليس له مكان محدد يتم فيه التعامل ، ونج ان ن بين المتعاملين الرئيسيين الدائمين في انشطة هذا السوق (البنوك التجارية والبنوك المركزية) لدى جميع الدول².

ثانيا: الخصائص التي يتميز بها سوق الصرف:

- يعتبر القوة الدافعة الذي من خلاله يمكن تحويل القدرة الشرائية من دولة الى دولة.
- يعتبر سوق الصرف من الاسواق العملاقة والتي لم ولن تستطيع المؤسسات والأفراد الاستغناء عنها.
- تساعد على توفير ومنح الاعتمادات قصد تسوية العمليات الجارية.
- ان لسوق الصرف علاقة طردية مع الظروف الامنية والاقتصادية في العالم، فكلما كانت هذه الظروف ملائمة وعلى درجة من الاستقرار تكون مخاطر الاستثمار منخفضة.

ثالثا: المتعاملون في سوق الصرف:

يوجد عدة أطراف تتشكل منها أسواق الصرف الأجنبي، هذه الاطراف هي من تقوم بالبيع والشراء للعملات الاجنبية.

¹- السيد محمد احمد السبرتي، محمد عزت محمد عزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 245.

²- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، مصر، 1998، ص 446.

1- البنوك المركزية:

يقوم البنك المركزي كمتعامل فعال بالتدخل في سوق الصرف قصد التأثير عليه والمحافظة على استقراره وذلك من خلال العمليات السوق المفتوحة بائعا ومشتريا للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى كونه ممثل للحكومات دول أخرى يسعى إلى تطبيق أوامر لتحقيق مصالح شخصية لهذه الدول وذلك بالتأثير على مستويات العرض والطلب.

و من خلال هذه الادوار التي تلعبها البنوك المركزية فهي تشكل وتمثل العنصر الأساسي المنظم والحامي لسوق الصرف¹

ويمكن كذلك للبنوك المركزية التدخل بشكل من الأشكال وفقا لبعض ترتيبات صندوق النقد الدولي كأن تتعامل بصفة رسمية ومكشوفة أو تستعين ببعض السماسرة وذلك بشكل مستمر لتمثيلهم في هذه الأسواق الخاصة بالعملة.

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

تتدخل البنوك التجارية والمؤسسات المالية من أجل مصالحها الخاصة أو ما تعلق بزبائنهم، فالأعوان الذين يمثلون البنوك يقومون بجمع طلبات الزبائن وذلك لتلبية احتياجاتهم وطلباتهم المقدمة، بحيث تقوم كذلك بعمليات التحكيم وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية². وتعتبر البنوك التجارية من أهم المتعاملين في أسواق الصرف بحيث تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في جمع الودائع وإعادة استخدامها في عمليات مالية أخرى.

3- المستخدمين التقليديين:

نجد هذا النوع من المتعاملين يتاجرون وينشطون بشكل مستمر في اسواق الصرف من اجل الحصول على ارباح مقابل التغيير في بعض العملات الاجنبية، ويتمثل هؤلاء في شكل افراد او في بعض الاحيان مجموعات تسعى للمضاربة بالعملات كالسياح والمصدرين، المستوردون، والمستثمرون الذين يقوم باستبدال العملة المحلية بباقي العملات.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية- ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 108.

² - موردخان كريانين، الاقتصاد الدولي " مدخل السياسات "، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 267.

4- سماسة الصرف:

يلجا كل من المشتريين والبائعين في بعض الأحيان إلى السماسة وذلك للتفاوض في عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية بواسطة خبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي تنجم عن هاته العمليات، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك واعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها، وذلك دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة او المشتريه لهذه العملات.

والسماسة ناشطين أساسيين :

أولهما: تجميع أوامر الشراء والبيع للعملات لصالح البنوك او متعاملين اخرين

وثانيهما: ضمان الاتصال بين البنوك واعطاء التسعيرة المعمول بها في عمليات البيع والشراء¹.

ولقد ظهرت في الآونة الاخيرة مصطلح جديد للسماسة التقليديين وهو ما يعرف الان بتطبيق الانظمة الالكترونية "السماسة الالكترونية" بحيث يتم عملهم وفق نظام الكتروني خاص بأسواق الصرف².

المطلب الثاني: أنواع أسواق الصرف والعمليات التي تتم فيها:

أولاً: أنواع أسواق الصرف الأجنبي:

1- سوق الصرف الحاضرة:

يحتضن سوق الصرف كل معاملات الصرف من بيع وشراء للعملات الأجنبية، وعلى أساس هذه القاعدة أو هذا التعريف تكون الميزة التي يمتاز بها أن عمليات البيع والشراء تتم على أساس فوري أي التسليم يكون أثناء عقد الصفقة³، او على أكثر تقدير يومين بعد عقد الصفقة وبصفة مباشرة ايضا تتحدد اسعار الصرف وفق قاعدة العرض والطلب، كذلك تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية جميع التزاماتهم المالية عن طريق حسابهم المصرفي⁴.

و من خلال هذه المعاملات تكون أسعار الصرف في تغير مستمر الأمر الذي يدفع ويلزم وكلاء الصرف بإبلاغ المستثمرين بهذه الأسعار وتنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراءات الصرف، بحيث تكون عمليات التبادل للعملة عن طريق شيكات أو نقود ورقية أو على مستوى الحسابات البنكية ويجب التفريق

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² - سعود حايده العامري، المالية الدولية، نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 11.

³ - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 856.

⁴ - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة 01، عمان، 1999، ص 158.

بين سعر الشراء وسعر البيع حيث يعبر سعر الشراء عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما يمثل سعر البيع عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية ويكون سعر البيع مرتفع عن سعر الشراء وذلك لتحقيق هوامش الربح.

2- سوق الصرف الآجلة:

وهي سوق الصرف التي يتم فيها التعامل على أساس الإنفاق الحالي من أجل شراء أو بيع كميات من العملة الأجنبية والتسليم يكون في وقت لاحق، بحيث يسمح هذا السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية.

ولذلك فإن الاتفاق على مبادلة عملة بعملة أخرى في المستقبل يكون بتحديد تاريخ ومكان التسليم والقيمة المتفق عليها لحظة إبرام العقد، كذلك أن المدة التي تتصف بها هذه المعاملات تكون مدتها أكثر من شهر وتصل إلى السنة في بعض الاتفاقات¹.

3- سوق مبادلة العملات:

يعبر هذا النوع من الأسواق عن الطريقة التي تتم بها عملية البيع للعملة، فيعتبر شكل من أشكال السوق الآجل أو امتداد له، بحيث العملية تؤمن الشراء والبيع لعملة ما مقابل عملة أخرى في وقت واحد مع مواقيت دفع مختلفة، فمثلا لو أن بنك يحتاج إلى إقامة استثمار ما وكان قد قبض مبلغ من المال يحتاجه خلال ثلاث أشهر مثلا، وفي نفس الوقت هو يريد أن يبدأ بالاستثمار المذكور أعلاه، فمن خلال هذا بمقدور البنك أن يقايض بالمبلغ الذي قبضه بأسهم أجنبية من قبل بنك أجنبي آخر ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الآجلة واستلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين².

4- سوق العقود المستقبلية: تعتبر عقود مالية منبثقة من أصول مالية أو عينية محل التعاقد والغرض منها استبعاد أثر الخطر المتوقع في أسعار تلك الأصول وتعتبر من أهم سمات التطورات الحديثة في أسواق المال الدولية³.

¹- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003، ص 127.

²-هداجي عبد الجليل، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية لحالة الصين (1978-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 89.

وينشق منه عدة أنواع:

أ. **عمليات العقود المستقبلية:** تعبر العقود القانونية عن التزام لكميات من العملة سواء شراء أو بيع بسعر معلوم وفي تاريخ لاحق، بدأ العمل به سنة 1972، من قبل صندوق النقد الدولي ببعض العملات فقط.¹

ب. **العقود الآجلة:** هي كل العقود التي تضمن للمشتري الحق في الشراء أو بيع نصيب من الأصول المالية أو العينية، ويكون محدد مسبقاً ويتم التسليم في تاريخ لاحق بحيث تكون بين شخصين ويبين كل واحد منهما شروطه المقترحة، فهذه العقود تجنب تعرضهم لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية.

ج. **عقود المبادلة:** يتضمن هذا العقد عملية المبادلة سواء شراء أو بيع على أساس التسليم الحاضر وبالسعر الحاضر وإعادة العملية سواء البيع أو الشراء في نفس الوقت على أساس التسليم الأجل بسعر تسليم آجل.²

د. **عقود خيارات العملة:** يتميز هذا بأنه يعطي الحق ببيع أو شراء كميات من العملة الأجنبية بسعر متفق عليه مسبقاً وخلال مدة لاحقة تحدد عادة بثلاثة أشهر وأهم ما يميزها هو أن الطرف المشتري له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أو التخلي عنها مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري إلى البائع مقدماً عند كتابة العقد،³ بمعنى لا يكون البائع ملزماً بتسليم هذه العملة إلا في حالة رغبة المشتري في تنفيذ ما جاء في هذا العقد.

ثانياً: أنواع العمليات الموجودة في أسواق الصرف:

ومن خلال بعض العمليات يعود سوق الصرف العاجل إلى التوازن عن طريق المشاركون فيه:

1. عمليات المراجعة:

هنا يقوم بعض المتعاملون بشراء كميات من العملات من بعض الأسواق المنخفضة السعر وتوجيهها، أي إعادة بيعها في الأسواق التي تكون فيها العملات مرتفعة فهذه العمليات تساعد على توحيد السعر داخل

¹- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 856.

²- موسى سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 128.

³- صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد

25، العراق، 2009، ص 3.

الأسواق الدولية، وما يميزها عن غيرها بأنه لا يوجد مخاطر تتعلق بأسعار الصرف لأنها تكون واضحة ومعلنة لدى كل الشركاء والمتعاملين¹.

2. عمليات التحكيم:

يتولى هذه العملية وكلاء الصرف لحساب البنوك أو لحساب الزبائن الذين يتعاملون معهم، فهدفها تحقيق أرباح² بدون أي خطر، فهنا كل المتعاملين على علم بأن العمليات التي سوف يقوم بها خالية من أي خطر محتمل لأنه على علم بأسعار الشراء وأسعار البيع، فيشتري عند السعر المنخفض ويقرر البيع عند الأسعار المرتفعة بحيث تتطلب هنا عمليات التحكم سرعة كبيرة، وذلك بحكم أن تغيرات أسعار الصرف سريعة وبالتالي فهي تهدف لتحقيق توازن سوق الصرف³.

3. عمليات المقايضة:

تحتوي هذه العملية على عمليتين مع بعض بمعنى انه يوجد عقد يتضمن عقدين مع بعض في زمن واحد، العقد الاول يتضمن (شراء/بيع) عملة من السوق الفوري والعقد الثاني (بيع/شراء) العملة التي سبق (شراؤها/بيعها) في السوق الآجل، ويتحدد السعر على حسب الفائدة الموجودة بين العمليتين التي تم بهما العقد وفي تاريخ الاستحقاق الآجل يأخذ كل طرف عملته بالسعر المحدد عند إجراء العقد.

4. عمليات التغطية (التحوط):

إن المقصود بعملية التغطية هي الطريقة التي يستخدمها الداخولون إلى أسواق الصرف لتجنب خطر التقلب في أسعار الصرف بمعنى أنها تجنبك الخسارة الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف، ويعبر كذلك الاتفاق على بيع وشراء صرف عملة ما عن طريق تدخل بنك تجاري ويسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال لقاء فائدة يتلقاها البنك المتعامل.

5. تسوية المدفوعات الدولية:

تختلف هذه العملية عن غيرها من العمليات السابقة من حيث مبدأ العمل فهنا يتعلق الأمر ليس بشخص أو بنك أو مؤسسات مالية وإنما يتعلق الأمر بتسوية الحسابات الدولية المتعلقة بالمبادلات التجارية إضافة إلى التحويلات الرأسمالية كالقروض والاستثمارات.

¹ - هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 261.

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، طبعة 1996، ص 244.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 91.

6. عمليات المضاربة:

هي عملية تهدف من وراءها إلى تحقيق مكاسب وأرباح من خلال التنبؤ بأسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل بحيث كلما انخفضت قيمة عملة ما في السوق يسعى المضاربون إلى الحصول عليها والاحتفاظ بها لمدة معينة حتى ترتفع قيمها في أسواق صرف العملة ويقدمون على بيعها، وتجدر الإشارة إلى أن عملية الاحتفاظ ما هي إلا نتيجة للتنبؤات التي يقوم بها المضارب، فهنا يتحمل المضارب مخاطر انخفاض قيمة العملة عن المبلغ المشتراه به عند أول عملية.

إذن فالمضارب يتخذ بلدين، عند البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار وعند الشراء إذا توقع ارتفاع في الأسعار، وكذلك فهي تختلف عن عملية التحكيم من الوقت ودرجة التأكد من أسعار صرف العملات وكذلك تعدد الأسواق، فبالنسبة للتحكيم يكون في أكثر من سوق، أما بالنسبة للمضارب فتكون كل العقود في سوق واحدة.¹

المطلب الثالث: مخاطر الصرف الاجنبي وكيفية تحديد سعر الصرف

تتعدد المخاطر لتقلبات سعر الصرف وينتج عنها عدة أضرار غير مرغوب فيها، وهناك عدة مفاهيم وأنواع للخطر المتعلق بسعر الصرف.

اولاً: مخاطر الصرف الاجنبي:

1- مفهوم خطر الصرف:

يقصد بخطر الصرف كل التعقيدات المصاحبة لتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة وانعكاساتها على العملة المحلية، بحيث ان هذه الانعكاسات تعني التعرض إلى خسارة أو ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها، وتتمثل كذلك في درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية.²

وتعرف أيضاً على أنها الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات، وتظهر هذه المخاطر عندما تكون هناك هزات وتذبذبات في القيم النسبية للعملات.

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، طبعة 1987، ص 146.

² محمد علي ابراهيم العامري، اعتصام جابر الشكرجي، ادارة مخاطر اسعار الصرف الاجنبي باستخدام أدوات النحوظ المالي دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، 2013، ص 24.

وتعني أيضا وجود احتمال لفشل المستثمر في تحقيق العوائد المتوقعة بحيث تقاس المخاطر بناء على الانحراف المعياري للعائد المحقق على العائد المتوقع.¹

ويعرف كذلك بأنه مخاطرة الخسارة المتعلقة بتقلبات اسعار الصرف بمعنى توقع الخسارة التي يمكن ان تتعرض لها بعض المؤسسات بسبب عدم التكافؤ الذي تتعرض له العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية.

2- مخاطر عمليات الصرف الاجنبي:

أ. المخاطر المتعلقة بالعمليات التجارية:

ان العمليات التجارية التي تكون بين الدول ترتبط ارتباط وثيق بالعملات الدولية التي تعبر عن سعر الصرف ومدى تسهيل الحركة التجارية بين البلدان ولكن ما يصعب الأمر هو المخاطر المتعلقة بالصرف التجاري بحيث أن تسديد العمليات التي تكون بين عمليات التصدير والاستيراد وبالاختلاف الموجود بين عملة التصدير وعملة الاستيراد، فإن خطر الصرف يكون في الفارق الزمني الموجود في تسديد المبالغ عند بداية الاتفاق ونهايته.

- المخاطر المالية:

من اكثر المخاطر وضوحا هي تلك التي لها علاقة بالتغيرات التي تطرا على قيمة العملات والتي تحدث فجائية وبجدة وتكون موجودة باستمرار وخاصة في ظل أنظمة أسعار الصرف المعومة.²

- المخاطر الائتمانية:

يوجد خطر متعلق بعدم الالتزام بنص العقد المبرم وعليه عادة تنص هذه العقود لالتزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الأخر بالسعر الموحد المتفق عليه.

- المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية لأسعار الصرف ذات اهمية بالغة للمركز المالي للشركة فهي تعتمد على تقييم أثر التغيرات في سعر الصرف على الصفقات أو الصفقة التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، بحيث يجب على الشركة أن تتعامل مع الوضع ويكون من الصعب عليها مواجهة الخطر الذي من الضروري قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وذلك تماشيا وتغيرات أسعار الصرف.

¹ محمد مطر فايز تيم، ادارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 81.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، طبعة 1997، ص 65.

ونجد أن هذه المخاطر عبارة عن جملة من التأثيرات الغير المتوقعة لأسعار الصرف في التدفقات النقدية للشركة¹.

- مخاطر المضاربة:

هي كل العمليات التي تقوم بها مؤسسات وبنوك وأفراد في الأوقات التي تكون قيمتها منخفضة في الأسواق الأجنبية، وإعادة بيعها عند ارتفاع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، وقد أصبحت أكثر انتشارا في الآونة الأخيرة كنتيجة للتطور الهائل في سوق الصرف الأجنبي، بحيث أصبحت أكثر ضررا، هذا أدى إلى توجه كل عمليات الصرف بشكل ملفت الى العقود الآجلة.

ثانيا: عمليات تحديد سعر الصرف في أسواق الصرف الأجنبي:

سعر الصرف كما سبق التعريف به هو ذلك المقدار من العملة المحلية اللازم دفعه للحصول على وحدات من عملة اخرى.

إذا فهي عملية تفاعل بين قوى العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي لتحديد قيمتها ، اي قيمة العملة المحلية (موضع الدراسة) مع باقي العملات.

1- الطلب على العملة الاجنبية:

ان عملية الطلب على الصرف الاجنبي نجدها تتعلق بجانب الواردات من ميزان المدفوعات (سلع وخدمات) وعمليات تدفق لرأس المال إلى الخارج.

فنجد هذا واضح في العلاقات التجارية لبعض الدول النامية أو الصغيرة التي نجد كل علاقاتها تعتمد على عملات بعض الدول التي تصنف عمالاتها من العملات الصعبة².

إذا فالوظيفة الأساسية لعملة ما هي تسيير المعاملات المالية المتعلقة بالعالم الخارجي لأي دولة، لذا فيعد الطلب على العملة طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

ونسبة إلى ذلك توجد علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها، فكل ما كانت قيمة العملة مرتفعة مقابل العملة المحلية في اسواق الصرف ولنفرض مثلا الدولار، تنخفض الكميات

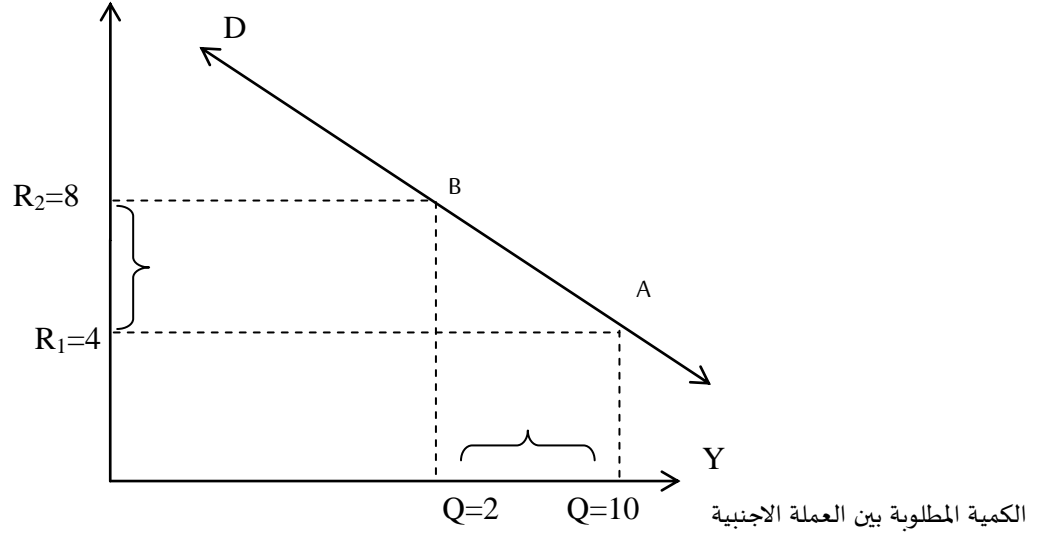
¹ محمد علي ابراهيم العامري، اعتصام جابر الشكرجي، ادارة مخاطر اسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات النحوظ المالي دراسة تحليلية تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

المطلوبة منه في هاته الأسواق وكل ما انخفضت قيمته زادت الكميات المطلوبة منه وهذا ما هو موضح من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10-1): منحى الطلب على العملة الاجنبية:

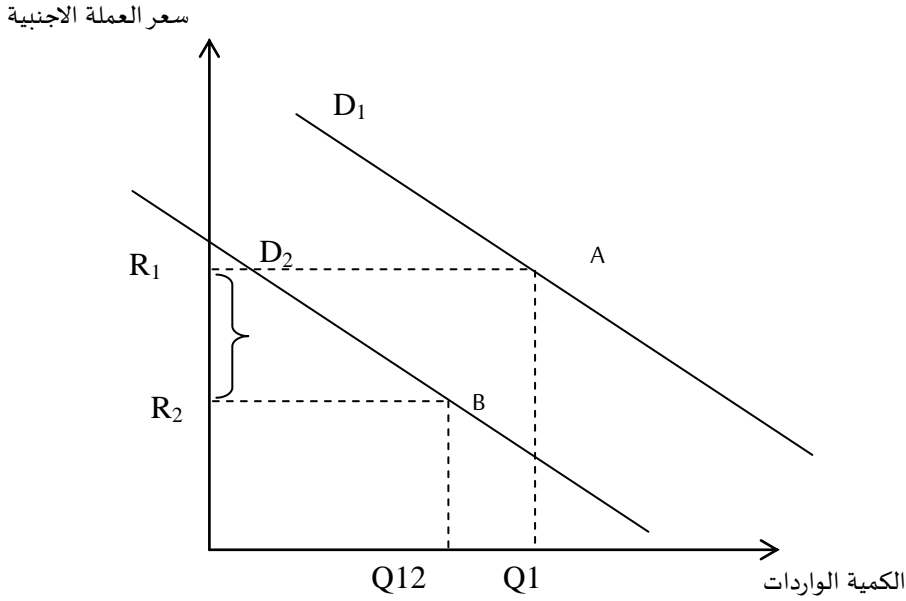
سعر العملة الاجنبية / العملة المحلية



المصدر: من اعداد الباحث

ومن خلال المنحنى يتضح جليا هذه العلاقة العكسية الموجودة بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها، فعند $R=8$ ، فنلاحظها بالنسبة للمتغيرات الموجودة داخل المنحنى، فهي توحى إلى إعلان قيمة له، فعند هذه القيمة تكون الكمية المطلوبة منها تساوي اقل قيمة على المنحنى أي $Q=2$ ، ولعدة تغيرات أو ظروف آخر نلاحظ أن قيمة العملة الأجنبية $R_1=4$ قد انخفضت على ما كانت عليه ما استدعى إلى تغير آخر في الكمية المطلوبة المقابلة هذا الانخفاض بمعنى وجود ارتفاع في الطلب على هذه العملة.

الشكل رقم (1-11): منحنى طلب وعرض الواردات.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، ص: 99.

كما ثبت من الشكل لسابق في علاقة سعر الصرف بالكمية المطلوبة منه فيعتبر دالة مشتقة من دالة الطلب وعرض الواردات، وبالتالي فان إجمالي الصرف الأجنبي المطلوب لدفع قيمة الواردات هو $(R_1 \times Q_1)$ أي الكمية المستوردة مضروبة في سعر الواردات بالعملة الاجنبية (الدولار)، كانت هذه النقطة على المنحنى متمثلة في النقطة A الذي يوضح كمية العملة الاجنبية المطلوبة عند سعر صرف معين.

ومع افتراض حركة أو تقلب في سعر الصرف نحو الأعلى أي ارتفاع في سعر الصرف مقابل العملة الوطنية، الأمر الذي يوحى إلى ارتفاع في سعر الواردات من الخارج القيم بالعملة الوطنية مع أن ثمنها بالعملة الأجنبية لم يتغير، فهذا لان المورد يجب أن يدفع ثمنا أعلى للحصول على وحدة من العملة الاجنبية، اذا فان هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وانتقال منحنى الطلب على الواردات الى اسفل اي D_2 بما يشكل نقطة توازن جديدة بين الطلب والعرض هي النقطة B.

نقطة التوازن الجديدة (B) تتطلب كمية من العملة الأجنبية أقل من النقطة السابقة A، وهذا مبين في الشكل السابق Q_2 أقل من Q_1 كذلك السعر الجديد بالعملة الأجنبية هو أقل من السعر الأول نتيجة لان عرض الواردات له ميل موجب وعليه فان النقطة B تمثل العلاقة بين سعر صرف أعلى من قبل وكمية صرف أجنبي أقل من قبل¹.

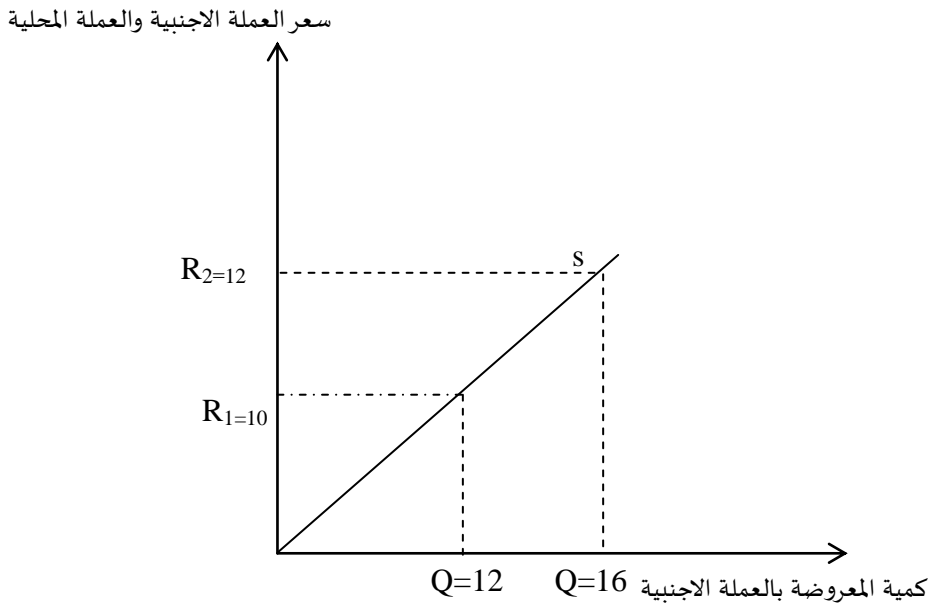
¹ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، ص 100.

2- عرض العملة الاجنبية:

يعتبر عرض الصرف الأجنبي هو كل العمليات التي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات أي ما تعلق بكل عمليات التصدير من سلع وخدمات وما تعلق برؤوس الأموال أيضا، بمعنى أن عرض الصرف الأجنبي في البلد (كمية الصادرات \times سعر) بالعملة الأجنبية، وطبقا لقانون العرض فالعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة علاقة طردية، فارتفاع قيمة الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يجعل السلع والخدمات الصادرة من البلد منخفضة في الأسعار وتكون في متناول المستهلك الآخر، اذا فهذا يشجع على زيادة الطلب من هذه السلع والخدمات.

وهذا يكون موضح في الشكل البياني التالي:

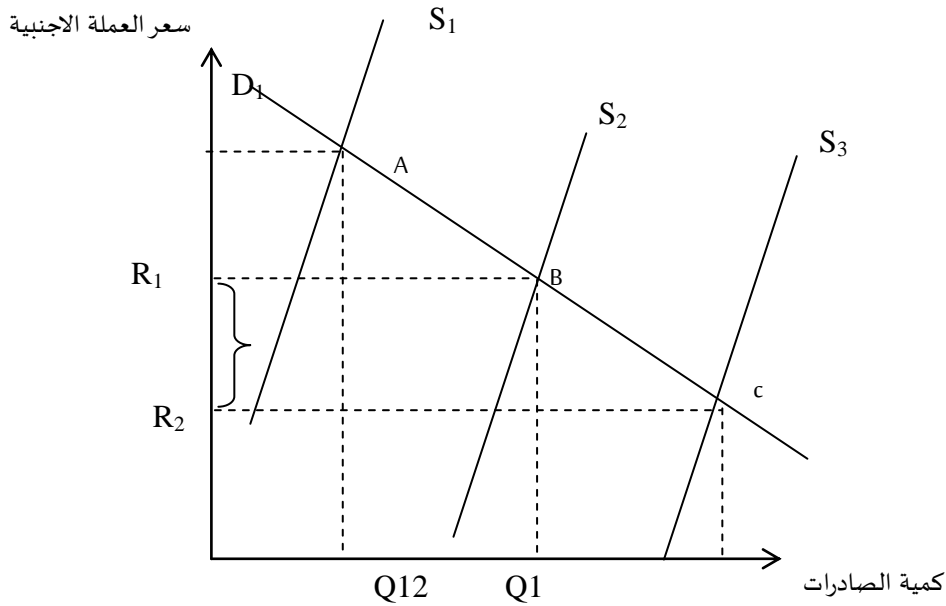
الشكل (1-12): منحنى عرض العملة الاجنبية:



المصدر: دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014-2015)، ص: 78.

فمن خلال المنحنى نلاحظ بوضوح هذه العلاقة الطردية بين سعر العملة الاجنبية والكمية المعروضة منها، فمن سعر الصرف للعملة الاجنبية يساوي $R=10$ فان الكمية المعروضة تكون عند الكمية $R=12$ ، ولظرف من الظروف ارتفعت قيمة العملة المحلية عند $R=12$ فان هذا يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة تلقائيا نظرا للعلاقة بين سعر الصرف والكمية المعروضة وعمليات التصدير.

الشكل (1-13): طلب وعرض الصادرات بافتراض مرونة منحني الطلب:



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، ص: 102.

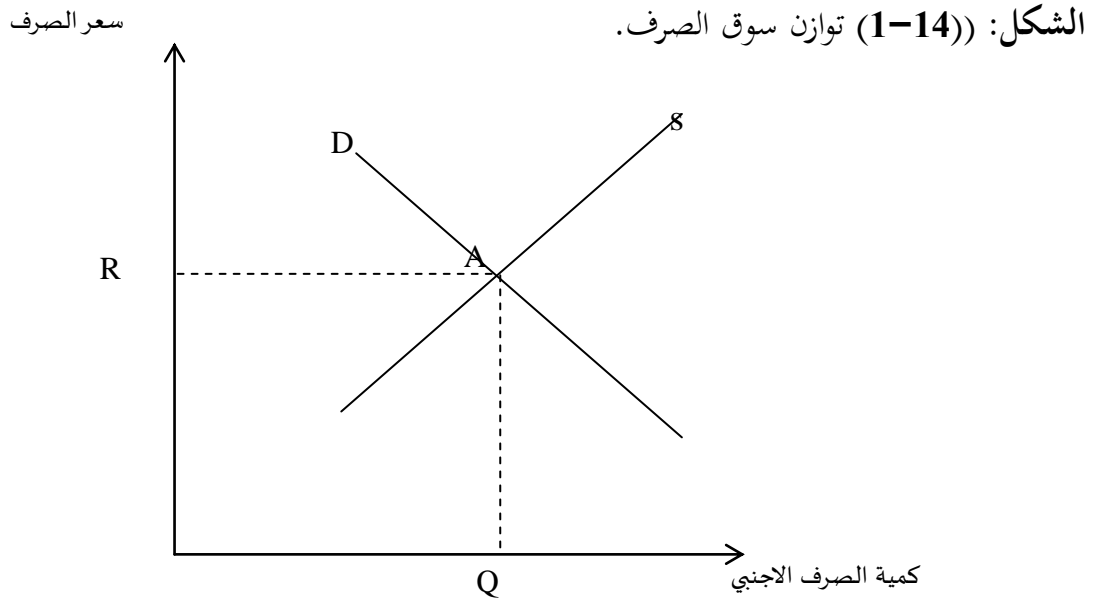
ففي الشكل السابق، يمثل طلب الأجانب على الصادرات D وعرض الصادرات للدولة (X) هو S مقيمة بالعملة الأجنبية وبافتراض أن الوضع المبدئي هو النقطة (A) في الشكل، إذا الصادرات هي قيمة Q_1 بالسعر R_1 مما يوحي إلى أن C عرض الصرف الأجنبي يساوي قيمة $(R_1 \times Q_1)$.

فإذا افترضنا أن سعر الصرف قد ارتفع وذلك بانخفاض في قيمة العملة الوطنية مثلاً، فهذا سيؤدي إلى زيادة كمية النقود الوطنية اللازمة مقابل الحصول على وحدة من العملة الأجنبية فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانتقال منحنى العرض الصادرات من S_1 إلى S_2 نتيجة لان المستورد الأجنبي أصبح يستطيع الحصول على كمية أكبر من العملة الوطنية مقابل نفس الكمية من العملة الأجنبية والتي تساعد في زيادة كمية السلع.

فهذا يؤدي أيضاً إلى انتقال نقطة التوازن من A إلى B مما يعني زيادة كمية الصرف الأجنبي.

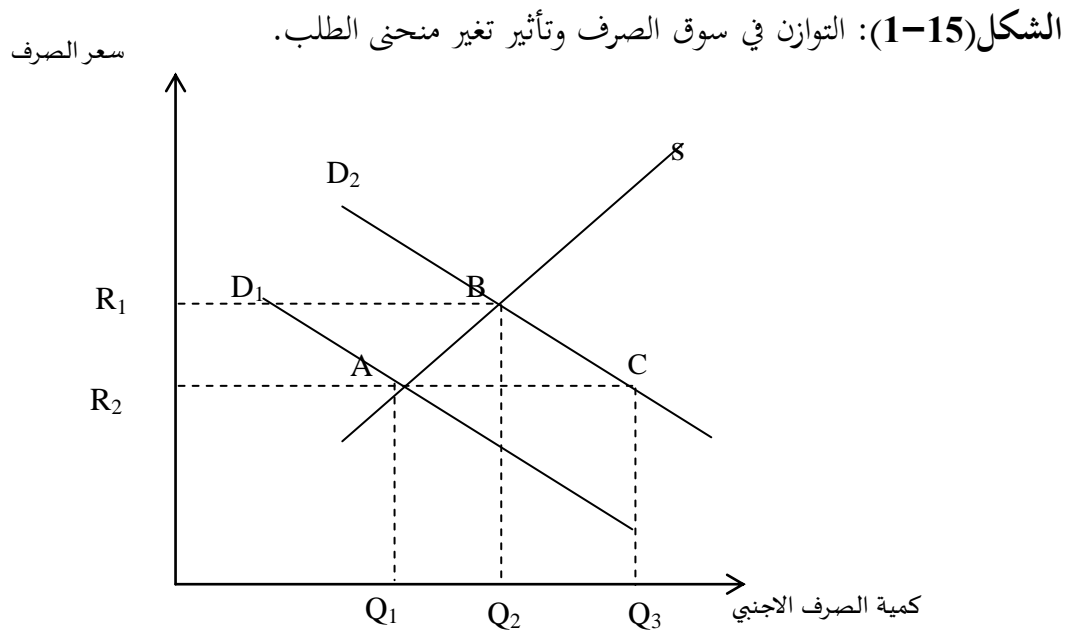
3- التوازن في سوق الصرف الأجنبي:

إن التوازن في سوق الصرف كغيره من الأسواق العالمية يتساوى عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض للصرف الأجنبي.



المصدر: من اعداد الباحث.

فالنقطة A تمثل التوازن بين تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وهذه النقطة تمثل توازن سعر الصرف.

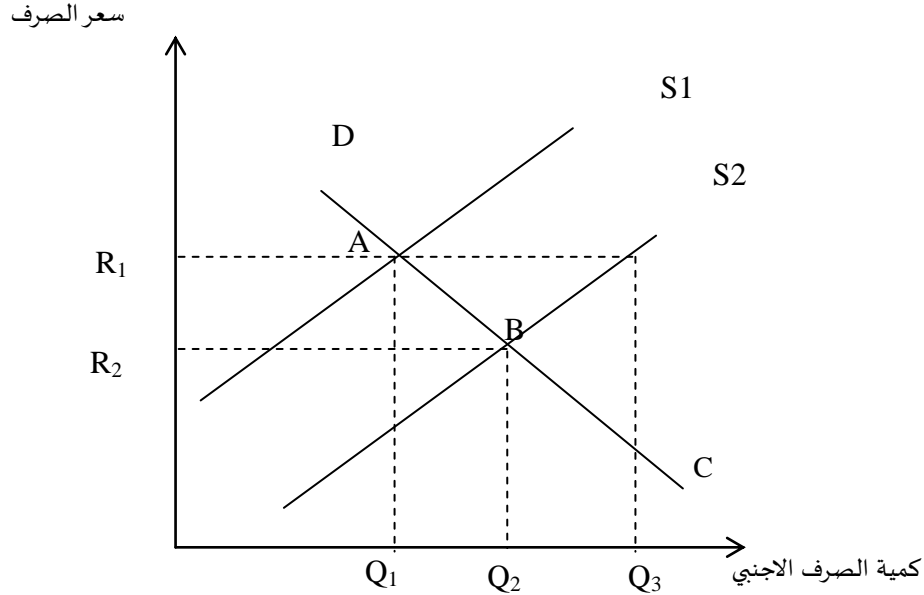


المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعميم العملة وحرب العملات، ص 103.

فالنقطة A تمثل تقاطع منحنى عرض الصرف الاجنبي مع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي، وتعبير عن نقطة توازن في سعر الصرف الاجنبي اي ان عند نقطة الصرف R_1 تتساوى كمية الصرف الاجنبي

المطلوبة لتمويل الواردات وخروج رؤوس الاموال مع كمية الصرف الاجنبي التي تحصل عليها المصدرون ورؤوس الاموال القادمة الى البلد.

الشكل (1-16): التوازن في سوق الصرف وتأثير تغير منحنى الطلب.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 104.

وبافتراض أن دخول الأجانب قد ارتفعت أو أن أسعار السلع الأجنبية ارتفعت بالنسبة لأسعار هذه الدولة فيؤدي ذلك إلى زيادة صادراته ما يساهم في زيادة عرض الصرف الأجنبي وانتقال منحنى عرض الصرف الى اليمين من S_1 الى S_2 .

وهذا يعني أن مستوى سعر الصرف المبدئي R_1 يبين لنا وجود فائض في ميزان المدفوعات يساوي (AB) أي ان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين في الميزان.

خلاصة الفصل :

يعتبر سعر الصرف من السياسات التي تعتمد عليها الدول في إزالة بعض الإختلالات التي تمس موازين مدفوعاتها وبالنظر إلى أنه عملية استبدال عملة دولة ما بعملة دولة أخرى فهو يعتبر من الآليات التي تسهل عمليات التبادل الدولي والمرتبطة أساسا بالتجارة الدولية، لذا يعكس سعر الصرف مدى التطور الموجود في اقتصاد دولة ما .

إذا فتسوية المعاملات التجارية بين الدول دفعت الاقتصاديين والخبراء إلى البحث حول كل ما هو مجدي لتطور العمل بنظام صرف يحفظ حقوق التعامل والتبادل التجاري بين الدول ويساعد في حركية التجارة الدولية وجميع المعاملات النقدية في إطار ما يسمى بسوق الصرف أو العملة والغرض من ذلك السيطرة على كل الإنزلاقات التي من شأنها أن تعرقل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

حيث تعددت المفاهيم والنظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها دون أن تحاول إعطاء تفسير واضح ومحدد لهذا التغير، وذلك باعتبار أن سعر الصرف لديه الكثير من التقاطعات مع متغيرات اقتصادية كلية أخرى (كالتضخم، معدلات النمو، سعر الفائدة...)، إذ يعتبر سعر الصرف وسيلة لتسوية المدفوعات الدولية من تفاعل قوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، حيث يساهم بذلك في تنشيط التجارة الخارجية ويجسد الأداة التي تربط إقتصادات العالم .

الفصل الثاني

تطبيقات سياسة الصرف في الجزائر

تمهيد:

نظرا للدور الذي يلعبه سعر الصرف وسياساته في علاج بعض الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات ويعتبر كذلك من أهم الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية، ونجد ذلك من خلال المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر بداية من الفترة التي تلت الاستقلال، وبرز نظام جديد واليات جديدة تتحكم باستقلالية ذاتية في مجال المنظومة البنكية والاقتصادية عامة في الجزائر.

هذه المراحل التي عاشها الاقتصاد الوطني بداية بالتسيير المركزي المخطط، وذلك في وضع الاستراتيجيات التنموية التي من شأنها جلب استثمارات تقوي وتعزز الأهداف المسطرة التي وضعتها السلطات المختصة، غير أن استقرار أسعار الصرف أعطت حافز لكل هذا، طالما انه كان مرتبط أي أسعار الصرف بنظام رقابة قوي تم ربطها بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية بنظام ثبات أسعار الصرف إلى نظام أسعار الصرف المرنة، وفي خلال هذه الفترة كانت هناك ضرورة إلى تحديد أسعار الصرف في إطار المتغيرات الكلية المتمثلة في أسعار الفائدة وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، الكتلة النقدية،... الخ.

المبحث الاول: سعر الصرف في الجزائر

إن الميزات التي شهدتها الاقتصاد الوطني على اختلاف المراحل التي مر بها ، كان لا بد من وجود نمط خاص بأسعار الصرف كعنصر مهم في المنظومة الاقتصادية ككل يتبع الاستراتيجية التنموية داخل الجزائر من جهة ويتبع التطورات العالمية من جهة اخرى.

فنجد ان سياسات سعر الصرف في الجزائر تغيرت حسب شكل المخططات التنموية وهذا منذ سنة 1962، بالشكل الذي يتناسب والقرارات الهادفة من قبل السلطات النقدية التي تراها مناسبة مع الظروف الاقتصادية الوطنية، وفي ظل التحولات الراهنة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، بمعنى الانفتاح الاقتصادي والاندماج التدريجي في المحيط الاقتصادي الدولي المتمثل في المفاوضات التي ما زالت قائمة حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا العلاقات المتميزة مع الاتحاد الاوربي بالإضافة إلى فتح الجزائر أبواب الاستثمار أمام أرباب العمل، هذا كله ما أدى إلى خلق تنافسية قوية بين الداخل والخارج. وأصبح من الضروري على السلطات النقدية والمختصة في حركية أسعار الصرف أن تتبنى سعر صرف ملائم يتماشى والظروف القائمة ، يعمل على تجنب الآثار العكسية لسعر الصرف، والاختلالات التي تنشأ عنه في ميزان المدفوعات والتوازنات الاقتصادية الكلية.

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن التطور الحاصل لسعر الصرف في الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول، وخاصة بالمقارنة بالدول النامية والدول المتحررة قريبا من استعمار حظ بظلاله على جميع المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، فمباشرة بعد الاستقلال، حاولت السلطات آنذاك ضبط الجهاز المصرفي الذي يمثل الآلية الأولى التي تعتمد عليها كافة المبادلات التجارية والاستثمارية وغيرها من المعاملات ونتيجة لهذا، عرف نظام سعر الصرف عدة تطورات ومراحل ارتبطت بشكل أو بآخر بالمخططات التنموية التي شهدتها الجزائر.

اولا: فترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1973:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الحساسة التي شهدتها الجزائر، كون أن كل النظام المصرفي كان يعتمد على الفرنك كعملة رسمية للجزائر، لكن التطور الحاصل الذي بلغته الجزائر، وإعلان الاستقلال سنة 1962، أدى الى وضع الاسس اللازمة لمراقبة الحركة التجارية وفرض نظام الحصص والحواجز الجمركية وإنشاء الديوان الوطني للتجارة (ONACO) سنة 1962، وبقيت الجزائر تتعامل بنظام الفرنك

الفرنسي الى سنة 1964، حين تم إنشاء الدينار الجزائري كعملة رسمية يتم تداولها والتعامل بها تعويضا عن الفرنك الفرنسي¹، وحددت قيمة الدينار الجزائري بنفس قيمة الفرنك الفرنسي اي (1 دج = 1 فرنك فرنسي) اي ما يعادل 180 ملغ من الذهب²، وهذا لأن الدينار كان في مرحلة ثبات أمام الفرنك الفرنسي وذلك الى غاية 1969. وبعد هذا التاريخ تعرض الفرنك الفرنسي إلى هزات في سعر الصرف نتيجة المضاربة الحادة التي شهدتها، أدت إلى تخفيض قيمة الفرنك في 08 اوت 1969.

كذلك أدى تراجع العملة الفرنسية خلال هذه الفترة الى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل الكثير من العملات الرئيسية التي بها تسدد الواردات الجزائرية، الأمر الذي أدى الى النظر في كيفية تقييم المشاريع الاستثمارية خلال المخطط لرباعي الاول (1970-1973)، واذا تم النظر في هذه المرحلة نجدها مقترنة باختيار نظام برتيون وودز، فوجب التخلي عن اسعار الصرف الثابتة كنتيجة لاختيار هذا النظام والتوجه الى نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي.

وبالنظر الى قيمة الدينار، اصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على اساس سلة من العملات مكونة من 14 عملة، وفي نفس الفترة اتجهت الجزائر في معاملاتها الى النظام الاشتراكي ونظام التخطيط المسير وتم اقرار عدة اجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من قبل المؤسسات التابعة للقطاع العام، حيث كان الهدف من وراء هذا الاحتكار هو فرض قيود على التدفقات التجارية وادماجها في اطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي³.

ثانيا: الفترة الممتدة من (1974-1986):

كما ذكرنا آنفا، أن قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة اقتربت بسلة من العملات مكونة من 14 عملة، حيث قد اعطت لكل عملة ترجيحا محددًا على اساس قوتها ومعاملاتها التجارية في ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا يتم تقرير سعر الصرف الدينار مقابل العملات الاخرى من قبل بنك الجزائر على الاساس التالي⁴:

¹ - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4)، ص 243.

² - محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 275.

³ - صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص 31-40.

⁴ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص 157.

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة الموجودة على اساس الدينار الجزائري مقابل الدولار، بحيث يحسب التغير النسبي لكل عملة مقابل الدولار الامريكي:

$$\frac{\left(\frac{\$}{jio}\right) - \left(\frac{\$}{jin}\right)}{\$/jin} \text{ او } \frac{\left(\frac{\$}{jio}\right) - \left(\frac{\$}{jin}\right)}{\$/jio}$$

وحسب هذا يمكن ان تؤخذ القيمة الاكبر بين المتغيرين $\frac{\$}{jio}$ او $\frac{\$}{jin}$ كمقام لحساب التغير النسبي.

\$: الدولار الامريكي.

Ji : العملات المكونة للسلة السابقة وهي ثلاثة عشر عملة.

$\frac{\$}{jio}$: سعر الدولار مقابل كل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة لسنة الأساس (1974)

$\frac{\$}{jin}$: سعر الدولار مقابل العملات الموجودة في السلة المكونة للدينار الجزائري.

o : سنة الأساس (1974).

n : يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي، اي ان مجموع التغيرات النسبية $\frac{\$}{ji}$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري ويكون هذا حسب الطريقة الآتية:

• Tapez une équation ici. (+1 مجموع التغيرات النسبية، $\frac{\$}{ji}$ مرجحة بالمعامل ai).

• $(\$DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي مقابل الدينار الجزائري.

• $(\$DA)_0$: سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة 1974 (سنة الأساس).

4- بعد كل هذا يتم التطرق الى حساب أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأخرى من قبل بنك الجزائر، بحيث يتم حساب بطريقة اسعار الصرف المتقاطعة، ومثالا على ذلك المارك الالماني:

$$\frac{\frac{\$}{DA}}{\frac{\$}{DM}} = \frac{DM}{DA}$$

وعلى هذا الاساس يمكن ان نجد قيم الدينار الجزائري اي اسعار صرف الدينار مقابل جميع العملات المكونة للسلة.

- حيث تبين في هذه المرحلة على ان الجزائر تتجه نحو نظام جديد للتسيير وذلك بالاعتماد على المنهج الاشتراكي ، ا

أي تعتمد على أسلوب التخطيط ومركزية اتخاذ القرار في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني وتسهيل العمليات التجارية، وهذا ما دفع الى اصدار العديد من التشريعات والنصوص القانونية التي تحدد طرق الاستثمار، وعلى هذا يتضح ان الاقتصاد الجزائري فهذه الفترة كان محتكر من قبل المؤسسات العمومية حتى كل الامور المتعلقة بالاستيراد كانت خاضعة تحت ما يسمى بالترخيص الاجمالي للاستيراد (Autorisation Globale d'Importation) AGI¹.

حيث ان هذه السياسة التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة بالخصوص هو محاولة المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار لأنه في هذه الآونة لم يكن لقيمة العملة اي صلة مرتبطة بالوضع الاقتصادية الداخلية وبالموازاة للعوائد البترولية الكبيرة التي أعطت الدافع لهذا الاستقرار، في ظل سعر الصرف في اعلى قيمة الحقيقية مقارنة بالعملات الاجنبية، وهذا ما شجع بروز السوق الموازية لأسعار الصرف ابتداء من سنة 1974.

الجدول (1-2): سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر (1970-1987).

1987	1980	1977	1974	1970	نوع السوق/الفترات
0.80	0.62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

Source : M. Benbouziane et autre. Op. cit. p 120.

¹ M. Benbouziane et autre. « **marché de change informel et mesalignement : le cas du dinar algérien** ». laboratoire MECAS, les cahiers du MECAS , n° 1, avril 2005. P 120.

ثالثا: الفترة الممتدة (1986-1994):

تزامنت هذه المرحلة من التطور الحاصل في سعر الصرف مع الظروف الاقتصادية التي مست الاقتصاد الوطني ككل، وذلك نظرا للصدمة البترولية سنة 1986 وانعكاساتها على جميع الاصعدة، خاصة الجانب المتعلق بتسديد مدفوعاتها الذي شهد تراجعا ملموسا بسبب ثقل ديونها الخارجية، الراجع إلى انخفاض أسعار البترول في نفس السنة¹.

وتزامنت هذه المرحلة كذلك بصدور العديد من النصوص القانونية والتشريعية المنظمة التي تهدف الى رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بداية بالقانون المتعلق بالبنوك والقروض بتاريخ 19/08/1986، الذي جاء فيه بعض التنظيمات والتعليمات التي تبين وتحدد كيفية التعامل مع حركة اسعار الصرف ورفع الرقابة عليها، وكذلك اصدار بعض التعليمات والنصوص التي تضبط وتسهل الحركة التجارية واستقلالية المؤسسات العمومية بتاريخ 12/01/1988، وكذلك اصدار القانون المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990.

ان الفترة التي تلت الصدمة البترولية سنة 1986، بينت ان النظام المتبع خلال نفس الفترة يعاني من مشاكل هيكلية وكان من الضروري اعادة النظر في الطريقة التي يتم التعامل بها مع البنوك والحركة التجارية الخارجية والمنهجية العامة في التسيير.

وكذلك ان هذا التدهور المفاجئ لأسعار البترول نتج عنه تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الانتاجي الذي بقي تابعا وغير مستقل عن السوق العالمية.

بحيث ادى ما الت اليه الجزائر في هذه الفترة الى التوجه نحو الاقتصاد الحر، وهذا ما دفع بالدينار الجزائري الى القابلية للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج².

وهذا كذلك اعطى لبنك الجزائر والبنوك الاخرى التجارية باستعادة صلاحيتها في كل التعاملات التجارية الخارجية، وتنظيم مجال الصرف، كذلك كان هناك تعديل فيما يخص حساب سعر صرف الدينار مقارنة بالعملات الموجودة في السلة وهذا على اساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الاساس (1974).

¹ جولية يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي، ومالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية (2014-2015)، ص 137.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، المطبوعات الجامعية، الطبعة الجزائر، 1996، ص 157-158.

بحيث اعتبر هذا التعديل اجراء تمهيدي لسياسة التسيير الحركي بمعدل الصرف الذي تم العمل به من مارس 1987 الى غاية 1991، فعلى هذا الاساس تغير سعر صرف الدينار من 4.396 دج مقابل كل دولار للسنوات التي تلت 1987، ووصل بعد ذلك الى 12.119 دج مقابل كل دولار في نهاية 1990، وبقي هذا التغير السريع والتدرجي في اسعار صرف الدينار ليصل سنة 1991 الى 17.7653 دينار جزائري مقابل 1 دولار امريكي، وحين ذلك اتجهت السلطات المعنية الى قرار مفاده تخفيض قيمة العملة في 30 سبتمبر 1991 بنسبة 22% وذلك باتفاق مع صندوق النقد الدولي، ليصل الى 22.5 دينار مقابل كل دولار، واستقر الى هذا الحال حتى سنة 1994.¹

بالإضافة الى انه تم الغاء الترخيص للاستيراد (AGI) وتحرير التجارة الخارجية، وعلى هذا اصبح بإمكان المؤسسات الخاصة الحصول على النقد الاجنبي من اسواق الصرف الرسمية، وذلك بالاعتمادات على غرف التجارة بحيث الغيت جميع القيود على تراخيص الاستيراد باستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة.

وانطلاقا من سنة 1991، وعلى اثر ادخال قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل خلال مدة 03 سنوات، قررت السلطات المعنية بالتحويل الجزئي للدينار على ان يتم التحويل الكلي للدينار سنة 1993، والهدف من وراء هذا ان يتم حصر وتضييق المساحة امام الاسواق الموازية، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية. وكان لعملية الاصدار نجاح كبير رغم كل الظروف الصعبة حيث بلغت قيمة الاكتتاب 3.5 مليار دينار، وهذا ما دفع الى اجراء عملية اصدار ثابتة في شهر افريل 1991.²

ووفقا لعملية التعديل في سعر صرف الدينار الجزائري تحت ما يسمى بالانزلاق التدرجي من سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1992، بحيث تحرك سعر الصرف وانتقل الى معدل 4.9 دج مقابل كل دولار نهاية سنة 1987 الى 17.7 دج مقابل كل دولار سنة 1991³، وبقي على هذا الحال الى ان اتخذ قرار من قبل السلطات المختصة مفاده تخفيض اخر مقابل الدولار بنسبة 22%، فانتقل بذلك

¹ جولية يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

³ شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص 123.

سعر صرف الدينار الجزائري من 18.5 دج / \$ الى 22.5 دج سنة 1991 من شهر سبتمبر وذلك حسب ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي¹.

ثم بقي سعر صرف الدينار ثابت ومستقر حسب ما جاء في الاتفاقية السابقة مع صندوق النقد الدولي الى غاية 16/04/1994، الذي اقتضى تخفيض الدينار بنسبة 40.17%.
الجدول (2-2): الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري مقابل الدولار (1987-1994):

الفترات	سعر الصرف مقابل كل دولار	نسبة الانزلاق
نهاية 1987	4.936	/
نهاية 1989	8.032	38.55%
نوفمبر 1990	10.119	20.63%
نهاية 1990	12.1191	16.503%
جانفي 1991	13.581	10.76%
نهاية جانفي 1991	15.889	14.52%
نهاية فيفري 1991	16.5946	4.25%
نهاية مارس 1991	17.7653	6.589%
مارس 1991-1994	22.5	21.04%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي.

الجدول (2-3): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة (1987-1994).

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف الاسمي	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06
سعر الصرف الحقيقي	19.62	23.48	29	30.255	52.67	48.73	44.49	53.12

المصدر: بن رمضان انيسة، اثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة البترول في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص: 250.

¹ - عبد الله منصور، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 351.

من خلال الجدولين السابقين، يتبين ان الدينار الجزائري واجه انزلاق متسارع وتدرجي مقابل الدولار الامريكي، وذلك منذ سنة 1990، حيث رافقها اصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، وذلك قصد الوصول الى الاهداف المسطرة والوصول الى المستوى الذي يسمح باستقراره وامكانية تحرير التجارة الخارجية وشهد هذا الاستقرار منذ بداية مارس 1991 الى غاية سنة 1994، بحيث وصلت نسبة الانزلاق الى 21.04%، واستقرت عند هذا المستوى طيلة هذه الفترة.

وكذلك فان قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية قد ارتفعت بنسبة 50% بين اكتوبر 1991 ونهاية 1993. بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في اوائل 1994 الى 4 اضعاف، وهذا كله بعد ما انخفضت من 5 اضعاف في منتصف الثمانينات الى الضعفين سنة 1991.

وقد اجري تعديل جديد بتاريخ 10/04/1994، لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض، وذلك بنسبة 40.17%، وعليه كان سعر الصرف وصل الى 36 دينار مقابل كل دولار امريكي¹.

رابعا: الفترة الممتدة من 1994-2003:

لقد مرت الجزائر بفترة عصيبة فرضت عليها التوجه نحو صندوق النقد الولي، وفرض عليها هذا اعادة الجدولة واتفاق التمويل الموسع، وانعكس هذا كله على الحركية الاقتصادية بداية بتخفيض قيمة العملة سنة 1990 الى 50% من قيمته² تعتبر احدى التوصيات التي قدمها صندوق النقد الدولي.

كذلك اتجهت السلطات المعنية الى سياسة التخفيض حيث وصل هذا التخفيض الى 70%، كل هذا اندرج تحت تقنية جديدة لأسعار الصرف ابتداء من سنة 1994 في إطار برنامج يسمح بالانزلاق لأسعار الصرف تحت مسمى جلسات التسعير Fixing، وهي بمثابة سياسة تسعيرية بالمزاد العلني تنص وتدعم قابلية تحويل الدينار من قبل البنك الجزائر والسلطات المختصة في ذلك وعلى شكل اجتماعات يومية³.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

² بن عيسى رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده، دراسة قياسية لدينار الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014، ص 162.

³ كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 147.

حيث سمح هذا الى توفير الطلب المقدم على العملات الصعبة وتسهيل كل العمليات المقدمة في هذا الشأن، ووفر كذلك فرصة امام البنوك لإدراك كل التأثيرات على سلوك سعر الصرف. وقد استمر العمل بهذه الطريقة Fixing الى غاية 1995، وكل هذه المدة توجي الى نجاح السلطات المختصة في توجيه حركية أسعار الصرف وعدم وجود هزات وتذبذبات واضطرابات في اسعار صرف الدينار.

وتعتبر هذه المرحلة اي مرحلة التخفيض المصرح به التي تستهدف قيمة الدينار الجزائري، وذلك وفق برنامج التعديل الهيكلي، كأحسن مرحلة من سابقتها من السياسات الاقتصادية المطبقة لانعاش النشاط والحركية التجارية.

الجدول(4-2): تطور سعر الصرف الرسمي خلال الفترة من 2003/1994

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39

المصدر: رسلي محمد: اثر اختلال سعر الصرف على التجارة الخارجية، حالة الجزائر (1975-2011)، رسالة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة تلمسان، (2016/2015)، ص:121.

ان الاتفاق المبرم بين صندوق النقد الدولي والسلطات الجزائرية فيما يخص اقامة سوق بين البنوك في اواخر 1995، الذي اعتبر كأحد الاهداف المبرجة لبرنامج التعديل الهيكلي (افريل 1995- مارس 1998)، وانطلق عملها الفعلي بداية من يناير سنة 1996.

حيث يبين من الجدول بان الفترة ما بين (1995-1998)، انخفض سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار بحوالي 20% واتبع بتدهور اخر بحوالي 13% ما بين سنتي 2001/1998.

وقد شهد سعر الصرف الدينار الجزائري اضطرابات اخرى وذلك منذ بداية الاعلان عن العملة الاوربية، فبعد أكثر من سنة من نشاط هاته العملة اي سنة 2002 تدخلت السلطات المختصة شملته في بنك الجزائر لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي الى مستواه الذي كان سائد في نهاية 2002.

وواصل الدينار الجزائري انخفاضه امام السلة المكونة للعملاء التجاريين بنسبة قدرها 21.37% سنة 2003 مقارنة بسنة الاساس 1994، بمعنى انه انخفض بالخمس 1/5 من قيمته الحقيقية.

ويعتبر هذا الانخفاض في قيمة الدينار الحقيقية مصدر قلق امام الصادرات خارج المحروقات حيث في هذه الفترة انخفضت هي الاخرى من 734 مليون \$ عام 2002 الى 673 مليون \$ سنة 2003.

خامسا: الفترة من 2010/2004:

خلال هذه الفترة واصل البنك (بنك الجزائر) تدخلاته في اسواق الصرف فيما بين البنوك وذلك قصد التسوية، وطرح آخر للعملات الأجنبية وهذا تلبية للطلب المتزايد على العملة.

الجدول (5-2): تطور اسعار الصرف للفترة (2010/2004):

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف الرسمي	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39

المصدر: رسلي محمد، اثر اختلال سعر الصرف على التجارة الخارجية، حالة الجزائر 1975-2011، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

كذلك يبين الجدول التالي تغير سعر صرف الدينار الجزائري امام بعض واهم العملات الرئيسية في نفس فترة الدراسة هذه التي شهدت انتعاش حركة الصادرات والواردات وتغير في مستويات اسعار الصرف بشكل ايجابي.

الجدول (6-2) : تغير اسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية من 2010-2004:

السنوات	الدولار الامريكي	الاورو	الين الياباني
2004	72.06	89.6	66.7
2005	73.28	91.3	66.7
2006	72.65	91.2	62.5
2007	69.29	95.2	58.94
2008	64.58	94.86	62.97
2009	72.647	101.3	77.74
2010	74.3908	101.4	80.83

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر:

-التقرير 2001- ص 20.

-التقرير 2007، ص 15.

بعد هذا واصل بنك الجزائر سنة 2006، تدخلاته في اسواق الصرف ، بحيث شهدت اسعار الصرف كما سبق وتكلمنا تطور واضح فقد بلغ متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار 73.28 دج / \$ ، وهذه سنة 2005، في حين بلغ 72.65 دج / \$ سنة 2006، أي كان هناك ارتفاع في قيمة الدينار تقريبا بنسبة 01%، اما ما يلاحظ على باقي العملات في نفس الفترة بين 2005 و 2006، فقد بقي ثابت في حدود 91.3 و 91.24 على التوالي.

وبقي على هذا الحال أي (بنك الجزائر) في التعويم الموجه حتى سنوات لاحقة وذلك لاستمرار الثبات لسعر صرف الدينار الجزائري بحيث شهدت كذلك ارتفاع في قيمته في سبتمبر 2007 وصل الى 69.29 دينار جزائري مقابل كل دولار، واعتبارا من سنة 2010 استقر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار او باقي العملات الاخرى ، ففي سنة 2009، نجد ان سعر الصرف بلغ 72.647 دج / \$، ونفس الامر تقريبا كان في سنة 2010 بالنسبة للدولار وباقي العملات الاخرى.

سادسا: الفترة 2015/2010:

تعتبر الصادرات الهيدروكربونية بلغة الارقام عن ما يزيد على 95% من اجمالي الصادرات بما يعني انها تشكل ايرادات تساوي ثلثي الايرادات العامة، ومن خلال هذا يتضح جليا الضغوط الكبيرة التي تعرض لها سوق الصرف الاجنبي الناتجة عن نقص المعروض من العملة الاجنبية، وهذا ما ادى بصورة واضحة الى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية بنسبة تقارب 25% سنة 2015 حيث تراجع سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 80.58 دينار للدولار بمعنى كل (01\$ ← 80.58 دج) عام 2014 الى 100.46 دينار للدولار بمعنى كل (01\$ ← 100.46 دج) عام 2015، هذا ما ادى الى وجود وتزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع اثر التميرير الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الى مستويات الاسعار المحلية.

الجدول (7-2): اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (2009-2015):

السنوات / العملة دج	دج مقابل الدولار \$1	التغير %
2009	72.6470	-12.49
2010	74.3908	-2.40
2011	72.9379	1.95
2012	77.5360	-6.30
2013	79.3684	-2.36
2014	80.5790	-1.53
2015	100.4641	-24.68

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

بالإضافة الى كل هذه المراحل التي مرى بها الدينار الجزائري فقد تعرض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات الرئيسية بما فيها الدولار والاورو الى ضغوط كبيرة وذلك خلال الفترة الاخيرة التي كانت مواكبة للاتجاه التنازلي لأسعار النفط من نحو 100 دولار للبرميل عام 2014 الى 59 دولار للبرميل 2015، وقبل هذا وصل في سنة 2013 و 2014 الى اقل من ذلك بنحو \$36 للبرميل، فادى ذلك الى تأثير التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني¹.

حيث تنتج عن هذا الانخفاض في اسعار البترول تراجع كبير في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية الى ما يقارب النصف من مستوياتها المسجلة سابقا، حيث تراجعت الى ما يشكل 19% من الناتج عام 2015 مقارنة بنحو 36% من الناتج المحلي الاجمالي PIB سنة 2011.

المطلب الثاني: سوق الصرف في الجزائر:

تعتبر اسواق الصرف حركة مالية ما بين البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تعالج وتسير كل العمليات المتعلقة بالصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية، فيكون هناك تدخل من قبل البنوك المركزية عادة لتسوية هذه الاسواق والغالب في الامر ان سوق الصرف ينقسم الى عدة اسواق تعرف بالأسواق العاجلة والاسواق الآجلة.

¹-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 271.

اولا: حركة الصرف ما بين البنوك :

النشأة:

إن تكون ونشأة سوق الصرف في الجزائر جاء كمرحلة تكميلية نظرا للحركية القائمة ما بين البنوك وخاصة البرامج المسطرة من قبل الدولة منذ سنة 1995 بداية بالتعديل الهيكلي الذي فرضته صندوق النقد الدولي.¹ (قد تم خلق سوق يقوم على التبادل بالعملة الصعبة ما بين البنوك سنة 1996).

كانت كل المؤشرات توشي الى خلق سوق يقوم على التبادل بالعملة الصعبة ما بين البنوك²، وقد اجتهدت السلطات المختصة في وضع السياسات اللازمة لذلك، الغرض من ذلك منح المؤسسات المالية الوسائل الاساسية التي تسمح بتنفيذ جميع العمليات انطلاقا بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وانطلق بالعمل في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990، وجاء بعد هذه الفترة التخفيض لقيمة العملة الوطنية امام العملات الاخرى عبر برنامج التثبيت سنة 1991 الذي كان يهدف الى ازالة الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية³.

وتوجه بعد ذلك سعر الصرف بفعل ما تقتضيه الحاجة إلى نظام التعويم، وأصبح الصرف الناتج عن حصص التثبيت بمثابة سعر صرف حقيقي محدد بآليات قوى السوق إلى ان تقرر انشاء سوق ما بين البنوك للعملة سنة 1996⁴.

ثانيا: تسيير عملية الصرف ما بين البنوك (سوق الصرف):

ان تنظيم مثل هكذا اسواق يتطلب الكثير من الجهد والنظم التي تسييرها مجموعة من القوانين والأسس، ف شراء وبيع العملة بين البنوك والمؤسسات المالية يتطلب شيء من الفطنة نظرا لحساسية وتعقد هذه العمليات ، فكل المساهمين والمشاركين في هذه الاسواق يقومون بتحويل العملة الوطنية

¹ سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 67.

² عبد المجيد قادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 108-109.

³ علي بطاهر، سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، جامعة الشلف، 2004، ص ص 189-190.

⁴ فاطمة الزهراء بن حمودة، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 224.

مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح. فمهام بنك الجزائر تكمن في تدخله كمسير للعملة مقابل جميع البنوك التجارية الخاصة منها والعمومية، وقد انشأ في ديسمبر 1995 وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك بداية 1996/01/02، وقد تم في هذا الصدد اصدار مجموعة من اللوائح التنظيمية لسوق الصرف:

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 1995/02/23 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الاجنبي.
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 1995-12-23 المتعلقة بسوق الصرف¹.
- اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 1995/12/27 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك.

ثالثا: المتدخلون في سوق الصرف الاجنبي:

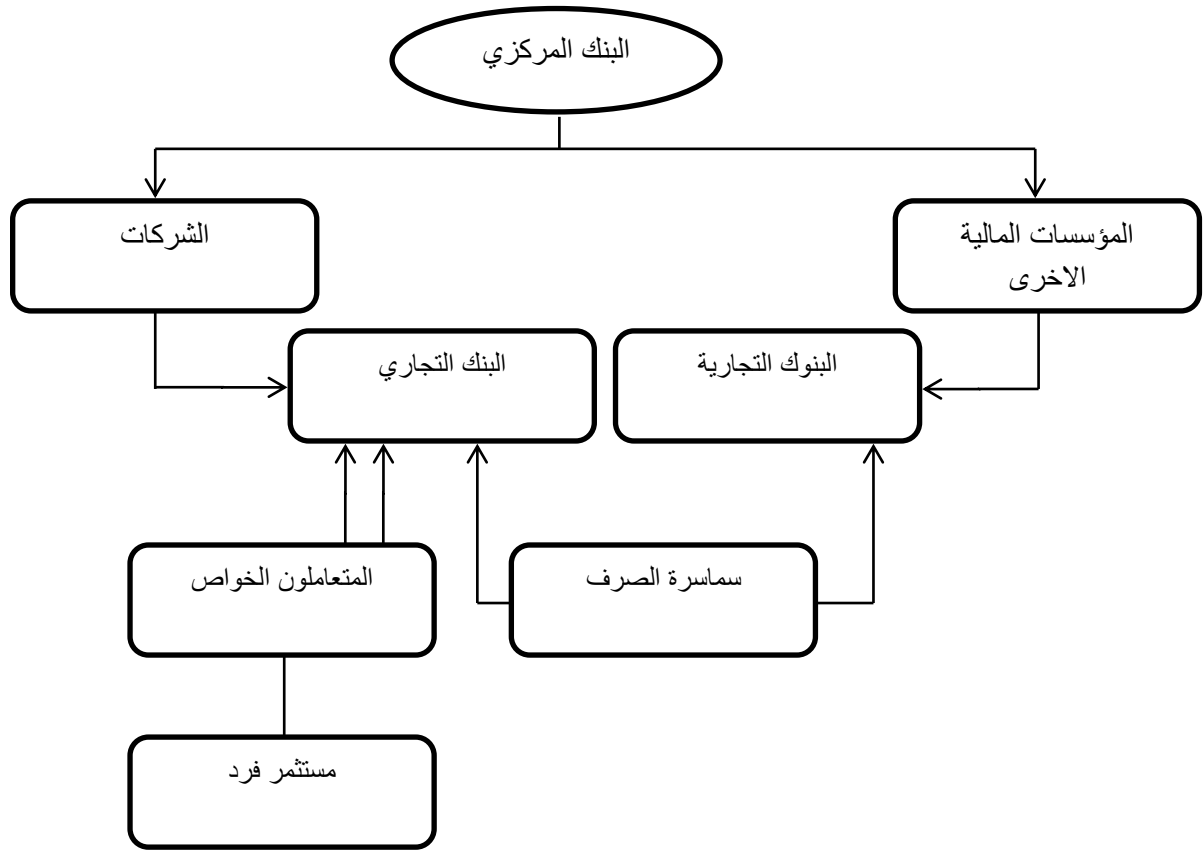
يقوم سوق الصرف على مجموعة من المتعاملين والاعوان الاقتصاديين، يمكن ذكرهم فيما يلي:

- 1- **بنك الجزائر:** يقوم بنك الجزائر بالتدخل في كل عمليات السوق المفتوحة، وتنفيذ مقترحات وسياسة الحكومة وبرامجها وتدخله يكون اما عن طريق العرض او الطلب، ويمكنه استخدام صلاحياته من اجل الحفاظ على مركز العملة المحلية ومراقبة كامل التقلبات التي تحدث على مستوى اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الاجنبية.
- 2- **المؤسسات المالية والبنوك التجارية:** تقوم كامل اسواق الصرف الاجنبي على اكتاف البنوك التجارية²، بحيث يكون التدخل في اسواق الصرف لتنفيذ اوامر زبائنها بحيث يتم جمع جميع الطلبات المتعلقة بالبيع او الشراء من قبل هؤلاء الزبائن والخاصة بالعملة الصعبة ونقلها على مستوى البنك وتتم عملية المقاصة الاولية لتحديد رصيد الشراء او البيع لكل عملة.
- 3- **الوسطاء المعتمدون:** فهنا يكون تدخلهم من اجل تنفيذ الاوامر التابع لزبائنهم، وذلك لأجل تحسين ورفع مردوديتهم.

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 5 المؤرخة في 21 يناير 1996، ص 19.

² - عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 19.

الشكل (1-2): اهم المشاركين في سوق العملة.



المصدر: بسام الحجار: النظام النقدي العالمي وسعر الصرف، دار منهل اللباني، لبنان، 2009، ص: 97.

رابعاً: أقسام سوق الصرف المعتمدة في الجزائر¹

1- أسواق الصرف العاجلة: في هاته الاسواق يتم الاستعانة بعملية تثبيت العملة او ما يسمى Fixing ، اي استخدام التسعيرة الرسمية وفي مقابل هذا اي عملية التثبيت يتم تحديد قيمة العملة الوطنية للدينار الجزائري مقابل باقي العملات الاجنبية.

2- اسواق الصرف الآجلة: ان الفترة تلت سنوات التسعينات وما صاحبها من تغيرات هيكلية كبيرة، اعطت وقعة قوية الى وضع اصلاحات في المنظومة المصرفية خاصة مع بروز المخاطر المتعلقة بالأسواق المسايرة لميكانيزمات اقتصاد السوق، حيث لجأ الى تقنية الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 في 14 اوت 1991 والمتعلقة بقواعد وشروط الصرف والمصادرة، مقابل الدينار

¹ Instruction N° 79-95 du 27/12/1995, partant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

على اساس سعر الصرف لأجل، ويمكن بعد ذلك التسليم في تاريخ لاحق يسمى أجل الاستحقاق لإحدى او كلا العمليتين المتبادلتين (دينار او عملات اخرى).

وقد عمل كذلك الجهاز التقني او السلطات المختصة على استحداث سوق بنكي يتم فيه كل عمليات الصرف الفورية والآجلة ما بين العملة المحلية والعملات الرئيسية الاخرى، فهذا النظام يشتغل بسياسة او اجراء غير مركزي.

المطلب الثالث: اسواق الصرف الموازية في الجزائر:

تسيير اسواق الموازية فيا لجزائر وفي باقي انحاء العالم في ظروف غامضة نوعا ما، عن ما هو معمول به من قوانين وإجراءات ردعية لمثل هذه الظواهر التي تعتبر في حد ذاتها ظواهر تؤثر على المنظومة الاقتصادية ككل.

وفي هذا الخصوص، تعتبر الاسواق الموازية كل الاسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملات الاجنبية دون الخضوع لأي رقابة من قبل السلطات المختصة في ذلك¹.

والسوق الرسمي للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة، في حين هذا السعر غير مفروض في النظام الموازي²، حيث نجد ان غالبية الدول النامية تتميز بان لديها اكثر من سوق لسعر الصرف واحد رسمي وتحت رقابة السلطات النقدية واخر غير رسمي ولا رقابة عليه.

ونظرا لزيادة الطلب على العملة الاجنبية بصفة عامة على ما هو معروض او موجود للعملة الاجنبية فتمخض عن هذا اسواق صرف موازية غير رسمية يتعدد فيها سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية عن طريق آليات السوق التقليدية للعرض والطلب، كما يعتبر على خلاف السوق الرسمي بارتباطه بعملة واحدة، ففي الجزائر مثلا ارتبط بالفرنك الفرنسي في سنوات سابقة ثم بعد ذلك ارتبط بالعملة الاوربية³.

¹ - قيق ليلي اسمهان، العمليات البنكية غير المشروعة واثرها على الاقتصاد (عمليات تبيض الاموال). ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار وسبل الترويض). المركز الجامعي بسعيدة، 21/20 افريل 2007.

² - Ahmed Henni, **Essai sur l'économie parallèle « cas de l'Algérie »**, ENAG, Edition 1991, Collection économique, pp 65-66.

³ - <https://mecas.univ-tlemcen.dz> M.Benbouziane, A.Benhabib, T.Ziani, « **marché de change infirmelet mesalignement : le cas du dinar algérien** », p p 121-122.

وفي هذا فقد اتجهت الجزائر بعد الاستقلال بجعل الدينار الجزائري قابل للتحويل وبكل حرية داخل منطقة الفرنك اذ ان ذلك لم يدم طويلا نظرا لما آلت إليه الأمور من حركة كبيرة لرؤوس الاموال بطريقة غير قانونية، مما ادى الى استنزاف لاحتياطات البلد من النقد الاجنبي، هذا ما حرك الجهات المعنية بتاريخ 12 اكتوبر 1963 بإصدار المرسوم 411/63 الذي أسس منهج جديد وهو الرقابة على سعر الصرف داخل الجزائر ووضع حد لحركة رؤوس الاموال بالطريقة السابقة.

ولأول مرة في الجزائر تم طرح نصوص تشريعية متعلقة بالرقابة على الصرف سنة 1992، بموجب القانون 04/92 وتم تعديل ذلك لاحقا بالتنظيم 07/95 المؤرخ في 1995/12/23، الذي لحقه تعديل اخر سنة 2007، وذلك بالإلغاء التام واستبداله بالتنظيم 01/07 الصادر في 2007/02/03 المتعلق بالقواعد والنظم المطبقة على كل المعاملات التي تتم مع الخارج¹.

وامام التزايد المستمر للطلب على العملة في الاسواق الموازية، أصبحت العملة تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه الاسواق الغير رسمية او تحول إلى أملاك منقولة تباع في الأسواق الجزائرية وفق الاسعار السائدة².

ان المراقبة لأسعار الصرف تعتبر طريقة مستهدفة ، الغرض منها حماية الاحتياطات الدولية في حال الاختلالات التي تمس موازين المدفوعات، ولكن المراقبة على اسعار الصرف اعطت مستوى اخر لحركة رؤوس الاموال فبالنسبة الى غالبية المجتمعات ومن بينها الجزائر الشيء الذي دفع الى ظهور هاته الأسواق الموازية أي الرقابة الملازمة لأسعار الصرف.

أولا: أسباب ظهور أسعار الصرف الموازية:

ان الهدف من تواجد هذه الاسواق هو تحديد كل الانعكاسات التي تفيد تخفيض سعر الصرف على الاسعار المحلية، اين توجد يد خفية لمراقبة التدفقات المالية والاحتياطات الدولية³. بحيث يعتبر

¹- عبد الحميد مرغيت، الرقابة على الصرف في الجزائر حافز ام عائق امام متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 22، السداسي الاول 2004، ص ص 55-75.

²- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقى دولي ، المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، ص 335.

³ M.Benbouziane et all, op . cit . p 45.

- سوق الصرف الموازي كذلك من الاسواق الهيكلية التي تعتمد على آلية العرض والطلب على العملات الأجنبية وذلك لغرض إيجاد سعر توازني يتفق عليه البائع للعملة والمشتري لها¹.
- هكذا تكون الاسواق الموازية في جلب العديد من المتعاملين، وقد كان لظهور مثل هكذا اسواق عدة عوامل اعطت لها الدافع للتكون والتجذر خاصة في المجتمعات النامية:
- اعتماد الحكومة وادراج قيود على المبادلات في حركة التجارة الخارجية.
 - تحديد حصص الاستيراد.
 - واصدار لائحة لبعض المنتجات الممنوعة من الاستيراد.
 - احتكار بعض الاطراف على غالبية السلع المتاجر بها مع العالم الخارجي كان سبب لظهور حركة غير شرعية لحركة رؤوس الاموال المتجهة نحو الخارج. الامر الذي شجع بطريقة غير مباشرة للطلب على العملة ولكن هذا الطلب اتبع طريق اخر للحصول على النقد الاجنبي في الاسواق الموازية.
 - المراقبة الصارمة من قبل السلطات المختصة في ذلك على الحركة الاقتصادية لغالبية النشاطات التجارية.
 - البيروقراطية الادارية في منح السجلات التجارية المتعلقة بالتصدير والاستيراد جعل من بعض الاطراف ليس لهم علاقة لا بالتجارة و لا شيء آخر، الدخول في عالم مليء بالمخاطرة، خاصة ما تعلق بالاحتياطات المتعلقة بالعملة الاجنبية.
 - كذلك البيروقراطية ساعدت في تشجيع دخول بعض المنتجات الاجنبية للجزائر، المشتراة بعملات صعبة، كان المفروض انتاجها محليا او الاستغناء عنها مباشرة، ولكن هذا شجع من زاوية اخرى اطراف لهم صلة بالتصدير والاستيراد واهل اختصاص في البحث عن العملة في اماكن غير البنوك من اجل تسيير شؤونهم.
 - قلة وندرة العملة الصعبة وعدم وجود جهات تابعة للبنوك أو ما يسمى بالصرافات المعتمدة لدى الدولة، أدى بدوره إلى ظهور ما يسمى بالأسواق الموازية.

¹ -Ramadan Addoun, **économie générale du taux de change élément d'analyse macro-économique**. Les cahiers de la reforme ENAG, 2eme édition, 1999. P 208.

- ومن جهة اخرى عجز البنوك عن تلبية الطلبات المتعلقة بالعملة الاجنبية وخاصة منها الدولار والاورو دفع بمؤلاء الراغبين والطالبين للعملة الى التوجه الى شراءها وبأعلى الاسعار في الاسواق الموازية¹.

ثانيا: محددات سعر الصرف في السوق الموازي:

من المعلوم أن الآلية الوحيدة التي يتحدد وفقها سعر العملة الاجنبية او سعر العملة المحلية مقابل هاته العملات هي القاعدة العامة للعرض والطلب، لهذا فان الاسواق الموازية ترتبط ارتباطا آليا بمحمل العرض والطلب، كون أن هاته الآلية هي الوحيدة التي يرضى بها البائع والشاري للعملة. وحيث هاته الآلية تعتمد على قاعدة العرض والطلب في السوق الموازية، فتعتبر هاته هي المحددات التي وفقها تحدد قيمة العملة².

1- محددات العرض:

- تتنوع المصادر لعرض العملة الأجنبية وذلك لغرض التمويل لهذه الأسواق عن طريق:
- التحويلات التي تتم عن طريق العمال المهاجرين الى ذويهم في المواطن الأصلية وبدورهم يتم تغيير هاته العملات وعرضها كسلع للبيع.
 - تحايل بعض المستوردين على القانون من خلال التقييم الزائد للفواتير ومحاوله الرفع من قيمة هاته السلع المستوردة لأجل تحويل مبالغ معتبرة للعملة الصعبة.
 - الحركة التي تشتمل على رصيد السياح الاجانب عند قدومهم الى الوطن.
 - توظيف الأموال في الخارج للمقيمين ، هذا ما يؤدي إلى استنزاف رصيد الاحتياطات من العملة الصعبة.
 - عائدات التوظيف الإجبارية التي تم حسابها بالعملة الأجنبية.
 - عائدات حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.
 - السياسة المنتهجة في تسعير الواردات بنسب اقل مما سعر بها الصادرات.

¹-بولال علي، اشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته واثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، ملتقى دولي، الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 21-22 ماي 2002، ص 170.

²-بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده- دراسة قياسية للدینار الجزائري-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 184

2- محددات الطلب:

- الطريقة التي تدخل بها السلع والمواد الاستهلاكية المخالفة لجملة من القوانين.
- سياحة المقيمين.
- تنوع الأموال النقدية للمقيمين.
- تحويلات رؤوس الاموال.
- المدفوعات الغير منظورة.

ثالثا: الآثار الناتجة عن اسواق الصرف الموازية¹:

لجأ العديد من الاقتصاديين في كتاباتهم إلى أفكار الواقع المحتم القاضي بأن هاته الأسواق الموازية لسعر الصرف هي المقياس الفعلي والحقيقي للقيمة الخارجية للعملة، ذلك بأن الآلية الوحيدة التي تحدد مسار التقلب لأسعار الصرف هي الية العرض والطلب، فقيمة المعروض من العملة الاجنبية يوافقها ما هو ممكن من الطلب عليها.

واستخدام الاسعار الرسمية في التحليل الاقتصادي يؤدي إلى إظهار بعض النتائج غير صحيحة، أما إذا توجهنا إلى العمل وفقا لأسعار الصرف الموازية فيعود الى نتائج صحيحة مثل:

- اثبات تحقق احدى نظريات سعر الصرف وهي نظرية تعادل القوة الشرائية ، وهذا الامر يستحيل في ظل استخدام الأسعار الرسمية.
- إن الاعتماد على الأسعار الموازية في تحليل الآثار الناتجة عن تخفيض قيمة العملة يبين ان لها آثار توسعية، أما عند استخدام الأسعار الرسمية فيبين أن لها آثار انكماشية.
- افضلية الاعتماد على اسعار الصرف الموازية كأحد محددات دالة الطلب على النقود بدلا من السعر الرسمي.

ولكن من جهة اخرى فان حالة الاقتصاد تتأثر بوجود سعرين لصرف العملة، احدهما رسمي والآخر موازي، فهذا الأمر الذي أثقل كاهل الدول النامية وولد عنه جملة من الآثار السلبية:

¹ - عبد الحميد مرغيت، اسواق الصرف الموازية في الجزائر- أسبابها وآثرها وسبل مكافحتها- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص4.

- عدم قدرة السياسة النقدية على السيطرة ومكافحة التضخم، وتحقيق الاستقرار الذي يتماشى وخطط البنك المركزي لأن عمل البنك يتم داخل أجواء من السيطرة والمعرفة بحال الكتلة النقدية الموجودة، فوجود كتلة نقدية كبيرة خارج القنوات الرسمية ينتج عنه نوع من عدم الاستقرار داخل البنك.

- إن من الأسباب التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية كسياسة تتخذها الدولة، هو اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.

فالرقابة على الصرف ممكن أن تؤثر على أسعار الصرف الرسمية في الأجل القصير، أما في الآجال الطويلة، فسعر الصرف الرسمي يجب أن يعدل ويصحح نسبة إلى سعر الصرف الموازي.

- إن وجود مثل هكذا أسواق يعني أن الأنظمة والسياسات التي تنتهجها الحكومة أو السلطات المختصة في ذلك متمثلة أساسا في البنك المركزي لا تقوم بدورها كما يجب، وتفتقر إلى الكفاءة .

- كذلك استمرار مثل هذه الأسواق يشجع على الظهور والتمركز وهي فئة المضاربين.

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الأجنبية موجودة عند أطراف في المجتمع بدون علم لدى السلطات ما يساعد على عدم التوازن والاستقرار وإمكانية تهريبها إلى الخارج.

الجدول رقم(8-2): تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر للفترة (2001-

2013)

السنة	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الرسمي	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101	93	106	103	103
سعر الصرف الموازي	85	96	120	94.5	100	105	120	125	127	142	150	141

المصدر: بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة

الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص: 153.

إن دخول الأورو في المعاملات الاقتصادية منذ سنة 2002، كان بإمكانه أن يحدث أثر باتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، إلا أنه لم يحدث أي هزات كبيرة إلا في حدود صغيرة جدا نظرا لان هذه العملة لم تكن موجودة في السوق، وكذلك نجاعة مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، لأن في الفترة الأولى لدخول الأورو في

المعاملات التجارية وخاصة تجارة العملة أعطى حافظ لمعظم تجار العملة بضخ أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة لغرض تحويلها إلى الأورو، وهذا ما ساعد على تقوية وتعزيز الاحتياطي الرسمي وحسب التغيرات الموجودة في أسعار الصرف في السنوات الأولى لظهور هذه العملة توحى بوجود استقرار، لكن هذا لم يدم طويلا بسبب السحب الذي كان من قبل المتعاملين لأموالهم من البنوك مما شجع سوق الصرف الموازية، كما ساهم تخفيض الدينار بين سنتي 2002 وجانفي 2003 في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

حيث بقي هذا التقارب النسبي بين السعر الرسمي والسعر الموازي إلى غاية التخفيض الآخر لسعر الدينار بين سنتي 2008 و2009، الذي كان بسبب السياسات التوسعية التي انتهجتها الحكومة المتعلقة بالاستثمارات الضخمة نظرا للدخول المتزايد في الخزينة العمومية وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول كل هذا أثر في مستوى التقارب بين السعر الموازي وسعر الصرف الرسمي، وذلك بازدياد الفجوة التي كانت موجودة بينهما.

رابعا: سعر الصرف المتوازن:

لقد اتجهت الجزائر الى الاسلوب المنصوح به من قبل صندوق النقد الدولي والذي يعتمد على التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، ويدخل هذا كله ضمن اجراءات التعديل الهيكلي، لكنه لم يعطي اي اثر على مستوى التجارة الخارجية، إذا هذا الأسلوب يمكن ان تتماشى معه بعض الحالات من البلدان التي لديها عجز في ميزانها التجاري اي وجود نوع من التساوي بين قيمة الصادرات والواردات ومرونة العرض المحلي، وهذا ما يصعب تحقيقه بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل خاص على منتج وحيد للتصدير، الامر الذي ينطبق على الجزائر كإحدى الدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد يتمثل في المحروقات بصفة عامة، بحيث ان مرونة عرضها المحلية غير متزنة نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية، وعدم وجود جهاز إنتاجي قوي ومتنوع، وبالموازاة لذلك نجد ارتفاع وارداتها بشكل مستمر، هذا ما لا يتناسب والتخفيضات المستمرة في قيمة الدينار¹، لأنه لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الانتاجي المحلي مبني على مصدر وحيد.

¹ - رسلي محمد، اثر اختلال سعر الصرف على التجارة الخارجية- حالة الجزائر (1975-2011)-، مرجع سبق ذكره، ص 132.

إذا فهذه التخفيضات في اسعار صرف الدينار الجزائري ادت بصورة او بأخرى الى تراجع في قيمة سعر الصرف والتقارب بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.

ووفقا لقرار السلطة المختصة المتمثلة في بنك الجزائر، فان السياسة المتبعة تمثلت في اصدار نظام يسمى "بسعر الصرف المعوم إدارياً¹، بمقتضى هذا النظام يصبح سعر صرف الدينار معوما ولكن بطريقة غير حرة اي تدخل البنك يكون عند الضرورة موجود، بحيث تحديد السعر الصرف يكون بطريقة سرية وغير معلن عنها مسبقا.

وهذه العملية تكون وفقا لما تقتضيه الحاجة، كما أن عملية التعديل لا تكون بسبب فارق التضخم المحلي والخارجي، بل كذلك وفقا لتطوير سعر صرف الاورو مع الدولار الامريكى، ولسبب راجع لان جل الصادرات الجزائرية كلها مسعرة بالدولار وهذا يتوافق مع الصادرات، التي تتمثل اساسا في المحروقات المسعرة بهذه، بينما حوالي ثلثي من الواردات يدفع ثمنها بالأورو الذي يتولد عنه فقدان او خسارة الصرف وذلك عندما تنخفض قيمة الدولار اتجاه الاورو، في هذه الحالة تفقد الجزائر جزءا من قوتها الشرائية عندما يتحول الدولار الى الأورو، وهكذا كسياسة من قبل السلطات المختصة بخصوص توجيه المستوردين الى المناطق التي يتم الدفع فيها بالأورو.

¹ - المرجع نفسه ص 133.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والاثار الناجمة عن تحرير سعر الصرف.

ان الاقتصاديات النامية والدول التي بها اختلالات هيكلية واضطراب في موازين مدفوعاتها تتجه احيانا الى وضع برامج وسياسات من شأنها أن تقلل من هاته الهزات في دوراتها الاقتصادية. والجزائر واجهت في العقدين الأخيرين أي بحلول العقد الأخير من القرن الماضي عدة عقبات أثرت على البنية الاقتصادية ككل، مما استدعى من الحكومة والاجهزة المعنية بوضع خطط وبرامج تنموية هادفة على المستوى المحلي وعلى مستوى العلاقات الخارجية، من جلب الاستثمارات وإنشاء قاعدة اقتصادية صحيحة تساعد على الانطلاقة الفعلية لعجلة التنمية وذلك دون ان تجر وراءها انعكاسات اقتصادية غير سليمة كهروب للعملة الصعبة وتوسع وازدهار السوق الموازية هذا ما جعل السلطات المختصة المتمثلة في القرارات الحكومية والمراسيم الوزارية بأن تفكر في الآلية التي تستطيع بها الوصول إلى بر الأمان، الأمر الذي استدعى إلى التفكير في امكانية تخفيض قيمة العملة بنسبة 45% كإجراء أولي وتوالت بعد جملة من التخفيضات خلال السنوات (1990-1994).

المطلب الاول: سياسة تخفيض قيمة العملة.

تعد من السياسات التي تلجأ إليها معظم دول العالم الثالث كسياسة من سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية.

اولا: مفهوم سياسة التخفيض:

ان عملية تخفيض قيمة العملة تتخذها الدولة كسياسة تتمثل في إجراء عملي مقابل العملات الاجنبية¹ في مشكله و مضمونه، بحيث يترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية المقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية وهذا ما يوحي إلى تخفيض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج².

¹ Mokhtar Khaldi. **Introduction aux Relation Economiques International**. Offia des Publications Universitaires, Alger, 2010. P. 45.

² - مروان عطون، أسعار صرف العملات "أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى، الجزائر، ص 91.

حيث يجب كذلك التفرقة بين مفهومين الاول الذي يتناول مفهوم تخفيض قيمة العملة الذي يعتبر قرار اداري تتخذه السلطات المعنية متمثلة في البنك المركزي بناء على سياسة ممنهجة ومدروسة لتحقيق بعض الاهداف¹.

اما المفهوم الثاني الخاص بانخفاض قيمة العملة فهو حالة اقتصادية عادية تنتج عن بعض الظروف التي تؤدي الى انخفاض قيمة الدينار مثلا امام بعض العملات الاجنبية، هذه الظروف بالكاد تكون منحصرة في ارتفاع اسعار السلع او زيادة عرض العملة في سوق الصرف وكذلك التضخم².

ثانيا: الاسباب التي تجبر السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة:

- 1-الاختلالات التي تمس بعض القطاعات الحساسة والمرتبطة بأهداف استراتيجية تجبر الدولة على اعادة النظر لتحسين نظام الصرف الاجنبي³.
- 2-معالجة العجز الذي يطرأ على موازين مدفوعات هاته الدول، وبفعل هذه السياسة تقوم على تشجيع الصادرات والتخفيض من ثقل الواردات⁴.
- 3-المساعدة على حماية المنتج الوطني ووضع سوق تنافسية لمنتجي السلع المحلية، وهذا ما يدفع الى التفكير في عملية التصدير وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.
- 4-بفعل العملية السابقة اي حماية الصناعات الناشئة، تساعد في علاج مشكلة البطالة.
- 5-زيادة تكاليف النسبية المحلية مقارنة بالتكاليف في الدول الاجنبية⁵.
- 6-محرارية ومجابهة تصدير رؤوس الاموال الى الخارج وتشجيع دخولها نحو الوطن.
- 7-مواجهة اسعار الصرف المغالى فيها والتي نتجت عن تدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي ومواجهة كل المشاكل المتعلقة بموازن المدفوعات⁶.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - مدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، 2007، ص 258.

³ - مبارك بوعشة، "السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999، ص83.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁵ - أمين حديد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 159.

⁶ - بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة، الدينار الجزائري -، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 367.

8- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة، أي ارتباط العملة المحلية بالمناطق النقدية المختلفة مثل الدولار، والارو، فالنغير الحاصل في قيمة العملة الارتكازية ضمن إطار منطقة نقدية معينة ينعكس على القيمة الخارجية للعملات الاخرى¹.

إذا فتخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات إذا رأت ارتفاع في الأسعار بالقدر الذي ينشأ عنه تضخم، أي بصفة أخرى يكون هناك سعرين لعملتها في أسواق الصرف، السعر الأول يكون مرتفع وتحدده الدولة، والسعر الثاني منخفض يكون وفق تعامل السوق أي العرض والطلب.

ثالثاً: الشروط التي تقوم عليها سياسة تخفيض قيمة العملة واهميتها²:

توجد عدة شروط لنجاح سياسة التخفيض المنتهجة من قبل السلطات المختصة حتى يمكن ان تساعد في تحقيق الاهداف المرجوة:

1. ضرورة مرونة الطلب العالمي على المنتجات الدولية لان تخفيض قيمة العلة يؤدي الى زيادة الطلب العالمي على كل المنتجات المصدرة واستجابة الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
2. الامر الذي يساعد على نجاح هذه السياسة كذلك ويعتبر امر مهم وضروري ما تعلق بالاستقرار في الاسعار المحلية.
3. ان هذه السياسة لا تتماشى اذا كانت مطبقة في عدة دول خاصة التي تشترك في جملة من المعاملات الاقتصادية.
4. الاستجابة لشرط مارشال ليرنر الذي ينص على مجموع مرونة الطلب الكلي ومرونة الصادرات اكبر من الواحد، بحيث يتبين من هذا الشرط ووفقا له فإن تخفيض قيمة العملة تساعد على التحسين في الميزان التجاري، وعليه فان هناك اثر الزمن داخل التغيرات التي تكون في اسعار الصرف وتأثير هذه الاخيرة على التجارة الحقيقية ويعرف هذا التأثير بأثر (j) الذي ينص على انه في اعقاب تخفيض قيمة

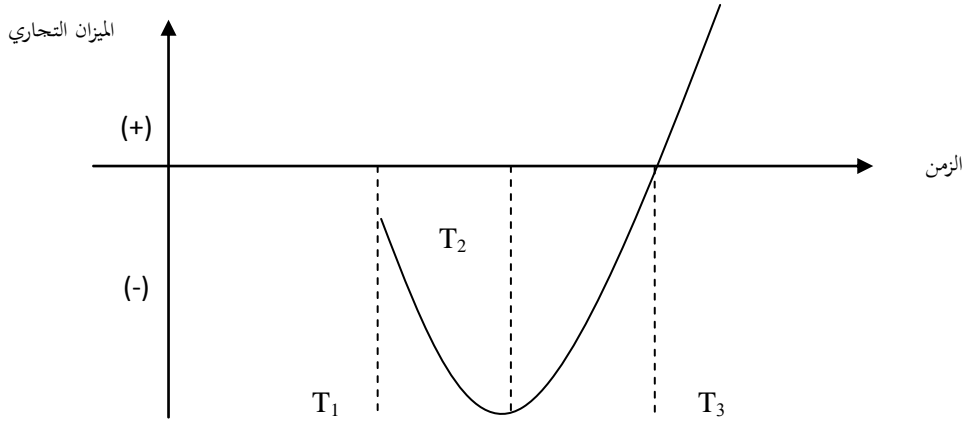
¹ - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الاردن، ط2، 2002، ص 151.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

-Jean Bourget, **Arcangelo Figlinzzi et Yves Zenau, monnaies et systèmes monétaires**, éditions Bréal, Paris, 9 eme édition, 2002. P 32.

العملة قد يسوء الميزان التجاري ثم يتحسن فيما بعد ويرجع ذلك الى عدم استيفاء شرط مارشال- ليرنر في المدى القصير، لكنه يؤثر على المدى الطويل.

الشكل (2-2): اثر منحني (z): تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري:



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص70.

الملاحظ من هذا الشكل انه عند التوقيت T_1 يكون الميزان التجاري في حالة عجز، وعند هذا يمكن للدولة ان تتخذ إجراءات من أجل النهوض بالميزان التجاري ومن هذه الاجراءات او السياسات قررت معالجة ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية، وذلك تزامنا مع الفترة (T_2) ، حيث هنا نلاحظ انه يسجل اكبر عجز، الا ان ذلك لم يدم طويلا ونلاحظ توجه المنحني بالصعود والتحسن الى ان يصل الى النقطة (T_3) التي تبين عندها ان السياسة المتخذة قد اعطت نتيجة إيجابية وتم القضاء على العجز الموجود في الميزان التجاري حيث نلاحظ كذلك انه بعد الفترة T_3 يستمر في تحقيق قيم ايجابية تدريجيا.

رابعا: اهمية تخفيض قيمة العملة على التوازنات والاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات:

يوجد العديد من الطرق التي تساعد على التصحيح الحاصل في الميزان كالسياسات المغايرة للاتفاق التي تشتمل على السياسات المالية والنقدية، وكذا القيود المباشرة التي تلجأ اليها الحكومة من رسوم وقيود على التدفقات لتجارية ورؤوس الاموال.

وكذلك من السياسات التي تلجأ إليها الحكومات وخاصة حكومات الدول النامية سياسة تغيير سعر الصرف (التخفيض/الرفع)¹.

إذا فتخفيض قيمة العملة تلجأ إليها الحكومة كسياسة تحاول بها الضغط على اسعار الصادرات، بالتالي فان الطلب على المنتجات المحلية سيرتفع كذلك بالنسبة للواردات، تتغير قيمتها بالارتفاع مقابل العملة المحلية، هذا ما يجعل حركة الواردات تتغير بقيم تنازلية، ولهذا فإن المنتجون يقومون بتحويل او نقل عوامل الانتاج الى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق عائد أكبر ، وعلى هذا فإنهم يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، إذا يمكن القول بان سياسة سعر الصرف تكون كأداة لتسيير العرض والطلب والتخصيص الكفاء للموارد².

كما ان تغير قيمة العملة سواء بالانخفاض او بالارتفاع، يمكن ان يؤثر في بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري-وحساب راس المال)، وعليه يتعين على الدولة التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت أن تحدد المستوى المناسب لتغير سعر الصرف التوازني³.

وهنا يمكن التفرقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي، والسعر التوازني، هذا لأن سعر الصرف الحقيقي يبين لنا عدد الوحدات والسلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع والخدمات المحلية، اذا فهو يعبر عن القيمة النسبية للسلع من بلد إلى آخر وذلك عند القياس بعملة مشتركة مع الدول الاخرى، أما سعر الصرف التوازني فيعبر عن مستوى الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الاجل الطويل وعليه تكون العملات مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعر الصرف أقل من السعر التوازني.

إذا فتخفيض قيمة العملة الوطنية يعد إحدى الطرق التي تعالج الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياجات، وقد تلجأ السلطات المختصة في ذلك الى هذا التخفيض من أجل تحقيق:

- التوازن في الميزان التجاري حيث يتم عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ويؤدي ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة المحلية.

¹- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 385.

²- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 71.

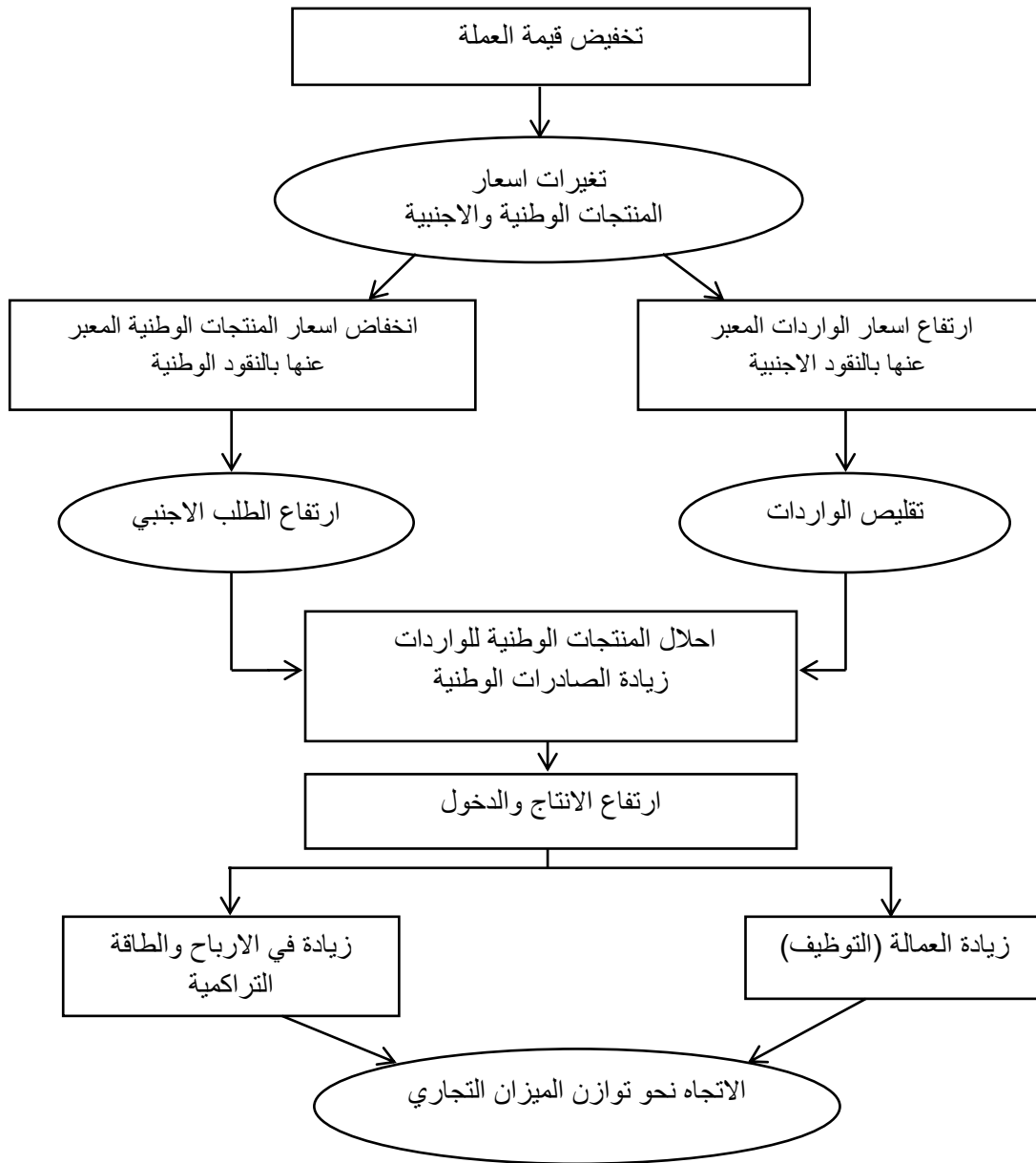
³- عبد الله خضر، عبطان السبعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-ايران نموذجا-، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10،

2013، ص 231.

- التأثير على عبء القروض الخارجية، ويختلف ذلك حسب حالة المديونية الموجودة وتبعاً للعملة المسدد بها.
- تلجأ السلطات على سياسة التخفيض من أجل التأثير على الأنشطة الاقتصادية ، حيث ان ارتفاع اسعار الواردات يؤثر على الطلب الموجود على السلع الاجنبية، وتحويل جزء منه الى السلع المحلية، وهو ما يشجع الانتاجية المحلية، والرفع من قدرة هاته الانشطة.
- تحقيق بعض التحسن او الارتفاع في معدل الدخل القومي نتيجة ارتفاع الصادات وانخفاض الواردات.
- يساهم تخفيض قيمة العملة المحلية في التأثير على الموازنة العامة للدولة بحيث يؤثر هذا على كافة البنود (كالنفقات الجارية)، وتزيد قوة تأثير على جميع مكونات هذه الميزانية، وتزداد حدته كلما زادت درجة تدخل الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي¹.

¹ - بوعتروس عبد الحق، اثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، جوان 2008، ص 107-108.

الشكل (3-2): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة

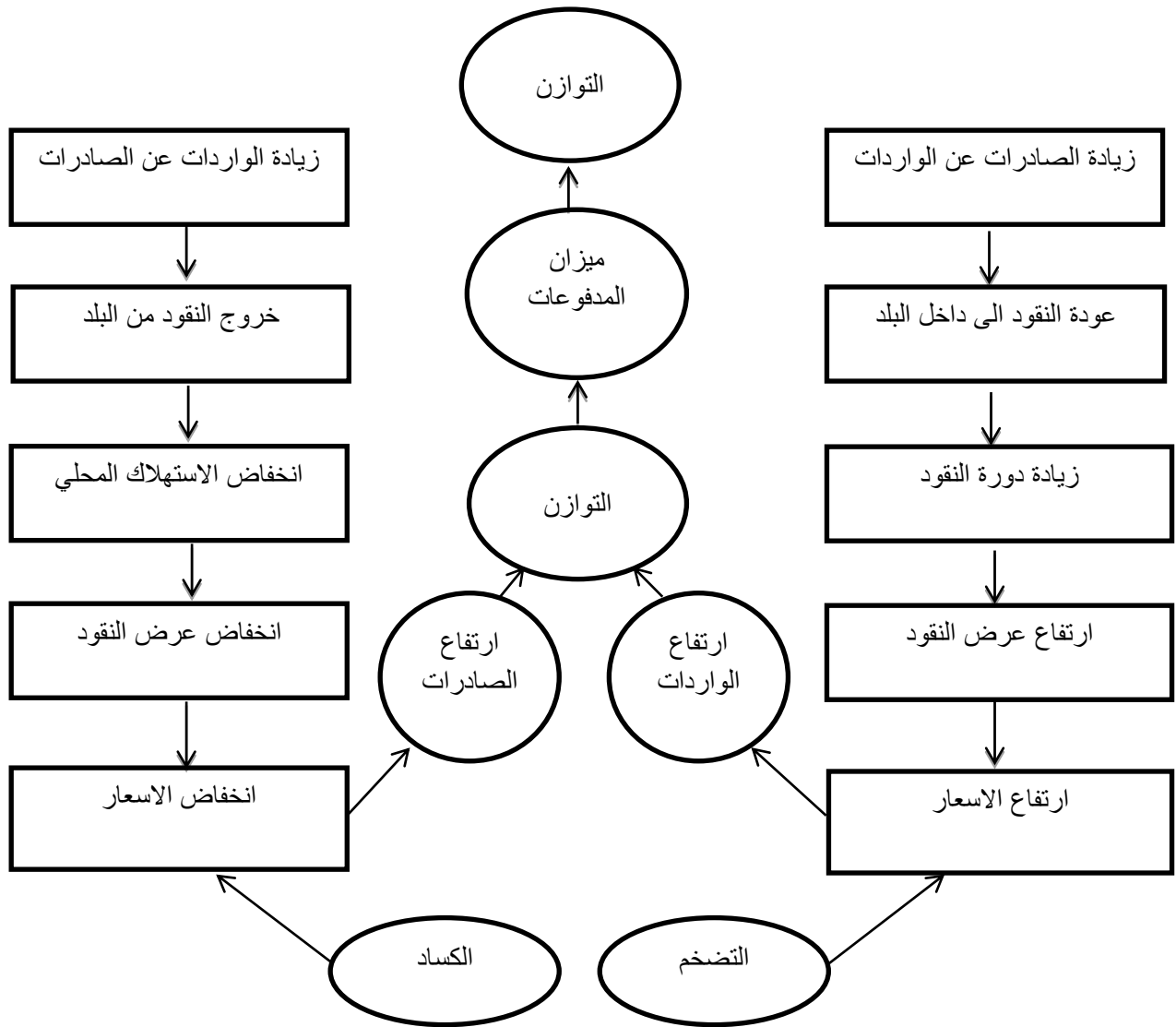


المصدر: مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 1999، ص 86.

إذا تخفيض قيمة سعر الصرف لعملة معينة، إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية من أجل الوصول إلى أهداف المرجوة، فإن كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$1 = 100 دج، وتم وفق دراسة أخرى لعملية التخفيض، فرضاً يكون سعر الصرف الجديد كل \$1 = 130 دج، إذا هنا تكون نسبة التخفيض تقدر ب 30%.

والبعض يقول بأن هذه السياسة تسمح بفرص الاستثمار، وذلك لزيادة الصادرات ما يساهم في انخفاض الواردات، وهو ما يساعد على تحسين ظروف الميزان التجاري.

الشكل (4-2): آلية تخفيض قيمة العملة:



المصدر: رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 25.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض العملة واثـر ذلك على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي .

تلجأ بعض الدول إلى هذا كآخر خطوة لإيجاد بعض الحلول لجملة من المشاكل التي تتعرض لها وخاصة منها الدول النامية¹ التي تسعى جاهدة وراء الأزمات المرافقة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف . والسبب في كل هذا هو الطريقة التي تعتمد عليها غالبية الدول النامية من حيث الهيكل الإنتاجي، حيث الاعتماد على الصناعات الاستخراجية ذات الأسعار المحددة عالميا وافتقارها للقاعدة الصناعية ذات التنوع الانتاجي .

ان عملية تخفيف قيمة العملة تدعوا اليها المؤسسات المالية الدولية لإجراء برامج التعديل الهيكلي كسياسة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها، بحيث تتم هذه العملية عن طريق مبدأ أسلوب المرونات مبدأ أسلوب الاستيعاب².

اولا : نظرية أسلوب المرونات :

ترتكز هذه العملية على الاهمية النسبية لتغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية في محاولة إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

وتعتبر هذه السياسة إحدى الطرق التي تعتمد عليها السلطات المعنية لمعالجة الاختلال الخارجي وتدور هذه الفكرة حول مرونة الصادرات والواردات بالنسبة الى سعر الصرف العملة الوطنية ومدى اهميتها في توجيه ميزان المدفوعات³.

كما ان السلطات تتخذ قرار التخفيض لاعتباره أحد الطرق للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطات⁴، فعند قيام السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية فإن الاجانب يتنازلون عن قدر معين اقل من عملائهم للحصول على عملة وطنية، ويتنازل

¹ - عبد الوهاب دادان ، زاوية رشيدة ، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية- لحالة الجزائر (1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية عدد 2016/03، ص10

² - محمد راتول ، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، ص 336.

³ - المرجع نفسه ص 336.

⁴ -حافظ خاتم ، سليمان الشيخ ، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس ، اوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بروكنجز الدوحة 2013 - ص 07.

المواطنون على قدر أكبر للحصول على عملة أجنبية، هذا ما يؤدي الى انخفاض في قيمة اسعار الصادرات بالعملة الأجنبية ويكون ارتفاع في أسعار الواردات المقومة بالعملة الوطنية. فالأجانب يشترون من السلع الموجهة للتصدير نظرا للأسعار المنخفضة بينما المواطنون سيخفضون من عملية الشراء الخاصة بالسلع المستوردة وهذا بسبب الغلاء في الأسعار، وهذا الحال قد يؤدي بالضرورة الى تحديد حجم الصادرات والواردات وهو ما تنشأ عنه المرونة¹.

1- الفرضيات التي يقوم عليها سياسة (أسلوب المرونات) :

لقد اعتمدت النظرية على عدة فرضيات :

- أ. ثبات الدخول في حالة التشغيل التام لجميع الموارد وهذا يعني ان مستوى الدخل الحقيقي هو اقصى مستوى يمكن الوصول اليه.
 - ب. استقرار كلي في سوق الصرف مع وجود قوى ذاتية لتصحيح الاختلالات .
 - ج. مرونة الجهاز الانتاجي مع وجود مرونة في الاسعار .
 - د. ولنجاح هذه السياسة او هذا النموذج كما بين ذلك ج روبنسون لا بعد من وجود مرونة في الطلب والعرض الخارجي على الصادرات ومرونة في الطلب والعرض الداخلي على الواردات²
- « مرونة الطلب الخارجي على الصادرات : ان عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يساهم في هبوط حركة أسعار السلع الموجهة للتصدير والمقومة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي الى توقف الطلب الخارجي على الصادرات وهذا مقترف بمدى درجة المرونة الموجودة³
- فاذا كانت هذه المرونة منعدمة فان الأثر على الصادرات يكون اقل مما يمكن .
 - وإذا كانت هذه المرونة المتعلقة بالطلب الخارجي على الصادرات غير منعدمة فإن نجاح عملية التخفيض على الصادرات يكون مرهونا بنسبة (%) التغير الموجود في الاسعار مقارنة بالتخفيض .

¹ - احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص194.

² - بن حمودة فاطمة الزهراء اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر بدون سنة نشر، ص 153.

³ - مرجع نفسه، ص 154.

- اذا كانت هاته المرونة مساوية للواحد الصحيح فإن الطلب يكون متكافئ المرونة اي ان الطلب الخارجي على الصادرات سيزداد بنفس نسبة التخفيض وعليه فإن قيمة العملات الاجنبية من عمليات التصدير تبقى ثابتة.

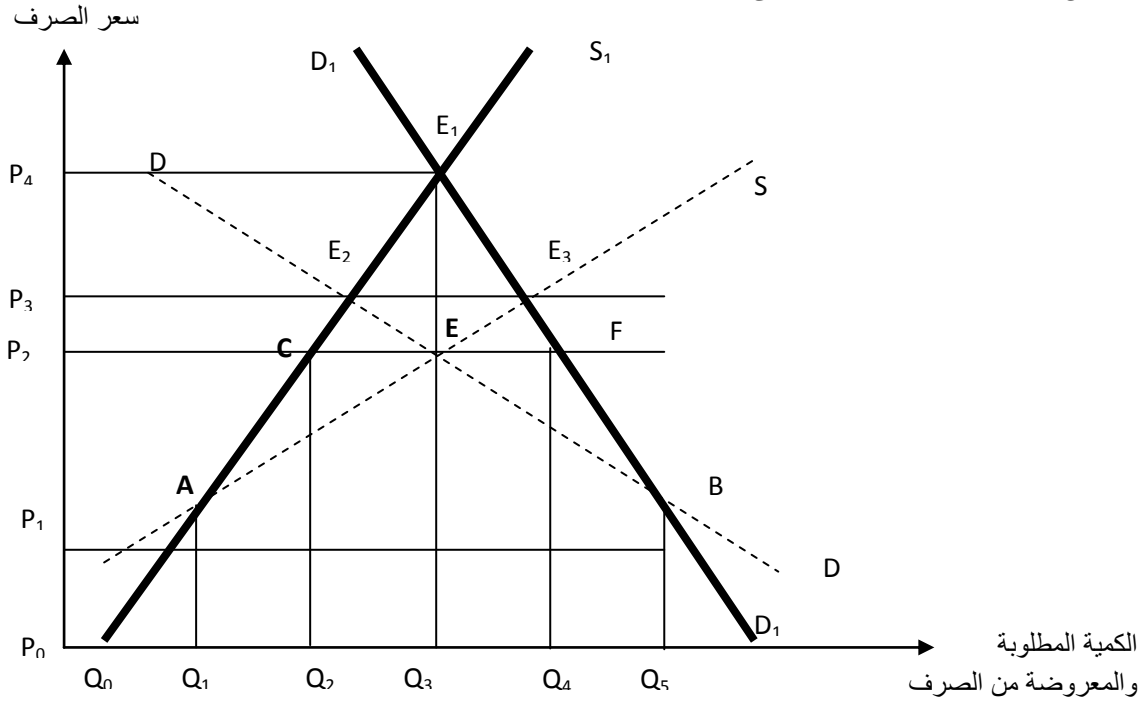
- وإذا كانت المرونة المتعلقة بالطلب الخارجي تؤول إلى مالا نهاية فإن اثر التخفيض على حصيلة الصادرات تكون اكبر ما يمكن من تحسين ميزان المدفوعات .

« مرونة الطلب الداخلي على الواردات : قد يؤدي تخفيض القيمة المحلية الذي يقترن بانعدام مرونة الطلب الداخلي على الواردات الى زيادة قيمة الواردات ذلك لأن سعرها الخارجي يبقى ثابتاً، بينما يزداد سعرها المحلي ويؤدي تخفيض العملة في حالة مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول الى ما لانهاية الى انخفاض في قيمة الواردات بدلالة العملة الاجنبية.

« مرونة العرض الخارجي على الواردات : التخفيض الذي يكون فر القيمة الخارجية للعملة المحلية في حال انعدام مرونة العرض الاجنبي للواردات يساهم في حركة انخفاض في السعر الخارجي للواردات بنفس قيمة الانخفاض الموجودة في القيمة الخارجية للعملة المحلية وفي حال مرونة العرض الاجنبي للواردات تؤول الى مالا نهاية فإن سعر الواردات مقوما بالعملات الاجنبية. يبقى ثابت.

« مرونة العرض الداخلي للصادرات: في حالة انعدام مرونة العرض الداخلي للصادرات فإن حجم الصادرات وسعرها بدلالة العملة الاجنبية يبقى ثابتا حتى وإن تميزت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات بمرونة لا نهائية ، وفي حال ان المرونة اتجهت إلى مالا نهاية فإن اسعار الواردات ستنخفض بنفس معدل انخفاض العملة المحلية في حين كان السعر المحلي للصادرات ثابتا .

الشكل (5-2): اثر المرونات على توازن ميزان المدفوعات :



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 306.

يبين لنا الشكل أن المسار (DD) يمثل الطلب الموجود على الصرف الأجنبي الذي يرتبط عكسيا مع سعر الصرف، كما يمثل المنحنى (SS) العرض من الصرف الأجنبي الذي يرتبط ارتباطا طرديا مع سعر الصرف، فمثلا عملة واحدة من الصرف الأجنبي تساوي كمية $(P_1) = (P_0)$ من العملة المحلية وعند هذا السعر يكون الطلب على الصرف الأجنبي يصل إلى (Q_5) بينما يصل العرض المتاح من الصرف الأجنبي (Q_1) وهكذا يكون العجز بين الطلب والعرض يقدر بحوالي (Q_3) ويتضح من الشكل أن المنحنى (DD) يتمثل في الطلب المرن على الصرف الأجنبي كما أن (SS) يمثل منحنى العرض المرن على الصرف الأجنبي، ويلتقيان عند النقطة (E) حيث يتطلب التوازن تساوي كل من العرض والطلب عند سعر يقدر ب $(P_2) = (P_0)$ وحدات من العملة المحلية.

فاذا تحتم على الحكومة رفع سعر الصرف $(P_1) = (P_0)$ اي $(P_2) = (P_0)$ بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية فهذا يوحي الى ان العرض والطلب يتساوى عند (Q_3) وبالتالي يحدث التوازن بانخفاض الطلب على الصرف الاجنبي من (Q_5) الى (Q_3) اي انخفاض الطلب على الواردات، كما احدث في

آن واحد زيادة العرض من الصرف الاجنبي من (Q_1) الى (Q_3) اي زيادة الطلب الخارجي على الصادرات¹.

- وفي حالة طلب غير مرن وعرض مرّن فإن منحنى (D_1D_1) الذي يوضح طلب غير مرّن على الصرف الأجنبي و (S_1S_1) تمثل عرض غير مرّن على الصرف الاجنبي حيث يتبين من الشكل ان المنحنيين يتقطعان عند النقطة (E_1) الذي يتوجب التوازن عند سعر الصرف العملة الأجنبية $(P_4)=(P_0)$ وحدات من العملة المحلية، وعليه فإن التوازن في الميزان يتطلب خفض في قيمة العملة من $(P_1)=(P_0)$ الى $(P_4)=(P_0)$ ويصل قيمة العجز (Q_3) دون تخفيض وفي حالة التخفيض من $(P_2)=(P_0)$ فينخفض العجز الى (Q_1) حيث ينخفض الطلب الى (Q_3) ويرتفع العرض الى (Q_2) في حين يتناقص تماما هذا العجز في حالة مرونة الطلب والعرض من الصرف الاجنبي .

ويتضح كذلك من الشكل انه في حال طلب مرّن مع عرض غير مرّن ان المنحنى (DD) يمثل الطلب المرّن على العرض الاجنبي (S_1S_1) العرض الغير مرّن للصرف الاجنبي ويلتقيان عند النقطة (E_2) ، حيث يتطلب التوازن خفض قيمة العملة من $(P_1)=(P_0)$ ، كذلك وحدات من العملة المحلية الى $(P_3)=(P_0)$ الذي بدور يستجيب للطلب على الواردات بانخفاض نسبة أكبر من نسبة زيادة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نظرا لضعف مرونة العرض من الصرف الاجنبي (عرض الصادرات)².

ونلاحظ كذلك من الشكل السابق في حال طلب غير مرّن مع عرض مرّن ان المنحنى (D_1D_1) منحنى الطلب غير مرّن على الصرف الأجنبي والمنحنى (SS) الذي يمثل عرض مرّن للطرف الاجنبي اللذان يتقطعان عند النقطة (E_3) حيث يتطلب التوازن خفض قيمة العملة المحلية من $(P_1)= (P_0)$ وحدات من العملة المحلية $(P_3)= (P_0)$ وحدات من العملة المحلية، حيث يستجيب العرض بالارتفاع إلى (الطلب الخارجي على الصادرات) بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي (انخفاض الواردات) .

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، المرجع السابق ذكره. ص 308.

² - المرجع نفسه، ص 308.

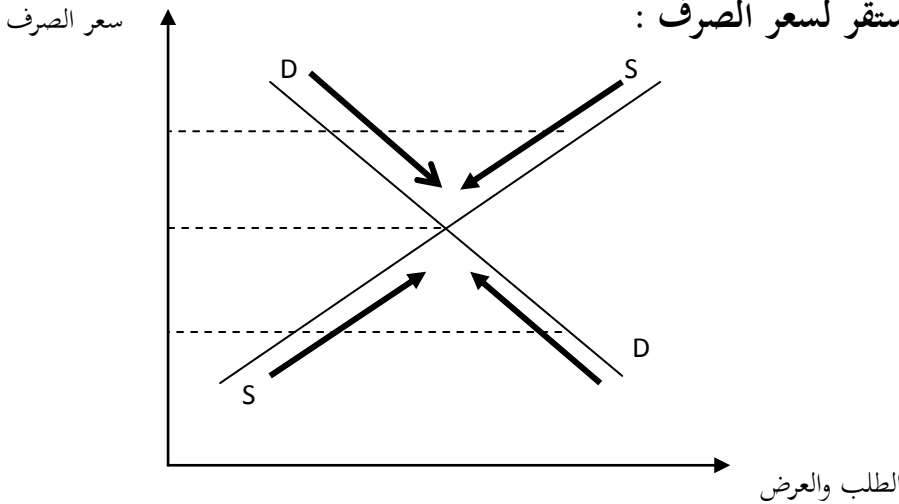
شرط مارشال ليرنر : (Marshall-Lerner Condition)

يعتقد الكثير ان التغييرات في أسعار الصرف تؤثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات حين تلجأ الحكومات الى سياسة تخفيض قيمة العملة ولكن بعد الدراسات التي قام بها مارشال وليبر بان عملية التخفيض تؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات وان نجاح هذه العملية يتمثل في كون ان مجموع المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد¹ $(E_m+E_x>1)$ الذي يوضح مدى وجود توازن مستقر .

ونجد هناك حالة استثنائية حيث يتحقق فيها شرط مارشال ليرنر عند الميزان التجاري الذي يكون اتجاهه نحو حالة التدهور ثم يتحسن بعد ذلك.

اما وجود توازن آخر غير مستقر في سوق الصرف الأجنبي بمعنى أن مجموع المرونات يكون اقل من الواحد $(E_m+E_x<1)$ ففي هذه الحالة فإن تغيير سعر الصرف يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار . وفي حال كانت مجموع المرونات يساوي الواحد الصحيح $(E_m+E_x=1)$ فإن التغيير في سعر الصرف لن يترك اي اثر على الوضع الموجود في ميزان المدفوعات بمعنى انه إذا كان هناك فائض سيبقى كما هو عليه وإن كان هناك عجز يبقى كما هو عليه² .

الشكل (6-2) : التوازن المستقر لسعر الصرف :



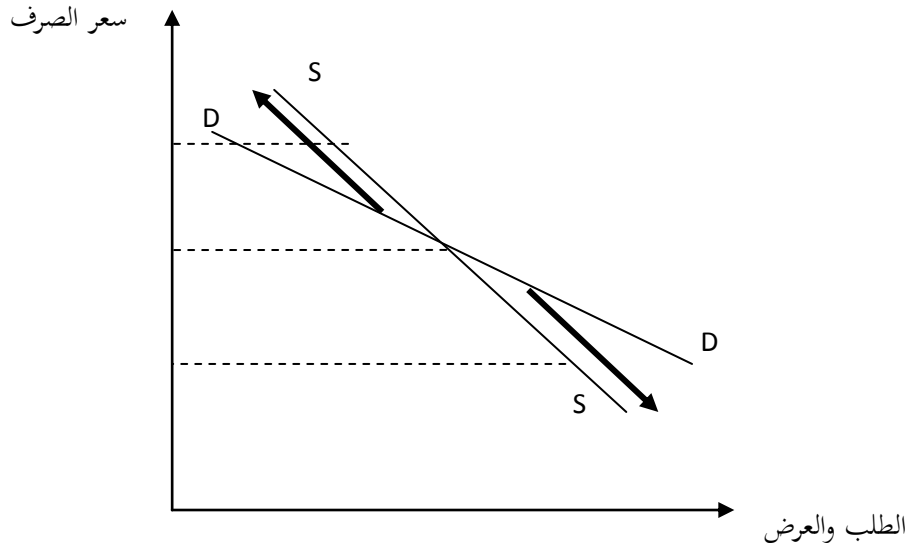
المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعميم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 306.

¹-ساسي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية، القاهرة، 1991، ص 190.

²-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعميم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 309.

يبين الشكل أن هناك قوى آلية تدفع بالتوازن المستقر لسعر الصرف إلى العودة لوضع التوازن ويتحقق ذلك عندما يكون ميل منحنى العرض موجب أي وجود علاقة طردية بين العرض من الصرف الأجنبي وسعر الصرف .

الشكل (7-2): التوازن الغير مستقر لسعر الصرف :



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 311.

نلاحظ من خلال الشكل ان التوازن غير مستقر وهذا لان منحنى العرض لديه ميل سالب فهذا يوضح الوضع الذي تكون فيه العلاقة بين العرض من الصرف الأجنبي وسعر الصرف ذو علاقة عكسية.

3- اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري:

أ - سعر الصرف الاسمي : يتبين توازن الميزان التجاري من خلال العلاقة المبينة¹ :

$$B_c = X - M \dots\dots\dots(1)$$

$$B_c = P.X - (P^x/e)M \dots\dots\dots(2)$$

بأخذ الاشتقاق الجزئي ل B_c بالنسبة ل e نجد:

¹ - بن حمودة فاطمة الزهراء ، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 156 - 157.

$$\frac{\partial B_c}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^x \frac{\partial}{\partial e} \left(\frac{M}{e} \right)$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^x \left[\frac{\partial}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right]$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial e} = p \cdot \sum x \cdot \frac{x}{e} - p^x \left[\sum x \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial e} = \frac{p \cdot x}{e} \cdot \sum x - \frac{p^x \cdot M}{e^x} [\sum X - 1]$$

نأخذ: $B_C = 0$

$$B_C = 0 \Leftrightarrow p \cdot x - \frac{p^x}{e} M = 0$$

$$P \cdot X = \frac{p^x}{e} M \dots \dots \dots (1)$$

نأخذ كذلك: $\frac{\partial B_c}{\partial e} = 0$

$$\frac{\partial B_c}{\partial e} = 0 \Leftrightarrow \frac{p^x}{e} \cdot \sum x - \frac{p^x M}{e^2} \sum (x-1) = 0$$

بالتعويض (1) في (2) نجد: $\frac{px}{e} [\sum x - \sum (m+1)] = 0$

$$\left(\frac{px}{e} \right)_1$$

$$\sum x - \sum (m+1) = 0$$

تعرف العبارة $\sum x - \sum (m+1) = 0$ بقيد شرط مارشال ليرنر وعليه:

- إذا كان $\sum x - \sum m > -1$ تدهور في ميزان التجاري.

- إذا كان $\sum x - \sum m < -1$ تحسن في ميزان التجاري.

- إذا كان $\sum x - \sum m = -1$ يكون الميزان التجاري لا فائض ولا عجز اي متوازن.

ب - سعر الصرف الحقيقي:

$$B_C = X - M$$

$$B_C = P \cdot X = \left(\frac{P^x}{e} \right) M$$

$$q = e \cdot \frac{p}{e^x}$$

$$e = q \cdot \frac{pn}{p}$$

(q: سعر الصرف الحقيقي).

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \frac{\partial B_c}{\partial e} \left(\frac{\partial B_c}{\partial q} \right) = \frac{\partial B_c}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial e}$$

مع العلم أن: $\frac{\partial e}{\partial q} = \frac{p^n}{p}$

فإن: $\frac{\partial B_c}{\partial q} = \frac{\partial B_c}{\partial e} \left(\frac{\partial e}{\partial q} \right) = \frac{\partial B_c}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial q}$

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \frac{\partial}{\partial e} \left(p \cdot x - \frac{p^n}{e} \cdot M \right) \cdot \frac{P^n}{p}$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^n \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} \cdot \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{P^n}{p}$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^n \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} \cdot \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{P^n}{p}$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \left[p \cdot \sum x \cdot \frac{x}{e} - p^n \left(\sum x \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right) \right] \cdot \frac{P^n}{p}$$

$$\frac{\partial B_c}{\partial q} = \left[\frac{p \cdot x}{e} \cdot \sum x - \frac{p^{n2} \cdot M}{e^2 p} \cdot (\sum m - 1) \right]$$

نضع: $B_c = 0$

$$p \cdot x - \frac{p^x}{e} M = 0$$

$$p \cdot x = \frac{p^x}{e} M \dots \dots \dots (1)$$

نضع كذلك: $\frac{\partial B_c}{\partial e} = 0$

$$\frac{p \cdot x}{e} \cdot \sum x - \frac{p^x \cdot M}{e^2} \cdot (\sum x - 1) = 0$$

بالتعويض (1) في (2) نجد:

$$\frac{p \cdot x}{e} \cdot \sum x - \frac{p^{n2}}{e \cdot p} \cdot (\sum m - 1) = 0$$

$$\frac{p^n \cdot x}{e} \cdot [\sum x - (\sum m - 1)] = 0$$

$$\frac{p^n \cdot x}{e} > 0 / \sum x - \sum m + 1 = 0$$

ثانيا : مدخل الاستيعاب :

1. مفهوم منهج الاستيعاب :

يعود ظهور هذا النموذج لعام (1952) للبروفيسور " الكسندر " حيث استند هذا النموذج على المبادئ الكسرية في التحليل الاقتصادي الكلي بعد ان اشتمل كذلك على حصيلة الصادرات والواردات، حيث قبل هذا كان الاهتمام بالآثار الناجمة عن تغيرات الاسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازن الخارجي مع عدم الاهتمام بدور الدخل القومي¹.

وبالرجوع الى هذا المنهج الذي يبنى عن طريق رصد الميزان التجاري للدولة الذي يعد مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع والخدمات التي يتم استيعابها محليا ويعتبر كذلك الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام وإجمالي الاستثمار .

فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فهذا يؤدي الى وجود عجز في الميزان التجاري.

2. الصياغة النظرية لمنهج الاستيعاب :

وبعد هذا النموذج برنامج واسع إذ يمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد² ، يكون فيها الدخل ممثل حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

Y: الدخل الوطني .

C: الاستهلاك الكلي .

I: الاستثمار الكلي .

G: الانفاق الكلي للحكومة.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2013، ص 258.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1987، ص 205.

(X): تمثل الصادرات، (M): تمثل الواردات.

ويمثل الفرق بينهما " رصيد الميزان التجاري " الذي يرمز له بالرمز N.

وبوضع A يمثل عنصر الاستيعاب الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني في نفقاته (امتصاص الدخل A) ،
ورصيد المبادلات التجارية الخارجية (N) .

حيث على هذا تنقسم المعادلة إلى شقين يمكن كتابتها على الشكل الآتي:

$$Y = A + N$$

بمعنى أن $A = C + I + G$ ، وهو يمثل الطلب الخارجي (الاستيعاب) ويتمثل في الاستهلاك والإنفاق
الحكومي والاستثمار الإجمالي.

أما : $N = X - M$ ويتمثل في الطلب الخارجي .

وبالتالي يمكن ان نميز بين الحالات التالية في حال وجود:

$$^1 N = Y - A \dots \dots \dots (2)$$

فيكون رصيد الحساب الخارجي موجبان $N > 0$ عندما يمكن للبلد ان يستوعب اي معنى هذا
الاستيعاب ان يكون الدخل اكبر من قيمة السلع والخدمات الواردة اي ان $Y > A$ ويكون $N < 0$ اذا
كان الدخل Y اقل من قيمة الاستيعاب او الطلب المحلي A بمعنى عندما يستوعب البلد من السلع
والخدمات والاستثمار والانفاق العام اكثر من دخله اي تكون العلاقة $Y < A$ ².

وعليه يمكن أن نستنتج من أسباب الاختلال في الميزان التجاري هو عدم التوازن بين (A) (Y)
وعلى هذا فإن لتغطية العجز في ميزان المدفوعات يجب أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى
 $\Delta N \geq 0$ وهذا لن يكون إلا إذا كان $\Delta A \leq \Delta Y$.

فعند تخفيض قيمة العملة له اثر على الدخل والاستيعاب فالعلاقة بين C . I . G

¹ ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 101.

² سمير فخري نعمة، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 145.

علاقة مرتبطة بالدخل بمعنى ان قرارات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا مباشرا بمستوى الدخل فكلما كانت الدخول مرتفعة لدى الحكومات والدول تكون هناك زيادة جزئية في الاستيعاب .

ومما سبق يبين ان هذا المنهج يفسر حالي الفائض والعجز بالنسبة الى ميزان المدفوعات بناء على العلاقة الاجمالية الموجودة بين الدخل Y والإنفاق النهائي A مع عدم التركيز عند حساب عناصر الإنفاق الأساسية، وهنا تكمن الفرق بين المنهجين (منهج المرونات ومنهج الاستيعاب) فالمنهج السابق اي المرونات تلعب فيه الاسعار النسبية دورا جوهريا في التأثير على المكونات الاساسية للإنفاق وبالنظر الى منهج الاستيعاب فدورها يعتبر هامشيا¹ .

إذا إن للتخفيض آثار على الدخل والاستيعاب، فافتراض النموذج $(C+I+G)$ قيم تابعة للدخل بمعنى ان قرارات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الكلي كلها تابعة لمتغير الدخل أي إن زيادة الدخل تؤدي إلى الزيادة الجزئية في الاستيعاب وهناك اثر آخر لسياسة التخفيض على الاستيعاب غير محفز بالدخل وهو اثر مباشر حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار محليا يؤدي إلى انخفاض الاستيعاب $(A=C+I+G)$ لأنه يؤثر على القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية للأفراد وهذا ما يحفزهم إلى تخفيض إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار .

إذا لسياسة تخفيض قيمة العملة اثرين هما² :

الأثر الأول: أثر التغير في الدخل (ΔY) أثر غير مباشر لتخفيض قيمة العملة وما يترتب عنه من اثر مباشر للتخفيض في الاستيعاب وذلك بموجب الميل الحدي للاستيعاب (∂) .

الأثر الثاني : الأثر يكون مباشر لتخفيض العملة على الاستيعاب (b) غير محفز للدخل اي يتحدد بعوامل اخرى غير الدخل .

إذا فالأثر الكلي للتخفيض هو :

$$\Delta A = \partial \Delta Y + b \Delta A \dots\dots\dots(3)$$

¹ Jacob a, Frenkel and harry G, Johnson, « **the monetary to the balance of payments**, George Allen and Unwin LTD. Landon, 1976, P 23.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سابق ذكره، ص315.

$$\dots\dots\dots(4)\Delta B = \Delta Y - \partial\Delta Y - bA$$

$$\dots\dots\dots(5)\Delta B = (1 - \partial)\Delta Y - bA$$

حيث $(1 - \partial)$ تمثل الميل الحدي لعدم الاستيعاب وبمفهوم آخر يمثل الميل الحدي للاكتناز، فالمعادلة رقم (6) دجت اثر التخفيض في قيمة العملة على الدخل (ΔY) وعلى الاستيعاب عن طريق التغير في الدخل $(\partial\Delta Y)$ في تعبير واحد $((1 - \partial)\Delta Y)$ والذي يمثل التغير المكتنز وقد تم توضيح شروط نجاح شروط نجاح سياسة التخفيض في تحسين الميزان التجاري الذي يتوقف على القيم النسبية ل (ΔY) ، (∂) ، (bA) ، وحتى يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تلاشي العجز في ميزان المدفوعات يجب أن تتحقق الشروط التالية.

$(1 - \partial)$ موجب بمعنى ان تكون ∂ اقل من الواحد .

(ΔY) موجب اي تخفيض قيمة العملة المحلية يسبب زيادة في الدخل .

bA سالبة او (bA) موجبة، وتكون اقل من $(1 - \partial)\Delta Y$.

- اما في حالة (∂) اكبر من الواحد يجب ان تكون (bA) سالبة، $(1 - \partial)\Delta Y < bA$

3. اثار تخفيض قيمة العملة على (الدخل والاستيعاب)¹:

أ. اثار تخفيض قيمة العملة على الدخل :

يتبين من الجزء $(1 - \partial)\Delta Y$ بعد امتصاص $(\partial\Delta Y)$ من الدخل بان كلما كان الميل الحدي للاستيعاب ضعيف كلما كانت إيجابية، كذلك التقيد في الدخل يتأثر بعناصر أخرى قد يصعب تقديرها، حيث ميز ألكسندر بين أثرين مختلفين :

- أثر الموارد المعطلة على الدخل : يعتبر تخفيض قيمة العملة وسيلة مهمة في زيادة الطلب الخارجي على الصادرات² فإذا كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإنه يؤدي الى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية وهذا ما يساعد كذلك على الاستثمار في الصناعات

¹-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، المرجع سبق ذكره، ص ص 317-

²-بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص 162.

الاستهلاكية المحلية وبقوة مضاعف التجارة الخارجية يرتفع الدخل كنتيجة لتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، لكن هذه الزيادة لا تؤثر كلها على الميزان التجاري وذلك لوجود قيمة $(\partial \Delta Y)$ مقدار الاستيعاب الدخل، ولإعطاء قيمة مضافة للميزان التجاري يجب ان تكون (∂) أقل من الواحد $(\partial < 1)$ وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه الا اذا كانت الدولة قائمة بالتخفيض ولديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض .

وعليه فإن الزيادات المتعلقة بالدخل يتولد عنها زياده نسبية في الاستيعاب وفي حال كان الاقتصاد يتميز بالتشغيل الكامل فإن هذا الأثر يكون منعدم.

- أثر شروط التجارة (التبادل الدولي) على الدخل :

إن عملية التخفيض يفتح عنها ضعف في معدل التبادل الدولي وذلك لارتفاع أسعار الواردات وانخفاض اسعار الصادرات، وعند هذا نجد ان الرابط بين الواردات والصادرات يتباعد، بمعنى ان من اجل الحصول على وحدة واحد من الواردات يجب ان يتضاعف من عدد الوحدات الموجهة للتصدير.

معدل التبادل الدولي (القيمي او الصافي) = أسعار الصادرات / أسعار الواردات

$$N = P_x / P_m.$$

ومن هذا يولي ألكسندر اهتمام كبير لهذا الامر ويوضح بان كل ارتفاع في حصيله الصادرات المقومة بالعملة الاجنبية سيكون بنسبة اقل من الانخفاض في حصيله الواردات المقومة كذلك بالعملة الأجنبية، فيؤدي هذا إلى تدهور في شروط التجارة بالنسبة للدولة المخفضة.

ب. أثر تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب:

إن عملية التخفيض من جهة أخرى تؤدي إلى تناقص القيم الحقيقية للأرصدة النقدية الموجودة مع الأفراد، وعند هذا يلجأ الأفراد إلى إبقاء الحال كما هو عليه وذلك بتقليل إنفاقهم على السلع والخدمات أو من ناحية أخرى يقوم ببيع بعض الاصول مما يساهم في انخفاض اسعارها نظرا لوجود عرض أكبر من الطلب وارتفاع أسعار الفائدة التي تؤدي الى انخفاض الطاقة الاستثمارية لدى المستثمرين، وبالتالي كل هذا يؤدي الى انخفاض الطاقة الاستيعابية وينتج عن هذا ذلك تحسن في الميزان التجاري.

ج. وهناك أثر مباشر على الاستيعاب التي ترتبط بميل ارتفاع مستوى الاسعار :

• أثر الأرصدة النقدية : إن ارتفاع الاسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة المحلية قد يؤدي إلى خفض الاستيعاب من الدخل الكلي، فهذا الارتفاع في الاسعار قد يدفع الافراد الى زيادة احتياطاتهم النقدية كلما زادت الاسعار حفاظا على قوتهم الشرائية، ومن جانب آخر يعاد توزيع الدخل الكلي من مجموعات ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق، وهذا ما يبين كذلك ان الافراد يزيدون من حيازتهم للأرصدة النقدية عند ارتفاع الاسعار عن طريق مقاطعة او تقليل شراء. بعض المنتجات والخدمات بمعنى أنه ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا، بينما لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة الى الاستثمار .

• أثر خداع النقود: يهتم الأفراد أكثر ويكون لديهم قدر من التفاعل عند ارتفاع الأسعار على عكس الحالة التي تكون فيها زيادة في مداخيلهم الاسمية، فهذا ما يظهر الاثر الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب، فالضغط على الاستهلاك يولد الاثر الايجابي .

كما ان الافراد يلجؤون الى تخفيض إنفاقهم حتى وإن زادت دخولهم الحقيقية لعدم تفتنهم، لأنهم ظلوا عند نفس المستوى .

كما أن الأفراد يلجؤون إلى تخفيض إنفاقهم حتى وإن زادت دخولهم الحقيقية لعدم تفتنهم أنهم ظلوا عند نفس المستوى بالإضافة إلى الضغط في قوة الاستيعاب، وعليه يصبح الاستثمار أكثر تكلفة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، او الاهتمام الذي يوليه المنتجون إلى زيادة الصادرات وذلك بتحويل قدر من المادة الإنتاجية نحو قطاع التصدير وهذا ما يؤدي الى نقص الناتج الموجه للمستهلكين المحليين فترتفع على هذا الأسعار، وفي الأخير يكون هناك انخفاض في الاستيعاب وقد يعمل اثر الخداع النقدي إلى جانب الأرصدة النقدية إلى تحسين ميزان المدفوعات.¹

• أثر إعادة توزيع الدخل: يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار مرتبط بالتخفيض في قيمة العملة عامل من عوامل خفض الاستيعاب من الدخل الكلي عن طريق توزيعه من مجموعات ذات ميل

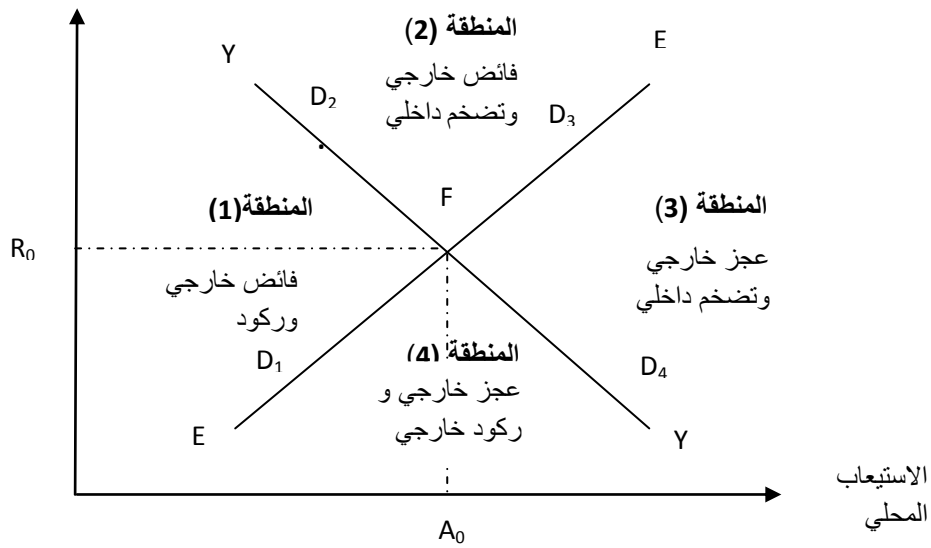
¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 344.

حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق فهذا قد يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي تأثير كبير.¹

4- التوازن الداخلي والخارجي: إن عملية التوازن تحتاج إلى السياسات اللازمة لإنجاحها من قبل السلطات المختصة في ذلك، حيث نجد في ذلك ما تعلق بسياسة تغيير الإنفاق وما تعلق بالتحويلات الخاصة بالإنفاق، أيضا التي تهدف إلى إحداث التغيير في سعر الصرف .

الشكل رقم (8-2): منحنى سوان للتوازن الداخلي والخارجي

سعر الصرف



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 320

فالملاحظ من الشكل وجود أربعة مناطق للحركية الاقتصادية التي تبين أوقات العجز والركود والفائض وما تعلق بشكل عام بالتوازنات الداخلية والخارجية.

فيوضح المنحنى (EE) كل المستويات المتعلقة بالتوازن الخارجي وكل نقطة من هذا المنحنى توحي إلى وجود توازن خارجي في ظل التغييرات المرفقة بسعر الصرف والاستيعاب المحلي والجانب العلوي من المنحنى، (EE) يبين نقطة الفائض في حين أن الجانب السفلي من نفس المنحنى يبين لنا منطقة العجز، بمعنى ان تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف) يصاحبه زيادة في مقدار الاستيعاب المحلي،

¹ - أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 232.

وبالتالي هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والاستيعاب المحلي، وبالتالي هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والاستيعاب المحلي.

أما المنحنى المتعلق بأوضاع التوازن الداخلي (YY)، فأى نقطة منه تعني وجود حالة من التوازن الداخلي بالإضافة إلى أن المنطقة اليمنى أي من المنحنى توهي إلى وجود حالة من التضخم وأي نقطة تقع أسفل المنحنى تبين حالة الركود الموجودة وبالتالي وجود بطالة.

ثالثا: المنهج النقدي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يهتم هذا المنهج بدراسة مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، بحيث يرجع الفضل للمفكر الاقتصادي ديفيد هيوم (1720) من خلال إبراز الأهمية الحقيقية للدور الذي تلعبه النقود من وراء العرض والطلب الموجود عليها، حيث يولي أهمية بالتحديد بميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وأن الاختلال في ميزان المدفوعات هو الاختلال الحاصل في الرصيد وليس المتعلق بالتدفق بمعنى أن الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات يكون بين العرض والطلب على النقود في هذه الدولة، وبالتالي فإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال الحاصل في السوق النقدي المحلي.

1- الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج:

- دور جهاز الرقابة المتمثلة في السلطات النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغير خارجي باعتباره ينقسم على مكون محلي ومكون خارجي.
- يفترض هذا النموذج وجود اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي غير قادر على التأثير في الأسواق الدولية بحيث يشتمل كذلك على مجموعة من العوارض كالبطالة الهيكلية والانخفاض في مرونة العرض الكلي، حيث أن هذا الافتراض يعطي عدم القدرة على التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة إلا من خلال شراء السلع والخدمات والأصول المالية.¹
- افتراض وجود مرونة كاملة لحركات رأس المال بمعنى غياب كل القيود التي تعيق الحركة التجارية، أخذا في الاعتبار ثبات واستقرار أسعار الصرف.

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 348.

- يفترض هذا المنهج أن تحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات يعتمد على الأجل الطويل، وعلى هذا يتم فرض تحقيق التوظيف الكامل ولذلك يعتبر الدخل متغير خارجي، حيث تسير العلاقة المباشرة من التغير النقدي إلى التغير في وضع التوازن الخارجي دون ان يكون هناك أثر بإحداث تغيرات في الدخل النقدي أو الأسعار.

- يفترض أن الطلب على النقود يعتمد على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية وأن الطلب على النقود يكون على شكل دالة مستقرة على عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي.

- العرض الذي يبين دور الأسعار النسبية كمتغير ثانوي في إطار المدخل النقدي حيث يعود هذا الفرد إلى فكرة الأسواق العالمية، حيث يصبح الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة معتمدا على تكاليف النقل تحت فرض غياب الحواجز الجمركية.

- يفترض كذلك وجود اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي كما يتميز بالتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج والانخفاض في مرونة العرض الكلي وهذا ما يساعد بعدم ترك المجال أمام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الأرصدة الفائضة.¹

- يفترض أن أسعار الفائدة تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأرصدة النقدية، أي عدم تدخل السلطات النقدية المخول لها في تحديد سعر الفائدة.

2- الصياغة الرياضية للمنهج النقدي: يعبر عن هذا المنهج بعدة متغيرات مكونة لمجموعة من الدوال لتبين العلاقات الموجودة والمترجمة لميزان المدفوعات.

- **دالة الطلب على النقود:** إن الطلب على النقود يكون على شكل دالة مستقرة في تمثيل الدخل الحقيقي ومستوى الفائدة والمستوى العام للأسعار، يعني أن عند ارتفاع الأسعار يلجأ المستهلك إلى الاحتفاظ بكمية النقود الموجودة وهذا ما يساعد على الارتفاع في حجم الأرصدة التي بحوزتهم، وعند مستويات الأسعار المنخفضة يتوجه الرصيد الذي بحوزة الأفراد إلى الانخفاض بفضل تأثير المستهلك بحجم التدني الموجود في الأسعار، فكلما نمت الاقتصاد فإن مستوى الطلب على النقود سوف يتأثر بنفس النسبة.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، المرجع سبق ذكره، ص 326.

ويمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود إلى المستوى الذي يتفاعل معه الزبون، وعند أسعار الفائدة المنخفضة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أكبر.

حيث يمكن ترجمة الحديث السابق إلى دالة كما يلي:

$$Md = \int (p.y.i) \dots \dots \dots (1)$$

M^d : الطلب على الأرصدة (الاحتياطات) النقدية المحلية.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : مستوى الدخل الحقيقي.

I : سعر الفائدة.

دالة العرض النقدي: تتساوى كتلة عرض النقود مع القاعدة النقدية وتكون مضروبة في مضاعف خلق الودائع بحيث تقسم القاعدة النقدية كذلك إلى قسمين أساسيين، حيث يعبر الجزء الأول على الائتمان المحلي الذي يكون عن طريق البنك المركزي وذلك من أجل التوسع في العرض المحلي بحيث يزداد هذا الجزء أو يتناقص من خلال عمليات السوق المفتوحة، والجزء الثاني من القاعدة النقدية يعرف بصافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهذا ينتج من وراء تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

$$Ms = A(D + R) \dots \dots \dots (2)$$

M_s : عرض النقود الإجمالي في الاقتصاد.

A : مضاعف خلق الودائع.

D : الائتمان المحلي.

R : صافي الاحتياطات النقدية الدولية كجزء من القاعدة النقدية .

أي أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية مع الاحتياطات الأجنبية أو الأرصدة النقدية (R) ومع الائتمان المحلي في النظام المصرفي (D).¹

$$\Delta R = X - M + L$$

إن التغيير في الاحتياطات الدولية يساوي الفرق بين الصادرات والواردات مضافا إليها صافي التدفقات الرأسمالية للقطاع الغير المصرفي (L).

بالإضافة إلى ذلك فقد أدرج النموذج دالة الطلب على الواردات بالعلاقة التالية:

$$M = my$$

بحيث :

(M) تمثل الطلب على الواردات.

m تمثل ميل الواردات أي النسبة الموجهة من الدخل لشراء السلع والخدمات الواردة إلى البلد.

ومن خلال النموذج نجد أن العجز في ميزان المدفوعات ناتج عن الاختلال الموجود في الأسواق النقدية الذي يكون نتيجة التوسع النقدي والائتماني²

$$\Delta Md = \Delta y \frac{1}{v} \dots \dots \dots (1)$$

حيث $\frac{1}{v}$ تمثل مقلوب سرعة النقود

ولدينا:

$$\Delta Md = \Delta R + \Delta D \dots \dots \dots (2)$$

وبالتالي فإن التغيير في العرض النقدي باتجاه إيجابي يكون إما بزيادة الاحتياطات الأجنبية أو زيادة في حجم الائتمان المصرفي

$$\Delta R = \frac{\Delta y}{v} - \Delta D \dots \dots \dots (3)$$

¹ جون هيدسون ومارك هرنادر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور ومحمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 252.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 331.

من خلال المعادلة (3) نجد أن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل تغيير الأرصدة النقدية الدولية وباعتبار إن الطلب على العملة هو دالة، وإذا تم في الاعتبار بأن عملية الطلب على العملة تكون بشكل دالة تابعة في الدخل بالإضافة إلى ذلك وجود ائتمان محلي مراقب من قبل السلطات النقدية، فإن العنصر الوحيد المساهم بين العرض والطلب هو التغيرات في الاحتياطات أو الأرصدة الدولية.

فإذا كان فائض العرض النقدي المحلي ($\Delta R > 0$) يكون هناك توسع في الائتمان المحلي الذي ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات فعند هذه الحالة يتجه الأعوان الاقتصاديين إلى التخلص من الفائض بإنفاقه على جملة من السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية بافتراض وجود تشغيل كامل حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحققه التوازن، فعند هذا القدر يبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز طال ما استمر الفائض

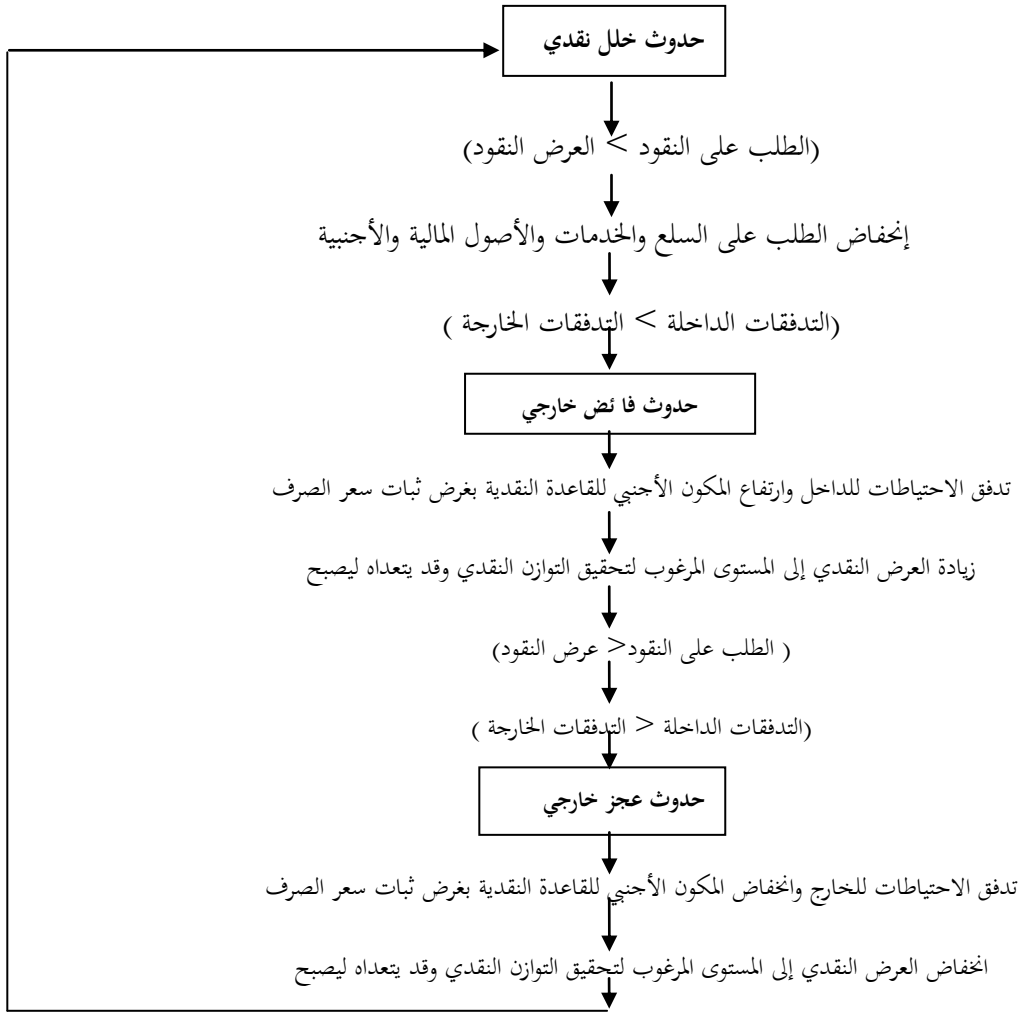
- وفي الحالة التي يكون فيها ($\Delta R > 0$) يساهم هذا في زيادة الأرصدة النقدية الدولية بفضل الفائض الموجود في ميزان المدفوعات، فعند هذا تتجه الوحدات الاقتصادية أو الأعوان الاقتصاديين إلى زيادة أرصدهم النقدية، محاولة منهم استقطاب عدد من المستثمرين الأجانب بحيث يستمر الفائض في الميزان حتى يرجع التوازن إلى الأسواق النقدية وذلك بارتفاع العرض النقدي والمحلي ودون تدخل من قبل السلطات النقدية بتقليص الائتمان المحلي.

- وفي حال وجود العرض النقدي أكبر من الطلب عليه أي ($Md > Ms$) فهذا يعني بأن التغير الحاصل هو تغير سلبي في صافي الأصول الأجنبية، أي انخفاض الاحتياطات الخارجية للدولة، ونتيجة لهذا يتأثر ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز.

- ومن جانب آخر عندما يكون عرض النقود أقل من الطلب عليها ($Ms < Md$) بمعنى أن التغير الحاصل هو زيادة الطلب على النقود المرافق لزيادة الدخل القومي فهذا ما يؤدي إلى زيادة المكون المحلي للقاعدة النقدية (A) ويعني هذا كله زيادة الاحتياطات الخارجية للدولة بمعنى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ورصيد ميزان المدفوعات عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي.¹

¹ - ساسي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 154.

الشكل (9-2): العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات مرجع سبق ذكره، ص 328.

إن التوازن في ميزان المدفوعات يتذبذب بين الفائض والعجز اعتمادا إلى الخلل والتوازن النقدي فالزيادة في الطلب على النقود عن عرضها يؤدي إلى حدوث فائض خارجي لانخفاض الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية (المحلية والأجنبية) وقد يؤثر الفائض الخارجي بدوره على زيادة العرض النقدي من خلال تدفق الاحتياطات الأجنبية إلى الداخل، فإذا كان الميزان في حالة عجز يجب على السلطات المختصة إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي مما يحدث أثرا إيجابيا

خلاصة الفصل:

سارعت الجزائر كغيرها من الدول لوضع إستراتيجية تتماشى وسياسات الصرف المطبقة في العالم، فمباشرة بعد الاستقلال حاولت السلطات آنذاك ضبط الجهاز المصرفي الذي يمثل الآلية الأولى التي تعتمد عليها كافة المبادلات التجارية، فنجد أن السياسات المطبقة لسعر الصرف تغيرت حسب الشكل والخطط التنموية المبرمجة، بمعنى أن الحكومة الجزائرية قد أجرت عدة تعديلات فيما يخص المنهج المتبع لتطبيق نموذج معين لسعر الصرف حسب ما تتطلبه الحاجة ويتطلبه النموذج الاقتصادي، فالمرحلة الأولى شهدت تأسيس العملة الدينار كعملة رسمية للجزائر يتم تداولها والتعامل بها عوضا عن الفرنك الفرنسي وحددت قيمته بـ1 دج=1 فرنك ، واعتبارا من سنة 1974 أصبح الدينار الجزائري مثبت على أساس سلة من العملات مكونة من 14 عملة وفي نفس الفترة اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي ونظام التخطيط المسير .

وبعد هذا ولظروف اقتصادية جديدة ونظرا للصدمة البترولية سنة 1986 شهد سعر الصرف تعديلات مست النصوص القانونية والتشريعية المنظمة التي تهدف إلى رفع الرقابة على سعر الصرف والتجارة الخارجية هذا ما سمح للجزائر بالتوجه نحو الاقتصاد الحر الأمر الذي دفع بالدينار الجزائري إلى قابلية التحويل في المعاملات الجارية مع العالم الخارجي، حيث ساعد هذا على استعادت بنك الجزائر والبنوك التجارية الأخرى صلاحيتها في كل التعاملات التجارية الخارجية وتنظيم سعر الصرف وأعتبر هذا بمثابة إجراء تمهيدي لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف الذي تم العمل به من مارس 1987 إلى غاية 1991 .

وانتقل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة أخرى فرضت عليه التوجه نحو صندوق النقد الدولي وذلك بإعادة الجدولة والاتفاق على التمويل الموسع الأمر الذي انعكس على الحركية الاقتصادية بداية بتخفيض قيمة العملة كإحدى التوصيات التي قدمها صندوق النقد الدولي، وشهدت أسعار الصرف اضطرابات أخرى بداية الاعلان عن العملة الأوروبية الموحدة .

إذا فقد عملت السلطات النقدية لتعديل سعر الصرف وذلك للتماشي وفق ما تتطلبه المصلحة، ووفق برنامج تستدعيه كل محطة من المحطات فالعلاقة بين العملة الوطنية وباقي العملات هو الوجه الحقيقي للاقتصاد

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات

البتروولية

تمهيد:

تعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الصورة الحقيقية لاقتصاديات الدول من خلال قوة وضعف مؤشراتهما وهي مؤشرات تعبر عن الأداء الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري، فمرونة الحركة بين هاته المتغيرات تعبر عن جودة الأداء، في حين نجد بأن العامل المشترك بين هذه المتغيرات الكلية في نشاطها وحركتها أقل ما يمكن وصفه بأنه الميكانيزم الذي لديه القدرة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء الخارجية منها أو الداخلية .

ومن خلال هذا أحطنا الدراسة بتحليل العلاقة بين بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومتغير سعر الصرف، وبعدها تم إدراج الدراسة القياسية لمعرفة هاته التأثيرات التي يمكن أن تنتج جراء هذه العلاقة، حيث تم استخدام سلسلة من البيانات والإحصائيات السنوية لمجموعة من المتغيرات التي تم اختيارها في فترة زمنية تمتد على مسار زمني من 1990 الى 2019.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

المبحث الأول : علاقة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتغير في سعر الصرف

تعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية عن الوضعية الداخلية والخارجية لأي اقتصاد، فالحكومات تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية للدولة ، حيث توجد علاقة قوية بين أسعار الصرف وهاته المتغيرات، وهنا تقف السلطات المختصة في ذلك بمراعاة جميع الظروف المحيطة بها من أجل وضع السياسة المناسبة لكيفية عمل نظام سعر الصرف حتى لا يكون هناك تضاد بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الاول :علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف:

يعتبر معدل النمو من المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي من خلاله تتبين الحالة الاقتصادية للدولة ويعبر كذلك عن قوة النشاط الاقتصادي ومدى قوة المؤسسات الإنتاجية داخل الأسواق المحلية وخارجها، وهنا يلعب سعر الصرف دوره في ربط الإنتاج المحلي بالأسواق الخارجية .

الجدول (1-3): تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف الفترة (1990/2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	0.8	-1.2	1.6	-2.2	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8
سعر صرف الدولار	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57	75.25

المصدر : -Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018, série n° 102,ONS.-

يعد سعر الصرف من العناصر المهمة التي أثبتتها الدراسات الاقتصادية كعامل قوي محدد للأداء، فمنذ انھيار نظام الالتزام الثابت لسعر الصرف في برين وودز وبالتحديد سنة 1953 بدأ الاهتمام بنظم أسعار الصرف كأحد المتغيرات المهمة التي إذ ادعى فيردمان من خلال كتاباته وذلك قبل انھيار نظام الالتزام الثابت لأسعار الصرف من برين وودز، بأن استخدام أسعار الصرف العائمة ينبغي أن تؤدي إلى اقتصاد أكثر استقراراً، لأن المرونة السعرية تعوض الهزات التضخمية الدولية .

إذ تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي من شأنها تحقيق معدلات نمو موجبة، لذلك شملت الإصلاحات الهيكلية في الجزائر حل متغيرات الاقتصاد الكلي أو ما تسمى بالمجمعات الاقتصادية الكبرى .

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

إن الفترة السابقة لهذا الجدول الذي يبين لنا التغير في معدلات النمو وعلاقتها بالتغيرات التي شهدتها أسعار الصرف كانت مهمة جدا نظرا للتدهور المفاجئ لسعر البترول ودخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة هذا ما أعطى تصور جديد لمرحلة قادمة استوجب على السلطات المعنية إجراء إصلاحات مالية ونقدية عميقة من شأنها أن تساهم في إعادة الاستقرار الى جملة الإقتصاد الوطني .

ففي الفترة ما بين 1987/1986 كأول إجراء انتهجته السلطات المعنية وهو تخفيض قيمة السلة بنسبة وهذا الإجراء كان يهدف إلى تعديل سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الموجودة في 31%

نفس السلة ،ومباشرة بعد سنة 1990 أعلنت السلطات النقدية على رغبتها في إمكانية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية وذلك بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية سنة 1993 وفق خطة تدريجية وضعها البنك ،فكل هذا كان له الأثر على معدلات النمو الذي بدور يتأثر بمدى الارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ،ففي الفترة ما بين 1993/1990 يتبين جليا تأثر معدلات النمو ؛ أولا راجع الى الأزمة السابقة الذكر و ثانيا راجع الى التسريع في وتيرة تطبيق الإصلاحات و التسريع في عملية الانزلاق التدريجي بالشكل الذي يضمن للوصول الى مستوى استقرار أسعار الصرف .

إذا فالجزائر دخلت كذلك في جملة من المفاوضات مع مؤسسات مالية دولية كانت البداية مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية تكون على شكل قروض فوقعت الإتفاقية الأولى سنة 1989 والإتفاقية الثانية في جوان 1991 بشروط متعلقة بالسياسة النقدية والمالية ، يمكن إيجازها في عدة نقاط¹:

- تحرير الأسعار و تجميد الأجور

- التخفيض من قيمة الدينار وحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

- إصلاحات عميقة في المنظومة الجبائية والضريبية

ونتيجة للظروف التي مرت بها الجزائر ووقفت أمام إعادة التوازن لميزان المدفوعات والعلاقات الخارجية التي تربطها بدول أخرى ، لجأت السلطات لإبرم عقد آخر مع صندوق النقد الدولي للفترة

¹ - بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006، ص190

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

ما بين 1994/04/01 الى 1995/03/31 يهدف الى رفع معدل النمو الاقتصادي ووضع خطة لتحرير التجارة الخارجية وتعديل في مستوى الاسعار النسبية بالإضافة الى العمل على تحقيق التقارب بين معدلات التضخم الموجودة في الجزائر مقارنة بمعدلات التضخم الموجودة في الدول الصناعية والعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات والرفع من مستوى الاحتياطي للصرف الأجنبي¹

ورغم كل هذا لجأت السلطات مرة أخرى إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي والاتفاق على عملية جديدة تستهدف إعادة الجدولة للفترة ما بين 1998/1995 هذه الظروف ساعدت نوعا ما للرفع من مستوى معدلات النمو لهذه الفترة وهو ما يبينه الجدول أعلاه، بالإضافة إلى ذلك كان الاتفاق يسعى إلى تحقيق نظام صرف مستقر ووضع أسس جديدة لإنشاء سوق صرف ما بين البنوك للعملات الأجنبية، ورفع كل القيود أمام التجارة الخارجية أي كل ما تعلق بتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال من 50، و العمل على التخفيض التدريجي للعجز في ميزان المدفوعات % وإلى الخارج كخفض الضريبة ومنهجة الجهاز المصرفي باعتماد بنوك وهيئات مالية خاصة لتقوية المناخ الاستثماري وتنشيط المنافسة بين المؤسسات المالية

وكما سبق الذكر فإن الناتج المحلي الإجمالي يعد من المؤشرات التي يقاس على أساسها معدل النمو، إذا فحسب الجدول السابق يتبين أن هناك علاقة بينة بين معدلات النمو ونسبة التغير في أسعار الصرف فالفترة من سنة 1990 إلى سنة 1994 يوجد ركود واضح وهذا راجع للتخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار في نفس الفترة التي بلغت في أقصاه 60% نهاية سنة 1994 وهذا ما يثبت التذبذب الذي شهدته التغيرات في معدلات النمو لنفس الفترة .

أما الفترة اللاحقة من 1995 إلى 2000 فشهدت انتعاش في معدلات النمو تقريبا لكل السنوات، ففي سنتي 1995 و 1996 نلاحظ ارتفاع واضح في معدل النمو بلغ 3.8 أما سنة 1997 انتكس من جديد، إلا أنه في سنة 1998 انتعش وعرف ارتفاع قياسي على غرار السنوات الأخرى .

¹ - محمد العربي ، الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتحليل ، 2006، ص302

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الجدول رقم(2-3): تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف الفترة 2019/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الناتج المحلي الاجمالي	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.7	3.6
سعر صرف الدولار	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38
سعر صرف الأورو	69.2	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95	94.85	101.3	103.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل الناتج المحلي الاجمالي	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	
سعر صرف الدولار	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.47	110.96	116.62	119.36	
سعر صرف الأورو	102.21	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.81	

المصدر : -Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018, série n° 102,ONS.-

-world Bank

الفترة محل الدراسة شهدت هي الأخرى تغيرات كبيرة في حيثيات التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بداية بظهور كيان جديد وقوة إقليمية غيرت كل الموازين ،تمثلت في ميلاد عملة الأوروبية سنة 2001 ففي هذه الفترة تحسنت الأوضاع الإقتصادية وذلك تزامنا والارتفاع في أسعار البترول وهذا ما أثر بشكل مباشر على معدلات النمو للسنوات 2003/2002/2001 فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا قدر بـ 3% ، 5.6% ، 7.2% على التوالي ،كذلك هذه الفترة وما لحقها من سنوات شهدت الكثير من البرامج التنموية والإنعاش الاقتصادي والتخلص من كاهل المديونية الذي عرق الإقتصاد الوطني.

واستمر بوتيرة نمو موجبة حتى سنة 2005 يعني الفترة التي شهدت ميلاد العملة الأوروبية ،بمعنى أن قيمة صرف الدينار تحسنت في هذه الفترة وهو الذي يعبر عن مدى الطلب الأجنبي على العملة المحلية في الأسواق الأجنبية أي أن هناك توجه جديد يعكس مستوى الاستثمارات القوية التي اعتمدها الجزائر آنذاك ،بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للممارسات التجارية¹ .

³ - علي حمزة ،الياس حفيظ ، امكانية جعل التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الربيعي (حالة الجزائر خلال الفترة 2010) ، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 05، 2015، ص 10 .

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

فملاحظ من خلال الجدول السابق ومن خلال القراءة العامة له نجد بأن التغيرات في أسعار الصرف كانت هي الأخرى مرافقة لكل مرحلة من مراحل التطور في معدلات النمو، فالسنوات من 2001 إلى 2008، إذا ما قارنا معدلات النمو بالتغيرات في أسعار الصرف كانت متزامنة مع تحسن قيمة الصرف مقابل الدولار وهي ما تعكس الحالة الاقتصادية الجيدة للدولة، لأن هذا التحسن في قيمة العملة مقابل الدولار يزيد من حجم الإيرادات البترولية التي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لمعدلات النمو، باعتبارها تشكل 98% من الإيرادات العامة .

فبعد العودة إلى الاستقرار الكلي للاقتصاد في سنة 2000 تميز الأداء الاقتصادي الجزائري حتى سنة 2007 بقابلية الاستمرار كما يتبين من خلال الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، الذي تجرّه برامج الإنعاش ودعم النمو .

وتشير كل المعطيات على أن الاقتصاد الجزائري لسنة 2008 حافظ على الاستمرار في عملية النمو ولكن بوتيرة متواضعة ، نظرا للأزمة العالمية المتأتية من أزمة الرهن في المصارف الأمريكية، إن التبعية القوية للاقتصاد الجزائري إلى صادرات المحروقات وضعف تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة القطاع الفلاحي والنمو الصناعي الغير الكافي كلها عوامل تؤثر في عملية النمو الحقيقي ، وعلى أساس الحجم وصلت نسبة النمو للناتج المحلي 2.4% مقابل 3% لسنة 2007 وبتراجع يقدر بـ 2.7 نقطة مقارنة بسنة 2005 .

في حين سجلت سنة 2012 حركات واسعة لتقلبات أسعار الصرف الإسمية بين شهري جانفي فيفري لنفس السنة حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو بـ 2.54% منتقلا من 1.2910 دولار مقابل 1 أورو في شهر جانفي إلى 1.3238 دولار مقابل 1 أورو لشهر فيفري ، بعد ذلك تدهور الأورو بـ 3.47% مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقل سع الصرف من 1.2287 دولار مقابل واحد أورو في شهر جويلية إلى 1.2974 دولار مقابل واحد أورو في شهر أكتوبر ، وإذا ما تم مقارنته بسنة 2011 فكان تحسن بنسبة 5.05% سنة 2011 و انخفاض قدره 4.84% سنة 2010.¹

أما الفترة من 2010 إلى سنة 2014 فشهدت هي الأخرى نوعا من الاستقرار في معدلات النمو وصلت إلى 3.8% مع مواصلة سياسة التخفيض في قيمة العملة مقابل العملات الرئيسية .

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طباعة نوفمبر 2013، ص 24

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وفيما يخص الفترة ما بعد سنة 2014 وبالتدقيق من جوان 2014 عانى الاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار النفط، حيث يتبين ذلك من خلال الأرقام والإحصائيات الموجودة بالنزول التدريجي لمعدلات النمو نتيجة هاته الصدمة البترولية، حيث عرفت الميزانية عجز، وكذلك ما تعلق بالحساب الجاري الخارجي مما أثر ذلك على الانخفاض المفاجئ لقيمة العملة الوطنية من سنة 2015 إلى غاية 2019، فنجد العلاقة الطردية جد قوية بين معدل النمو ومعدل سعر الصرف فكلما تغير معدل النمو أثر ذلك على معدل سعر الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والعكس صحيح.

المطلب الثاني : علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف

يعبر التضخم عن الاضطراب القوي الموجود بين قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، مع التدهور في القوة الشرائية للعملة، ويعرف على أنه عندما تكون الزيادات المتعلقة بالدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة، وبالظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري من عجزه على توفير السيولة لدفع أعباء الدين الخارجي المتأتية من الاتفاقات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك ما نتج عن هذه الاتفاقات من رفع الدعم التدريجي على الأسعار وتغييرات هيكلية في عدة مجالات، وتحرير للتجارة الخارجية، كل هذه الظروف وغيرها كانت لها العلاقة المباشرة مع تغيرات أسعار الصرف¹.

الجدول (3-3) : تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف للفترة (1990/ 2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	17.88	25.9	31.68	20.52	29	29.79	18.7	5.7	5	2.59	0.3
سعر الصرف (الدولار)	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57	75.25

المصدر : Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018, série n° 102,ONS.

توجد من الناحية النظرية مقارنة قوية بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، فارتفاع معدل التضخم يؤدي الى تذبذب وتدهور في معدل سعر الصرف، كما أن

¹ - أويابة صالح، أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 1، جامعة غرداية، 2020، ص 1097.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الانخفاض في معدل سعر الصرف يساهم هو الآخر في ارتفاع مستوى تنافسية البلد وانخفاض مستوى التضخم.

فتعتبر هذه الفترة فترة الإصلاحات الاقتصادية و خاصة تلك التي مارستها السلطات المعنية على السياسة التي يجب أن تنتهجها الجزائر لوضع الاستقرار لمعدلات سعر الصرف، فالمرحلة الممتدة من 1990 إلى 2000 شهدت الكثير من الإصلاحات الجوهرية من خلال التخفيض التدريجي لمعدلات سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى الأمر الذي أثر بشكل مباشر على معدلات التضخم فتقل تبعاً لذلك من 17.88% سنة 1990 إلى 25.9% سنة 1991 ليواصل وتيرة الارتفاع سنة 1992 إلى 31.68% أي ما يقارب ارتفاعاً يقدر بـ 77.18% مقارنة بسنة 1990، أما سنة 1993 فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً محسوس بلغ 20.52% نتيجة التخفيض الرسمي الأول لأسعار الصرف وعملية التحرير لأسعار واسعة الاستهلاك .

ولكون الجزائر قد أعلنت وبكل صرامة مواجهة كل العقبات التي مست الحياة الاقتصادية، عملت على مواجهة هاته الآفة حيث بدأ معدل التضخم بالإنخفاض بداية من سنة 1996 بمعدل 18.7% مقارنة بسنة 1995 الذي بلغ فيها معدل التضخم 29.79% أي بانخفاض يقدر بـ 37.22% إذا ما تم مقارنته بسنة 1996، كما واصلت السلطات المعنية بنفس المنهج للتقليص من حدة التضخم ولأول مرة منذ أكثر من 6 سنوات استطاعت ان تكبح جماح التضخم ليصل إلى معدل 5.7% سنة 1997، وتواصل هذا الانخفاض للسنوات اللاحقة 1998 و 1999 و 2000 بمعدلات قياسية 5% و 2.29% ، 0.3% على التوالي .

كل هذا العمل جاء نتيجة الجهود الجبارة المبذولة من قبل صانعي القرار وبفضل التحكم الجيد في وتيرة السيولة النقدية والتخفيض التدريجي لمعدلات سعر الصرف¹ .

¹ - مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990/2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006، ص 409

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الجدول (3-4): تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف للفترة (2019/2001)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	4.2	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91
الدولار	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38
الأورو	69.2	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95	94.85	101.3	103.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
التضخم	4.52	8.93	3.23	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	
الدولار	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.47	110.96	116.62	119.36	
الأورو	102.21	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.81	

Source : **Rétrospective des comptes économiques** de 1963 a 2018, série n° 102, ONS. - world bank

تعد العشرية الأولى من القرن العشرين مرحلة نموذجية نظرا للبحبوحة المالية التي شهدتها من جراء الارتفاع المستمر في أسعار البترول، ما صاحبه كذلك ارتفاع مستمر لأسعار المواد الغذائية الأمر الذي ساهم في توسع الفجوة التضخمية حيث شهدت سنة 2001 ارتفاع محسوس في معدل التضخم الذي وصل إلى حدود 4.2% مقارنة بسنة 2000، ليستقر بعد ذلك عند معدل 1.43% سنة 2002 و ليعاود الارتفاع مرة أخرى في حدود 4.26% سنة 2003 أي يمكن القول بأنه ارتفع بنسبة 197.90% مقارنة بسنة 2002 وهذا كله راجع إلى الزيادات التي مست الأجور بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار، كما تم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي الاتفاق بالنسبة لمدفوعات المعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال، وفي بداية سنة 2002 انتهجت الجزائر إستراتيجية جديدة للتنمية تم تسطير برنامج أطلق عليه برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001) ثم تلاها برنامج آخر أطلق عليه البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2009/2005).

واستمر في الاتجاه التصاعدي وبمعدلات متقاربة حتى سنة 2008 و 2009 الذي وصل فيه معدل التضخم إلى أعلى مستوياته طوال الفترة السابقة بنسبة 4.85% و 5.74% على التوالي، وهي الفترة المتزامنة مع الأزمة العالمية التي مست البنوك الأمريكية وما نتج عنها من تضارب في وجهات النظر لدى السلطات المخول لها ذلك في كيفية التعامل مع هذا الظرف وإيجاد الحلول السريعة وبأقل الخسائر، هنا كانت الأسواق العالمية للسلع قد تأثرت بما يسمى بالمضاربة في أسواق السلع والخدمات، الأمر الذي انتقل بصورة سريعة إلى الأسواق المحلية وذلك بالارتفاع المفاجئ لمستوى العام

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

للأسعار، ويمكن ربط كل هذا بالارتفاع المستمر في أسعار النفط التي لها تأثير مباشر على قيمة صرف الدينار بالنظر إلى أن هذا الأخير له علاقة بحجم المداخيل المتأتية من المحروقات¹

وقد شهد ارتفاعا مضطرب سنة 2012 لم تشهده الجزائر طوال الفترة الممتدة (2011/2000) أي لمدة تزيد عن عشر سنوات نظرا للسياسة المالية التوسعية مما سمحت بارتفاع معدل التضخم لسنة 2012 وصل الى معدل يقارب 9 % فالمتتبع لحالة التضخم في الجزائر يستنتج أنه يحدث نتيجة الارتفاع السريع والمستمر للطلب الكلي بسبب الاستهلاك الواسع مع ثبات العرض الكلي والمترافق مع الزيادة المستمرة والمرتفعة لعدد السكان ، وكذلك سياسة الاصدار النقدي المهولة التي تبنتها السلطات المعنية².

ومع بداية سنة 2013 سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات الماضية حيث وصل فيه معدل التضخم أقل نسبة منذ أكثر من 5 سنوات بعدل 3.23% وواصل هذا الانخفاض سنة 2014 بمعدل 2.92% وهو الاقل منذ سنة 2006 ، حيث يرجع هذا كله إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة من قبل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 حيث اعتمد سياسة استرجاع السيولة لمدة 6 اشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص السيولة الموجودة لدى المصارف ،بالإضافة إلى أن المصارف رفعت من موجوداتها لدى بنك الجزائر بالموازاة مع النكسة التي شهدها قطاع المحروقات من انخفاض في أسعار البترول وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عقد ونصف العقد³.

ثم تكرر نفس المشهد سنوات 2015 و 2016 و 2017 ليرتفع مجددا ويصل إلى حدود قياسية بمعدلات 4.78 % ، 6.4 % ، 5.59 % على التوالي مقارنة بسنتي 2014/2013 في حين كان النموذج والمثال للانخفاض في معدلات التضخم سنة 2019 حيث وصل إلى أقل مستوياته منذ أكثر من 15 سنة بعدل 1.95 %

¹ - بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص26

² - هيشر أحمد تيجاني وآخرون، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 ،مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد38 ، تحت ترقيم ISSN 7925-2602 أوت 2019، ص262

³ -نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف و السياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2014/1994)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، السنة الجامعية 2018/2017، ص136

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

المطلب الثالث: علاقة تطور عرض النقود بالتغير في سعر الصرف

تكمن فكرة العرض النقدي في الكتلة النقدية المتواجدة في السوق ، وتحدد في الجزائر من قبل البنك المركزي الجزائري سابقا أو بنك الجزائر بالتسمية الجديدة ، وهذا ما نصت عليه المادة 04 من قانون النقد والقرض 90/010 حيث يقوم بعملية الإصدار النقدي حسب ما تتطلبه الأهمية الاقتصادية للبلد، إذا فحجم الاصدار يتوقف على حجم النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة السياسة النقدية المتبعة.

الجدول (3-5): تطور عرض النقود بالتغير في سعر الصرف (2000/1990)

الوحدة: الف مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الكتلة النقدية	343	415.25	515.9	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.35	2022.53
سعر صرف الدولار	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57	75.25

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2014, ONS, n°85

تكمن فكرة العرض النقدي في الكتلة النقدية المتواجدة في السوق ، وتحدد في الجزائر من قبل البنك المركزي الجزائري سابقا أو بنك الجزائر بالتسمية الجديدة ، وهذا ما نصت عليه المادة 04 من قانون النقد والقرض 90/010 حيث يقوم بعملية الإصدار النقدي حسب ما تتطلبه الأهمية الاقتصادية للبلد، إذا فحجم الاصدار يتوقف على حجم النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة السياسة النقدية المتبعة .

تعتبر الفترة 2000/1990 فترة لا استقرار نظر لما شهدته من تضارب في المؤشرات الاقتصادية فارتفاع معدلات التضخم وضعف حجم الاحتياطي من الصرف أثر بشدة على الاستقرار النقدي حيث عرف العرض النقدي M2 ارتفاع من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1994/1990) ما يقارب 25% وذلك نتيجة للاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

ونتيجة للاتفاق الائتماني الثالث و اتفاق القرض الموسع عرفت السيولة انخفاضا كبيرا انخفضت فيه السيولة من 48.64% سنة 1994 إلى 38.90 سنة 1997 نتيجة السياسة التقشفية التي انتهجتها السلطات النقدية من خلال سياسة تجميد الأجور وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتقليص حجم الانفاق العام، هذا ما اعطى دفعة قوية لنمو الكتلة النقدية بـ14.5% خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997، كما شهدت هذه الفترة إصلاحات بنكية ورفع سعر الفائدة على الودائع إلى 14.5% سمح بتعديل هيكل الكتلة النقدية نحو التباطؤ لنمو العرض النقدي M2¹.

الجدول (3-6): تطور عرض النقود بالتغير في سعر الصرف (2019/2001)

الوحدة: الف مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية	2473.51	2901.53	3354.42	3644.3	4070.4	4933.7	5994.6	6955.9	7173.1	8162.8
الدولار	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38
الأورو	69.2	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95	94.85	101.3	103.5
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الكتلة النقدية	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	17491	
الدولار	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.47	110.96	116.62	119.36	
الأورو	102.21	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.81	

المصدر: تقارير بنك الجزائر من 2002 إلى 2018

-Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, série n° 102,ONS

تعد الفترة ما بعد سنة 2000 من الفترات التي شهدت تغير في السياسات المالية والنقدية وفترة التحولات الاقتصادية بما شهدته من انتعاش اقتصادي وزيادة في وتيرة النمو من خلال الحركة الواسعة والقوية للنشاط الاقتصادي، والارتفاع في معدلات نمو الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي واستقرار في معدل سعر الصرف، كل هذا انعكس على زيادة العرض النقدي، حيث انتقلت M2 كما هو مبين في الجدول أعلاه من 2473.51 مليار دينار سنة 2001 إلى 4933.7 مليار دينار سنة 2006 أي ما يعادل أو يقارب 50% كزيادة مقارنة بسنة 2001، كما سجلت سنة 2007 ارتفاع في نسبة احتياطات الصرف إلى العرض النقدي من 53% سنة 2001 إلى 149.50% سنة 2007.

¹ - يسين سيل احضر غربي، علاقة سعر الصرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الخلفة، السنة الجامعية، 2018/2019، ص193

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

عموما فإن تطور الاقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة (2010/2000) تميز بالفائض للدخار على الاستثمار، رغم التآكل الواضح المسجل في هذا المجال سنتي 2009/2008 على التوالي بسبب الصدمات الخارجية، وخاصة ما تعلق بأزمة الرهن العقاري بالوم أ ، أي أن هذه الفترة تميزت بالبحبوحة المالية التي ساهمت في رفع مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي¹.

وتواصلت هذه الكتلة في النمو من سنة إلى أخرى نتيجة الاصدارات التي تبناها بنك الجزائر ، إرتفعت M2 بنسبة تقارب 20% سنة 2010 حيث أن عملية التوسع النقدي كانت مرتفعة جدا بداية من التوسع الذي شهدته عمليات الدفع بموجب نفقات ميزانية التجهيز المتعلقة بمخطط الإنعاش الاقتصادي الأول والثاني.

إذ كان تراكم الموجودات الخارجية عاملا مهم في عملية التوسع النقدي منذ أكثر من عشر سنوات ، فان متغير القروض الموجهة للاقتصاد يلعب دورا ديناميكيا في عملية نمو السيولة النقدية، في حين قد شدد مجلس النقد والقرض، بالنسبة لسنة 2011 على التوجه الاستثماري للسياسة النقدية أمام وجود خطر نحو الارتفاع في التضخم الداخلي في ظرف يتميز بالسنة الأولى لتطبيق سياسة استهداف التضخم ، حيث أن سنة 2011 اندرجت تحت منحى تصاعدي في وتيرة توسع للكتلة النقدية M2 في الفترة 2005-2008 ضمن سياق هكذا للمخاطر التضخمية عقب الصدمة غلى الاسعار في بداية سنة 2011 وعودة التوسع النقدي من جديد ابتداء من 2010².

وقد تميزت سنة 2012 بارتفاع معدل التضخم الى أعلى مستوياته رغم التباطؤ في مستوى التوسع النقدي حيث ارتفعت الكتلة النقدية M2 بـ 10.92% فقط مقابل 19.91% خلال سنة 2011 ما يوافق الوتيرة الأقل منذ سنة 2009، أما فيما يخص سنة 2013 فقد ارتفع معدل الزيادة في قيمة الكتلة النقدية 8.41% مقارنة بسنة 2012 كما هو موضح في الجدول أعلاه، في حين عرفت الكتلة النقدية توسع آخر سنة 2014 حيث بلغ معدل الارتفاع 14.4 مقابل 8.4 في سنة 2013 في حلة جديدة تميزت بنمو لفئة شبه النقود واستقرار نسبة النقود الورقية إلى M2، ويظهر الاستمرار القوي للقروض طويلة الأجل للسنة الثالثة على التوالي كأهم محدد للتوسع النقدي في 2014، في

¹ - ، يسين سيل احضر غربي، علاقة سعر الصرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، مرجع

سبق ذكره، ص 195

² - التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص 180.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وضع اقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات وعموما فإن سنة 2014 عرفت استقرار في السيولة نتيجة الصدمة الخارجية المتأتية من الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول .

في حين أن سنة 2015 تميزت هي الأخرى بتوسع ولكن هذا التوسع كان ضعيف جدا نتيجة الصدمات الخارجية،¹ حيث بلغ معدل الزيادة 0.13% كمعدل نمو، وتلتها سنة 2016 بزيادة تعتبر هي الأخرى ضعيفة نحو 2.52% في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين (2010-2014) أين بلغ المتوسط السنوي للنمو الكتلة النقدية 13.8%، فقد تعرضت هذه السنوات إلى هزات كانت نتيجة الصدمة الخارجية، بداية شهدت الودائع تحت الطلب انخفاضا ملموسا سنة 2015 بلغ معدله (-12.38%) ونموا ضعيفا جدا لها خلال التسعة الأولى من سنة 2016 (0.16%) هذا ما يبين الانكماش القوي لودائع قطاع المحروقات (-49.09%) و (0.16%) على التوالي وتباطؤ معتبر في نمو الودائع خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة النقود الورقية خارج البنوك ضمن الكتلة النقدية من 26.7% سنة 2014 إلى 30% سنة 2015 إلى 32.3% نهاية سنة 2016، بالإضافة إلى انخفاض صافي الموجودات الخارجية من مخزون الاحتياطي من الصرف والمعبر عنه بالدينار بنسبة (-2.28%) سنة 2015 و انخفاض آخر في السنة الموالية 2016 قدر بـ12.94% .

وشهدت السنوات 2017 و 2018 و 2019 نموا كبيرا في واقع الكتلة النقدية بلغ مستويات عالية جدا وذلك نتيجة السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة النابعة من عمليات الإصدار النقدي والانخفاض الصريح في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وبالأخص الدولار والأورو.

المطلب الرابع: علاقة تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف:

يعد الميزان التجاري نوعا من التعاملات الجارية التي تكون أساسا متمثلة في المبادلات التجارية من السلع فإذا شهدت الصادرات السلعية ارتفاعا عن الواردات فيكون هناك فائض في الميزان التجاري، أما في حالة العكس أي تكون الواردات أكبر من الصادرات فنقول أن الميزان في حالة عجز

¹ - يسين سي لا خضر غربي، علاقة سعر الصرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، مرجع سبق ذكره، ص197.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

إذا فالميزان التجاري يمثل صافي الصادرات مع الواردات للدولة، فهو يمثل الفرق بين قيم الصادرات بالعملة المحلية مع قيم الواردات بالعملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة¹

الجدول (7-3): تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف (1990-2000)

الوحدة: الف مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	122.28	2333.59	249.01	239.55	324.34	498.45	740.82	791.77	588.88	840.52	1657.22
الواردات	87.02	139.24	188.55	205.04	340.4	513.2	498.33	501.58	552.36	610.68	690.43

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2018, série n° 102, ONS

لقد مرت الجزائر بالعديد من الأزمات الاقتصادية حاولت من خلالها المحافظة قدر الإمكان على التوازنات الحساسة في العديد من القطاعات، بسن قوانين عديدة داخل المنظومة المصرفية وفي قطاع التجارة الخارجية لأجل النهوض وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وفرض قيود على الواردات، كل هذا راجع الى الجهود الجبارة المبذولة من قبل السلطات المختصة في ذلك، من جهاز يتمثل في سلطة النقد والقرض بإشراف البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى سلطات التجارة وأجهزة الجمارك من فرض قيود على الواردات وتشجيع الصادرات في إطار برنامج خصص لذلك سمي بالبرنامج الإجمالي للصادرات programme général D'exportations وعلى هذا شهد الميزان التجاري انتعاش في الفترة ما بين 1990-2000 وهذا راجع إلى التحسن في أسعار المحروقات وليس إلى لبرنامج المطبق لسنتي 1988 و 1989 حيث من الجدول السابق تتبين الفروق الواضحة بين الصادرات والواردات باستثناء سنتي 1994 و 1995 التي عرفت عجز في الميزان التجاري على غرار السنوات السابقة يقارب (16000 و 14800) الوحدة مليون دج على التوالي، ويرجع هذا العجز إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على التصدير وكذلك نتيجة الإصلاحات والاتفاقات التي أقيمت عليها الحكومة آنذاك مع صندوق النقد الدولي.

مع مطلع سنة 1995 وبعد الاتفاق الجاري مع صندوق النقد الدولي استفادت من اتفاق القرض الموسع بقيمة 116928 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة على زمن قدره ثلاث سنوات²، هذا

¹ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن ، 2004 ، ص ص 124-125.

² - يسين سي لا خضر غربي، المرجع السابق، ص 180

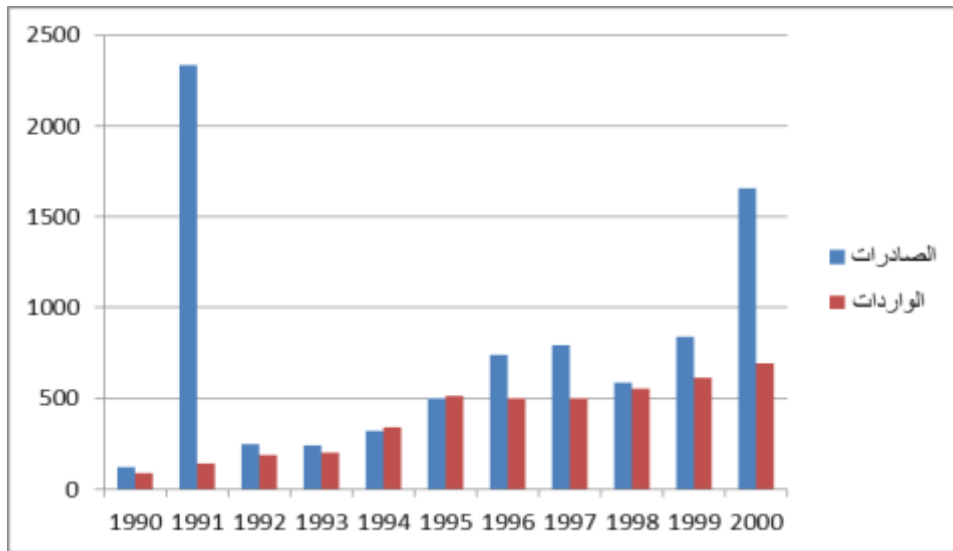
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الأخير ساعد في انتعاش الميزان التجاري بالإضافة إلى التحسن في أسعار البترول الذي أعطى دفعة قوية لعائدات الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات ما يفوق 740.82 ألف مليون دج سنة 1996 مقارنة بقيمة الواردات التي بلغت 498.33 ألف مليون دج من نفس السنة أي وجود فائض يفوق 242 ألف مليون دج، في حين تواصل الارتفاع في قيمة الفائض في الميزان التجاري لسنة 1997 ليصل إلى 290 ألف مليون دج، وما ساعد على ذلك سياسات الانزلاق التدريجي لسعر الصرف المتبعة من قبل بنك الجزائر كآلية من آليات جلب الاستثمار الذي من شأنه إعادة حركية العجلة الاقتصادية والتوجه إلى التصدير وهكذا التحسن في رصيد الميزان التجاري .

لتعرف سنة 2000 منحنى تصاعدي قوي لرصيد ميزان المدفوعات حيث سجلت الصادرات من المحروقات أعلى مستوى لها منذ الاستقلال، وبهذا نجد أن رصيد الميزان التجاري سجل أعلى مستوياته منذ الاستقلال بقيمة 966.79 ألف مليون دج .

والشكل البياني التالي يبين تغيرات كل من الصادرات والواردات للفترة 2000/1990 والفروق الموجودة بينهما

الشكل (1-3) : التمثيل البياني لتغير الصادرات والواردات للفترة 1990-2000



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الجدول رقم(8-3): تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف(2001/2019)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	1480.34	1501.2	1902.05	2337.45	3421.68	3975.85	4191.52	5041.52	3281.82	4247.33
الواردات	764.86	957.04	1047.45	1314.41	1493.65	1502.32	1828.07	2451.73	2716.98	2892.93
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الصادرات	5308.4	5548.33	5144.43	4818.21	3455.04	3212.77	3841.73	4873.55	4275.48	
الواردات	3418.34	3998.37	4360.77	4799.35	5263.97	5409.44	5435.04	5403.01	5004.77	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 1999 إلى 2018 ، مديرية الضرائب لوزارة المالية

يتبين من القراءة الأولية للجدول بأن الفترة التي تلت سنة 2000 كانت كلها تحمل المصطلح (فائض) حتى سنة 2012، وهذا راجع إلى البجوحة المالية التي عرفت الجزائر جراء الارتفاع في أسعار المحروقات وبالنظر إلى اعتماد الجزائر على ما يقارب 97% من صادراتها على المحروقات فأعطى لها الفرصة لكي يرتفع رصيد الميزان التجاري وينتقل من مرحلة العجز والضعف إلى مرحلة الفائض والقوة، ولم يتغير هذا الشأن بالنسبة إلى السنوات التي تلت سنة 2012 بل بقي الحال كما هو عليه ، إلا أن بداية من سنة 2013 شهدت القيمة الإجمالية للصادرات نوعا من التراجع وارتفاع في القيمة الفعلية للواردات، وخاصة ما تعلق بسنة 2014، أي أن العالم شهد هزة ارتدادية لأسعار البترول لم يشهد لها مثيل قرابة ربع قرن أو يزيد على ذلك ، هذا التراجع في الطلب العالمي على البترول أثر بشكل مباشر على الدول المصدر له، وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للبترول فقد تأثرت بشدة نتيجة هذا التراجع في أسعار البترول الذي وصل إلى مستويات متدنية جدا، ساهمت بتراجع ملحوظ في مستويات الصادرات ، والذي بلغ سنة 2014 أدنى مستوى له منذ ما يقارب الثلاث السنوات بمبلغ يقدر بـ 4818.21 ألف مليون دج، وفي المقابل نجد أن قيمة الواردات قاربت قيمة الصادرات وهذا الأمر لم يشهده الميزان التجاري منذ سنة 2002 حيث نجد أن قيمتها بلغت 4799.35 ألف مليون دج، وهو مستوى قريب جدا من مستوى الصادرات لنفس السنة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري سنة 2014 الذي سببه الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول يبين ويؤكد رأي الخبراء والاقتصاديين على هشاشة الاقتصاد الجزائري، وبأن أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات يؤثر بطريقة مباشرة عليه، فقد تراجعت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 82.08% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2011، وهذا ما يؤكد كذلك ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم تنوع الصادرات من غير المحروقات .

وبداية من سنة 2015 شهد الميزان التجاري عجز صارخ وذلك لاستمرار التدهور في أسعار البترول داخل الأسواق الدولية الذي بلغ (53.07 دولار للبرميل) وهو الأدنى منذ ارتفاع اسعار البترول ، فقد أثر هذا بشكل مباشر ومستمر أدى إلى انخفاض صريح في قيمة الصادرات النفطية أي تراجع يقارب 15% مقارنة بسنة 2014 مع تزايد في قيمة الواردات سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، إذا فالعجز واضح من خلال حساب الرصيد الذي يقدر بـ (-1808.93) ، وهذه القيمة من العجز هي بالتقريب القيمة المحققة من الصادرات لسنة 2003، وأكبر من ذلك بالنسبة لسنتي 2001 و 2002 على التوالي.

واستمر العجز لمدة طويلة رافقت معظم السنوات التي تلت سنة 2015 مع تواصل الانخفاض في أسعار البترول والتزايد على طلب المنتجات الأجنبية بمعنى ارتفاع قيمة الواردات، هذا العجز بلغ ذروته سنة 2016 .

المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التنبؤ والتقدير، ولمعرفة ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة أو غير مستقرة لا بد من استعمال اختبار جذر الوحدة الذي يحتوي على ثلاثة اختبارات وهي ADF, PP, KPSS.

وكشف هذه الاختبارات على أن المتغيرات مستقرة هذا ما يسمح لنا بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL.

لهذا سنتحدث في هذا المبحث عن الإستقرارية وجذر الوحدة، التكامل المشترك وأهم اختباره، ومنهجية ARDL.

المطلب الأول: الإستقرارية واختبار جذر الوحدة.

تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن ومتوسطها وتباينها غير مستقرين، لهذا سنعرض في هذا المبحث الإستقرارية واختبار جذر الوحدة.

أولاً: الإستقرارية

1- تعريف السلسلة الزمنية: (Time Séries)

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات (observation) المتتالية التي تقع مع الزمن بشكل متتابع ومن الأمثلة عليها البيانات اليومية، أو الأسبوعية، أو الشهرية أو السنوية التي يمكن رصدها عن ظاهرة ما قابلة للملاحظة والقياس.

ونقول عن السلسلة أنها غير مستقرة إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو هبوط ويعتمد على اتجاه زمني، وتعرف بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن.¹

¹ - مداني حسيبة، " أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 316

2- مركبات السلاسل الزمنية:

يتم تصنيفها إلى أربع مركبات¹:

مركبة الاتجاه العام: هي مركبة تشير إلى التغيرات التي تعكس مسار تطور الظاهرة المدروسة عبر الزمن، وهي تعطي فكرة واضحة عن تزايد أو تناقص السلسلة الزمنية، بغض النظر عن جميع الانحرافات أو التقلبات.

المركبة الموسمية: هي تغيرات نمطية تحدث في تتابع متسق على فترات زمنية معينة وهذا التغير له طبيعة دورية تكون دوراته المتكررة ذات مدة زمنية قصيرة نسبياً.

المركبة الدورية: هي حركات طويلة الأمد تمثل الارتفاعات المتكررة والهبوط المتكرر النشاط أو ظاهرة ما.

المركبة العرضية: هي مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي على الظاهرة ولا يمكن التنبؤ بحدوثها أو تحديد مقدارها حيث لا تتبع قاعدة أو قانون.

3- شروط الإستقرارية: السلسلة المستقرة هي السلسلة التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية وتكون مستقرة إذا توفرت فيها الشروط التالية²:

$$\mu = E(X_t)$$

$$\sigma^2 = VAR(X_t)$$

ثبوت قيمة التباين: يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير

$$y_k = (y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)$$

ثانياً: جذر الوحدة

عادة ما تكون السلاسل غير مستقرة ولكن للحصول على نتائج دقيقة يتطلب الأمر تحويلها إلى سلاسل مستقرة وللكشف عن ذلك نستعمل اختبار جذر الوحدة.

¹ - شبيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، الأردن، دار الحامد، 2012، ص ص 196-199

² - حسن علي عبد الزهراء " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013، ص 177

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

يعتبر من أهم الاختبارات الذي يكشف عن استقراره السلسلة والذي يؤدي إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغيرة من متغيرات الدراسة في الفترة الزمنية محل الدراسة للتأكد من إستقراريتها ورتبة تكاملها.

تعتمد هذه الطريقة على أخذ الفروقات بين قيم السلسلة، فإذا استقرت السلسلة عند أخذ الفرق الأول فإنها تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الثاني فإنها تعتبر متكاملة من الدرجة الثانية أي الرتبة الثانية $I(2)$.

وبصفة عامة فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة p أي $I(p)$ إذا استقرت بعد أخذ الفرق p ، أما إذا استقرت عند قيمتها الأصلية فتعتبر متكاملة من الدرجة الصفر.¹

2- اختبارات جذر الوحدة: من أهم اختبارات مايلي :

1-2- اختبار ديكي-فولر الموسع Augmented Dikey Fuller Test (ADF)².

في هذا الاختبار يمكن التعامل مع حالة الارتباط المتسلسل المحتمل في مقدار الخطأ u_t عن طريق إضافة فروق الفترات الزمنية المتأخرة إلى المتغير (السلسلة) المنحدر عليه.

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استعمالاً للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص فرض العدم $H_0: \psi = 0$ في العلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \psi y_{t-1} + \mu_t$$

والذي يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة، في مقابل الفرض البديل $H_1: \psi < 0$ والذي يعني استقرارها. و قد أضاف كل من ديكي و فويلر (1981) إلى الطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطعة واتجاه عام بالإضافة إلى عدد مناسب من الفروق من الدرجة الأولى وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لتظهر في الأخير على شكل جملة مكونة من ثلاثة معادلات على النحو التالي:

¹ - رحمانى العربي، " أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017، ص 79.

² - شبيب هناء سعد، " العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي-دراسة قياسية لحالة العراق من 2000-2013"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 37، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص 30

$$\left\{ \begin{array}{l} \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (4) \\ \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + c + \mu_t \dots \dots \dots (5) \\ \Delta y_t = \psi y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + c + bt + \mu_t \dots \dots \dots (6) \end{array} \right.$$

ولإجراء هذا الاختبار يستوجب حساب إحصائية ديكي - فويلر τ لكل من النماذج الثلاثة السابقة من العلاقة التالية:

$$\tau = \frac{\hat{\psi}}{SE(\hat{\psi})}$$

فإذا تبين أن $\tau \geq \tau_c$ (أي القيمة المحسوبة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية) فإنه يتم قبول الفرضية H_0 أي: أن السلسلة تحوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

2-2- اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron Test

توزيع اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع مبني الافتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائياً ويتضمن تباين ثابت لذلك في طريقة ديكي فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. فيليبس وبيرون سنة 1988 طور تعميم لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ.

إن هذه الطريقة هي تعديل لإحصاء t لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ، ويعتبر هذا الأخير اختباراً غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر، بحيث يسمح لنا بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء¹

ويتطلب هذا الاختبار تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a + BY_{t-1} + u_t$$

واتخاذ القرار يكون مشابهاً لخطوات اختبار (ADF)، وتستخدم القيم الحرجة نفسها للاختبارين، لأن الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط²

¹ -Bourbonnais Régis "Econométrie". 10^e edition. Paris. France. DUNOD, 2018, p269

² - شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2-3- إختبار كبس (Kpss Test)

اقترح هذا الاختبار عام (1992) من قبل (Kwiatkowski;Philips;Schmidt;Shin) وهو اختبار يستخدم مضاعف لاغرانج (LM) لإختبار فرضية العدم، التي تنص على سكون السلسلة الزمنية خلافا للاختبارين (ADF) و (PP) السابقين، إذا هو يعالج أوجه الضعف في الاختبارين وذلك في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية¹ ، ويقوم إختبار kpss على المراحل التالية²:

$$s_t^2 = \sum_{i=1}^t e_i \quad \checkmark \text{ تقدير المجموع الجزئي للبواقي}$$

$$s_1^2 \quad \checkmark \text{ نقدر التباين طويل الأجل}$$

$$LM = \frac{1}{s_1^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^n s_t^2}{n^2} \quad \checkmark \text{ نحسب إحصائية إختبار kpss من العلاقة}$$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف kpss، نقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية أصغر من القيمة الحرجة

المطلب الثاني: التكامل المشترك واختباراته

بعد دراسة الإستقرارية ورتبة السلاسل الزمنية يتم البحث عن التكامل المشترك بين المتغيرات إيجاد العلاقة بينها، وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر إجراء مجموعة من الاختبارات.

أولاً: تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك على أنه علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في أن تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة صفر³

¹ Bourbonnais Régis, opcit,p 270.

² - شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، ص 213.

³ - عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الإسكندرية. ، الدار الجامعية، 2004، ص 670

اختبارات التكامل المشترك

من أهم اختبارات التكامل المشترك ما يلي:

1 - اختبار أنجل-جرانجر (Engel-Granger)

اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة أنحدار y بالنسبة ل x وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الأنحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى $I(0)$ فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين¹.

ويتم هذا الاختبار وفق خطوتين²:

أولاً يتم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية، فإذا وجدنا أن السلسلة غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند أخذ الفرق الأول أو الثاني، وتكون متكاملة من نفس الرتبة، فنقوم بتقدير الصيغة التالية (والتي تسمى أيضا بمعادلة الأنحدار المشترك) باستعمال طريقة المربعات الصغرى :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

ثانياً نقوم باختبار سكون البواقي e_t وذلك باستعمال احد الاختبارات (ADF) (PP) أو كلاهما

فان دلت الاختبارات على سكون سلسلة البواقي في المستوى $I(0)$ فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين السلسلتين ونستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يجعل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

2- اختبار جوهانسن وجسيليون : اقترح كل من (Johansen and Juselius) عام (1990) طريقة

جديدة تعتمد على طريقة الامكان الأعظم، ويمتاز هذا الاختبار على اختبار Engle و Grenger للتكامل المشترك كونه يتناسب مع العينات الصغيرة، وامكانية استخدامه عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك:

¹ -بوشة يحي، عدوكة لخضر، " محددات البطالة في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 2، جامعة الخليلي اليابس، سيدي بلعباس، 2016، ص 74.

² -عطية عبد القادر، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 688.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

تمكننا هذه الطريقة من معرفة العدد الكلي لمتجهات التكامل المشترك (عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات). و يعتمد هذا المنهج على طريقة الإمكانية العظمى لتقدير عدد المتجهات المتكاملة في نموذج (VAR(k)) الذي يحوي على سلاسل زمنية مستقرة ويكتب على النحو التالي¹:

$$\Delta X_t = \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta X_{t-k+1} + \Pi X_{t-k} + C + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : يمثل الفروق من الدرجة الأولى، و X_t : يمثل متجه يحتوي على متغيرات الدراسة، و C : متجه من الثوابت، و ε_t يمثل متجه بواقي التقدير والذي يتبع التوزيع الطبيعي، و k يمثل عدد الفجوات الزمنية المدرجة في النموذج.

ويحتوي Γ_i حيث $\Gamma_i = (I - \phi_1 - \phi_2 - \dots - \phi_i)$ على معلمات المصفوفة في المدى القصير، كما تحتوي المصفوفة Π على معلومات عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متجه المتغيرات محل الدراسة.

وحسب منهج يوهانس فان المصفوفة Π يمكن كتابتها على النحو التالي: $\Pi = \alpha\beta'$ ، حيث β تمثل متجهات التكامل المشترك r

و α مصفوفة تحتوي على سرع التعديل نحو التوازن من اجل كل شعاع للتكامل المشترك. وقد استعمل يوهانس أسلوب الإمكانية العظمى لتقدير α و β وتحديد اختبارين للكشف عن وجود وعدد متجهات التكامل المشترك. الأول اختبار الأثر، ويأخذ الصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

ويتم رفض فرضية العدم عندما يتبين أن λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة عند مستوى دلالة معين. والاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم H_0 بان عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r ، في مقابل الفرض البديل H_1 بان عددها يساوي $r+1$.

وثاني اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues TEST والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

¹ Asterion.D, Stephen G, " **Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Mycroft Reviesd**", First edition, Palgrave Macmillan, London,2011,p 374.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

ويتم رفض فرض العدم في حالة ما إذا تبين أن λ_{max} المحسوبة أكبر من القيمة المحدولة وذلك عند مستوى دلالة معين.

منهجية ARDL واختباراتها

تعتبر منهجية ARDL المبنية على نموذج VECM و Bounds Test من أهم الطرق الحديثة للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)¹

هي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، وكل من Prsaeran et Al (2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة $I(2)$ الثانية¹. وتتميز هذه المنهجية بأن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة. كما أن استخدامها يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ومن خلال التعريف نستطيع القول بأن نموذج (ARDL) يتميز بعدة خصائص منها:

- ✓ يستلزم اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها في المستوى أو الدرجة الأولى أو كلاهما، بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.
- ✓ إمكانية التقدير في الأجلين القصير والطويل الأجل في نفس الوقت.
- ✓ في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا تكوم نتائج تقديره دقيقة، فضلا عن بساطة النموذج
- ✓ التمييز بين المتغيرات التابعة والمسرة في النموذج، كما يساعد على التخلص من مشاكل التقدير

¹ - دهماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، 2013، ص 16.

ثانياً: أهم إختبارات ARDL

يعتبر نموذج VECM و Bounds Test من أهم إختبارات ARDL الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

1- نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Vectors Error Correction Model

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتاً عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية، ويعبر هذا النموذج عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل¹.

ليكن نموذج VAR(2):

$$X_t = A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \varepsilon_t.$$

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \\ X_{3t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \\ X_{3t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_{14} & a_{15} & a_{16} \\ a_{24} & a_{25} & a_{26} \\ a_{34} & a_{35} & a_{36} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \\ X_{3t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \end{pmatrix}$$

حيث:

X_t : يمثل شعاع مكون من المتغيرات (X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

يمكن الحصول على نموذج VECM انطلاقاً من العلاقة السابقة بعد إجراء العمليات التالية:

$$X_t - X_{t-1} = A_1 X_{t-1} - X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + A_2 X_{t-2} - A_2 X_{t-2} + \varepsilon_t.$$

$$\Delta X_t = (A_1 - I)X_{t-1} - A_2(X_{t-1} - X_{t-2}) + A_2 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = B\Delta X_{t-1} + \Pi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبصفة عامة وفي حالة VAR(p):

$$X_t = A_1 X_{t-1} + \dots + A_n X_{t-p} + \varepsilon_t.$$

حيث: $\varepsilon_t \sim (0, \sigma_\varepsilon)$

¹ عثمانى الهادي، هيشر أحمد التيجاني، " إختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974-2012)، مجلة الدراسات القياسية الكمية، العدد الأول، جامعة الجيلالي اليابس، 2015، ص 66.

فان نموذج VECM يكتب على الشكل التالي:

$$\Delta X_t = B_1 \Delta X_{t-1} + \dots + B_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \Pi X_{t-1} + \varepsilon_t.$$

طريقة إختبار الحدود (Bounds Testing)

هو منهج حديث يستعمل لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM)، ويكون بحساب قيمة إحصاءة (F) وفق الصيغة التالية:¹

$$F = \frac{(SSR - SSE) / M}{SSE / (n - k)}$$

السببية حسب مفهوم غرنجر Granger :

حسب مفهوم غرنجر للسببية فانه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضية. ويشتمل اختيار غرنجر على تقدير الزوج التالي من الانحدارات²:

$$Y_t = c_1 + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^m \beta_j X_{t-j} + \mu_{1t}.$$

$$X_t = c_2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^q \delta_j Y_{t-j} + \mu_{2t}$$

ويمكن تمييز أربع حالات³:

1- سببية أحادية الاتجاه من X_t نحو Y_t : وهذا يعني أن معاملات المتغير X_t المبطل في المعادلة 1 تختلف إحصائياً عن 0 أي $\left(\sum_{j=1}^m \beta_j \neq 0 \right)$ ، ومعلمات المتغير Y_t المبطل في المعادلة 2 لا تختلف إحصائياً عن 0 أي $\left(\sum_{j=1}^q \delta_j = 0 \right)$.

¹ دحماني محمد ادريوش، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطنة"، مرجع سابق، ص 18

² شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 277.

³ Bourbonnais Régis, opcit, p 316

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

2- سببية أحادية الاتجاه من Y_t نحو X_t : وهذا يعني أن معاملات المتغير X_t المبطل في المعادلة 1 لا تختلف إحصائياً عن 0 أي $\left(\sum_{j=1}^m \beta_j = 0\right)$ ، ومعلمات المتغير Y_t المبطل في المعادلة 2 تختلف إحصائياً عن 0 أي $\left(\sum_{j=1}^q \delta_j \neq 0\right)$

3- تغذية استرجاعية أي X_t يسبب Y_t ، و Y_t يسبب X_t : وبمعنى هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطلين في المعادلتين 1 و 2 تختلف إحصائياً عن 0.

4- لا توجد سببية بين المتغيرين X_t و Y_t : وبمعنى هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطلين في المعادلتين 1 و 2 لا تختلف إحصائياً عن 0.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

المبحث الثالث: تقديم النماذج المستخدمة ومنهجية التحليل القياسي

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات

الفترة الزمنية للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على البيانات من العام 1990 إلى غاية العام 2019، وستكون هذه الدراسة على

فترتين:

الفترة الأولى من العام 1990 وحتى العام 2019 باستعمال متغيري سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، ومتغيرة الإيرادات البترولية

الفترة الثانية من العام 2003 وحتى العام 2019، وذلك باستعمال كل من متغيري سعر الصرف مقابل الأورو (بداية تعامل الجزائر بالأورو)، وسعر الصرف مقابل الدولار، إضافة إلى متغيرات أخرى تتأثر بتغير أسعار الصرف (الناتج الداخلي الخام، عرض النقود، الإيرادات البترولية، الصادرات والواردات، سعر الفائدة)

أولاً: تعريف المتغيرات

من خلال هذه الدراسة سنستخدم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والتي تم اختيارها بناء على النظريات الاقتصادية، وبالاعتماد على الدراسات السابقة، ومن أجل تحليل هذه المتغيرات والربط بينها تم استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، ومنهجية متجهات تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، إضافة إلى نماذج تحليل المسار والمعادلات البنائية (SEM)، وقمنا بعملية النمذجة باستخدام البرمجيات الإحصائية الخاصة بكل طريقة وهي برمجية (EViews)، وبرمجية (AMOS)، وتتمثل المتغيرات الداخلة في الدراسة كمايلي:

TCD : سعر صرف الدينار مقابل الدولار

TCE : سعر صرف الدينار مقابل الأورو

FP: الإيرادات البترولية

PIB: الناتج الداخلي الخام

M2 : الكتلة النقدية

IMP: الواردات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

EXP: الصادرات

TB: سعر الفائدة

INF: التضخم

ثانيا: مصادر البيانات

تحصل الباحث على البيانات من عدة مصادر متمثلة بالتقارير والنشرات الشهرية والسنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر وهي بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، و المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES).

ثالثا: اختبار جذر الوحدة لدراسة استقراره السلاسل الزمنية

بعد الاستقرار شرطا أساسيا من أجل الوصول إلى نتائج سليمة وغير زائفة، والحكم على منطقية العلاقة بين المتغيرات، ويتم ذلك من اختبار جذر الوحدة، والذي يحدد لنا خاصية استقرارية السلاسل، أيضا لاعتباره مرحلة مهمة في دراسة التكامل المشترك وتوجد عدة اختبارات تستعمل لهذا الغرض، ولعل من أهمها وأكثرها استخداما اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller Test)، واختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test)، ويتم الحكم على استقرار السلاسل من خلال مقارنة القيمة الجدولية مع قيمة (ت) المحسوبة، فإذا كانت الجدولية أكبر من المحسوبة فإن ذلك يعني عدم استقرارية السلسلة والعكس صحيح، وبين الجدول رقم () نتائج اختبار ADF و PP للاستقرارية:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الجدول رقم (9-3): إختبار ADF و PP للاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>		FP	TCD	<u>At Level</u>		FP	TCD
With Constant	t-Statistic	-1.4846	-1.2602	With Constant	t-Statistic	-1.5109	-1.2672
	Prob.	0.5270	0.6340		Prob.	0.5140	0.6308
		n0	n0			n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5244	-1.9124	With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5480	-3.3602
	Prob.	0.7974	0.6224		Prob.	0.7885	0.0818
		n0	n0			n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2919	1.9808	Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3373	2.7434
	Prob.	0.5719	0.9864		Prob.	0.5549	0.9977
		n0	n0			n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(FP)	d(TCD)	<u>At First Difference</u>		d(FP)	d(TCD)
With Constant	t-Statistic	-5.7171	-3.8053	With Constant	t-Statistic	-5.7171	-3.8388
	Prob.	0.0001	0.0076		Prob.	0.0001	0.0070
		***	***			***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7840	-3.7192	With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7375	-3.7555
	Prob.	0.0003	0.0376		Prob.	0.0004	0.0348
		***	**			***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7241	-3.0963	Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7219	-3.1308
	Prob.	0.0000	0.0032		Prob.	0.0000	0.0029
		***	***			***	***

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews

وتشير الاختصارات في الجدول إلى:

FP: الإيرادات البترولية

TCD: سعر صرف الدينار مقابل الدولار

من الجدول أعلاه، ومن خلال نتائج اختبار (ADF)، يتضح أن كل من سلسلة الإيرادات البترولية وسلسلة سعر الصرف غير مستقرتين في المستوى وذلك لاحتوائهما على جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5%، في حين نجد أن كلتا السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5%، أما بالنسبة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

لاختبار (P.P) فقد أظهرت النتائج أيضا عدم استقرارية السلسلتين (FP) و (TCD) في المستوى وذلك لاحتوائهما على جذر وحدة عند مستوى معنوية 5% ، لذلك تم أخذ الفرق الأول للسلسلتين ليتضح أنهما مستقرين عند مستوى المعنوية 5% وعليه نستنتج أن المتغيرين مستقرين عند الفرق الأول، ونقول أنهما متكاملين من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ومنه نتقل لدراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

01- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johanson-Cointegration Test

يعرف التكامل المشترك على أنه علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في أن تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة صفر، ومن بين الاختبارات المستعملة لتحديد التكامل المشترك نجد منهجية جوهانسون (Johanson)، والتي تستعمل في حالة النماذج البسيطة والمتعددة، ولكن قبل القيام باختبار التكامل المشترك سنحدد أولا درجة التأخير المثلى:

أ- تحديد درجة التأخير المثلى: يكون تحديد درجة التأخير المثلى بالاعتماد على المعيارين Akaike و Schwartz ، وبعد القيام بعملية الاختبار جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول: (10-3): تحديد درجة التأخير المثلى

درجة التأخير	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-349.8399	NA	7.14e+08	26.06221	26.15820	26.09076
1	-288.3473	109.3201*	10115652*	21.80351*	22.09147*	21.88913*
2	-285.8053	4.142545	11346238	21.91150	22.39144	22.05422
3	-282.4717	4.938667	12107469	21.96087	22.63278	22.16066

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، نجد أن درجة التأخير المثلى هي الواحد $P=1$ ، وذلك بناء على القيم المعيارية لكل الاختبارات.

ب- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

بالاعتماد على نتائج جذر الوحدة والتي خلصت إلى أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة الأولى $I(1)$ ، وأن درجة التأخير المثلى $P=1$ سنقوم باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، والذي يقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل بين السلسلتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول: (11-3): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

اختبار الأثر λ trace				
عدد متجهات التكامل	الجذر لكامن	إحصائية الأثر	القيم الحرجة	Prob
None	0.161351	6.276233	15.49471	0.6629
At most 1	0.047045	1.349258	3.841466	0.2454
اختبار القيمة المميزة العظمى λ MAX				
عدد متجهات التكامل	الجذر لكامن	القيمة العظمى	القيم الحرجة	Prob
None	0.161351	4.926975	14.26460	0.7510
At most 1	0.047045	1.349258	3.841466	0.2454

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ من نتائج اختبار الأثر أن القيم الاحتمالية أقل من القيم الجدولية في الحالتين وذلك عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل فرض العدم، ونقول أنه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أما اختبار القيم المميزة العظمى فهو الأخر قيمته الاحتمالية عند الصنفين الأول والثاني أقل من الجدولية، وعليه نقبل فرض العدم وعليه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ومنه نستطيع القول بأنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات البترولية وسعر الصرف. لذا سنكتفي بدراسة العلاقة قصيرة الأجل بينهما باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR).

ج- اختبار سببية قرانجر The Granger causality test

إن اختبار التكامل المشترك يوضح بان هناك على الأقل علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة، ولكنه لا يحدد اتجاه السببية بين المتغيرين ولذلك من أجل تحديد اتجاه السببية بدقة نلجأ إلى اختبار السببية بين المتغيرين حيث أن إظهار العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يوفر مجموعة من عناصر تؤدي إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية من الناحية العملية ، تعد "المعرفة السببية" ضرورية لصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، ومعرفة معنى السببية لا يقل أهمية عن إبراز صلة بين المتغيرات الاقتصادية، ونجد عدة طرق

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

لاختبار السببية منها اختبار سببية قرانجر والذي يستخدم في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ونقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى ، وعليه بعد قيامنا بعملية الاختبار للسلسلتين المستقرتين تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (12-3): اختبار سببية قرانجر بين الإيرادات البترولية وسعر الصرف

اختبار قرانجر (F_{cal} Granger)	الفرضيات
4.35608 (0.0255)	Dtcd لا يسبب Dfr
0.38393 (0.6857)	Dtcd لا يسبب Dfr

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال نتائج اختبار سببية قرانجر في الجدول أعلاه، نقارن القيمة الاحتمالية بمستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية في الفرضية الأولى، يعني أن سعر الصرف يفسر الإيرادات، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من سعر الصرف باتجاه الإيرادات البترولية، في حين نقبل الفرضية الصفرية في الفرضية الثانية، أي أنه لا توجد علاقة سببية من الإيرادات نحو سعر الصرف، وبالتالي نقول أن لا توجد حلقة رجعية.

د- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

بعد دراسة استقرارية السلاسل، والتأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، قمنا بتقدير نموذج VAR ، وذلك باستعمال درجة التأخير المثلى المتحصل عليها سابقا (P=1)، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

Vector Autoregression Estimates		
Date: 09/25/20 Time: 12:57		
Sample (adjusted): 1992 2019		
Included observations: 28 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DFP	DTCD
DFP(-1)	0.832255 (0.09737) [8.54734]	6.27E-05 (0.00097) [0.06432]
DTCD(-1)	4.182485 (4.88424) [0.85632]	0.948407 (0.04887) [19.4073]
C	85.00849 (289.187)	7.166049 (2.89341)
R-squared	0.824854	0.955880
Adj. R-squared	0.811381	0.952486
Sum sq. resid	8251800.	826.0598
S.E. equation	563.3622	5.636624
F-statistic	61.22365	281.6525
Log likelihood	-223.2496	-89.71510
Akaike AIC	15.60342	6.394145
Schwarz SC	15.74486	6.535589
Mean dependent	1821.959	71.03345
S.D. dependent	1297.164	25.85890

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews

انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن كتابة النموذج الاقتصادي بالشكل التالي:

$$DFP = 0.832254989938 * DFP(-1) + 4.18248452377 * DTCD(-1) + 85.0084921991$$

-اختبار معنوية النموذج

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة نموذج الدراسة كالتالي:

-التقييم الاحصائي:

من خلال اختبار فيشر $F-FISHER$ جد أن إحصائية F المحسوبة أكبر من إحصائية F

المجدولة مما يدل على معنوية النموذج ككل عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أي أن سعر الصرف يؤثر في

الإيرادات البترولية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

أما فيما يخص معامل التحديد يمثل $R^2 = 0.8249$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن سعر الصرف يفسر 82.49% من الإيرادات البترولية.

-التقييم الاقتصادي

بناءً على نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يتضح لنا بأن إشارة سعر الصرف جاءت إشارته موجبة، وهذا يعني أنه معنوي اقتصادياً، وذلك لتطابقه مع النظرية الاقتصادية، إذ إن ارتفاع قيمة سعر الصرف يقابله ارتفاع في الإيرادات البترولية، أي أن زيادة بـ 1% من سعر الصرف يقابلها زيادة بـ 4.18% في الإيرادات البترولية.

-إختبار النموذج قياسياً

بعد اختبار النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، سنختبر النموذج من الناحية القياسية لمعرفة مدى ملائمة وانسجام هذا النموذج المقدر.

-اختبار استقرار النموذج

لفحص مدى استقرار النموذج تم توظيف اختبار L'inverse des racines associées ، وطبقاً لهذا الاختبار فإن نتائج الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار:

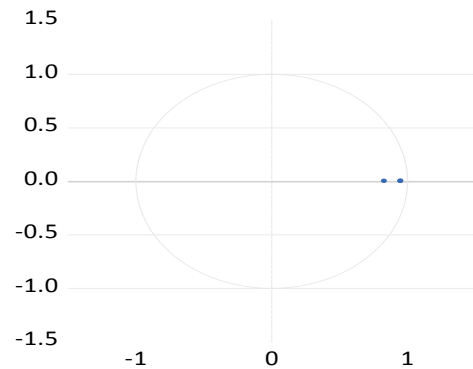
الشكل (2-3): اختبار استقرار النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables : DFP DTCD
Exogenous variables : C
Lag specification : 1 1
Date : 09/25/20 Time : 20 :03

Root	Modulus
0.950621	0.950621
0.830041	0.830041

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المعاملات أقل من الواحد، كما أن كل النقاط جاءت داخل دائرة الجذور، وبالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

-اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي وباستعمال اختبار (Jarque- Bera)، وجدنا أن قيمة الاختبار تساوي إلى 3.69 وهي غير معنوية عند 5%. وهذا يدعم فرض أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (3-14): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.406993	2	0.3001
2	1.285221	2	0.5259
Joint	3.692213	4	0.4493

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

-اختبار عدم ثبات التباين

من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاحصائية (chi-sq) أكبر من قيم معنوية عند 5%، وعليه نقبل فرض العدم التي تفيد بثبات تباين الخطأ، أي أن النموذج يخلو من مشكل عدم تجانس التباين.

جدول (3-15): اختبار عدم ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date: 09/25/20 Time: 21:33		
Sample: 1990 2019		
Included observations: 29		
Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
17.01278	12	0.1491

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

-تحليل مكونات التباين

نستخدم تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ، والذي يقسم بين خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، وخطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج الانحدار الذاتي VAR. أي أنه يعطي لنا قيمة التغير في المتغير الهدف، والذي يرتبط بالتغير في المتغير نفسه، وقيمة التغير في المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج.

جدول (16-3): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of DTCD:			
Period	S.E.	DFP	DTCD
1	5.636624	28.39796	71.60204
2	7.755603	28.16003	71.83997
3	9.248434	27.94954	72.05046
4	10.40525	27.76321	72.23679
5	11.34265	27.59814	72.40186
6	12.12245	27.45181	72.54819
7	12.78247	27.32201	72.67799
8	13.34800	27.20678	72.79322
9	13.83702	27.10441	72.89559
10	14.26287	27.01341	72.98659

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

الجدول (17-3): نتائج تفكيك التباين

Variance Decomposition of DFP:			
Period	S.E.	DFP	DTCD
1	563.3622	100.0000	0.000000
2	725.2466	99.92434	0.075659
3	814.0395	99.74953	0.250470
4	867.2211	99.47915	0.520849
5	900.3612	99.12197	0.878034
6	921.5636	98.69085	1.309147
7	935.4800	98.20134	1.798657
8	944.9110	97.67004	2.329964
9	951.5794	97.11318	2.886821
10	956.5525	96.54557	3.454425

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا بأن التغير في الإيرادات البترولية للفترة الأولى تعود للمتغير نفسه (100٪)، بينما يلاحظ تناقص بسيط خلال الفترات العشر اللاحقة، حيث نلاحظ في الفترة السابعة أن متغير الإيرادات البترولية يفسر 98.20٪ بصدمات المتغير نفسه، ويفسر 1.79٪ منها بصدمات متغير سعر الصرف، ويستمر هذا التناقص إلى غاية الفترة العاشرة حيث يفسر التغير بـ 96.54٪ بصدمات المتغير نفسه، و3.45٪ بصدمات متغير سعر الصرف.

كما نلاحظ أن الصدمات الناجمة عن جانب سعر الصرف تفسر 71.6٪ من أخطاء التباين المتوقعة، ويساهم متغير الإيرادات البترولية بـ 28.4٪ في تفسير تباين خطأ التباين، وتبقى الصدمات من

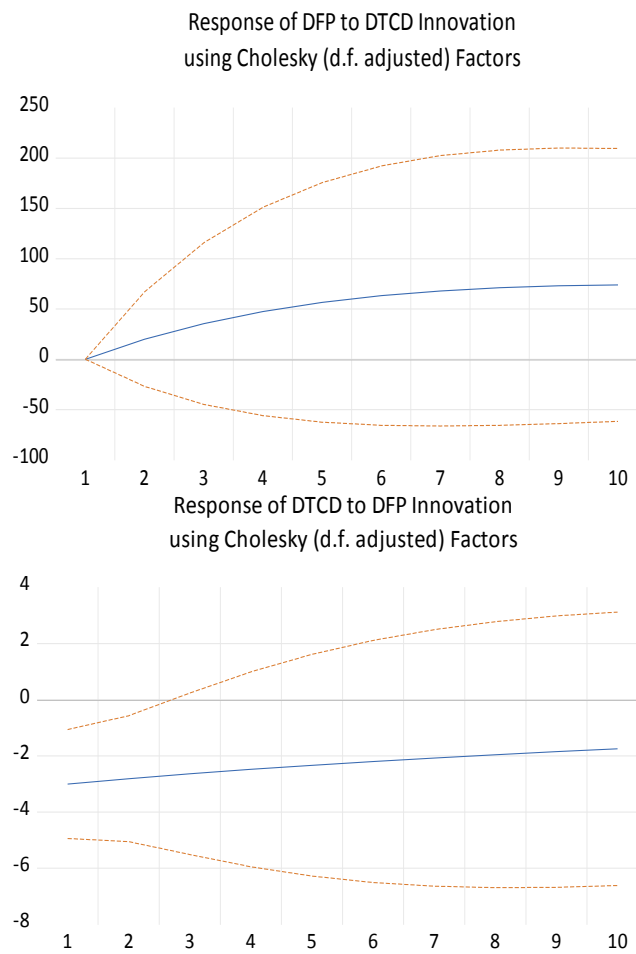
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

جانب سعر الصرف تقريبا ثابتة وتذبذب حول 72٪، ونفس القيمة بالنسبة للإيرادات البترولية، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لتستمر خلال كل السنوات الموالية

- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

ويقصد بها مدى استجابة المتغيرات الداخلة في النموذج للصدمات التي قد يتعرض لها هذا النموذج، حيث ان هذا الاختبار يبين قدرة المتغيرات على تفسير بعضها البعض وذلك من خلال معرفة نسبة تأثير الصدمات في متغير ما على باقي المتغيرات، وبالنسبة لدراستنا تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (3-3): دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews

من خلال الشكل رقم (3-3): والذي يبين استجابة المتغير الإيرادات البترولية (FP) لصدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد على متغير سعر صرف الدولار (TCD)، نلاحظ تسجيل أثر استجابة موجب على طول الفترات، فإن حدوث صدمة ايجابية واحدة على مستوى سعر الصرف سيكون لها أثر معنوي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وإيجابي على الإيرادات البترولية، حيث يبدأ بالارتفاع تدريجيا انطلاقا من الفترة الأولى إلى غاية الفترة السادسة أين نلاحظ استقرار على باقي الفترة.

كما يبين الشكل استجابة ردة الفعل لسعر الصرف لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإيرادات البترولية، حيث يتضح بان أثر الإيرادات البترولية لها أثر سلبي على سعر الصرف من بداية الفترة إلى نهايتها بتحسن طفيف في نهاية الفترة، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في الإيرادات البترولية تؤثر سلبا على سعر الصرف في كل فترة الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة أثر أسعار الصرف على الميزان التجاري

سنقوم في هذا المطلب باستعمال متغيرات سعر صرف الدولار ومتغيرة سعر صرف الأورو إضافة إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري لفترة 2003-2019، وذلك بسبب أن الأورو كانت بداية التعامل معه عام 2003.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل

لا بد لنا بداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كما تطرقنا له سابقا، حيث بينا الأساس النظري لاختبارات جذر الوحدة، وقلنا أن هناك عدة اختبارات، غير أننا في سننعمد في هذه المرحلة على اختبار فيليبس- بيرون PP، وذلك بسبب صغر حجم العينة، والذي يكون مناسباً في هذه الحالات.

اختبار فيليبس- بيرون PP :

يعتمد هذا الاختبار على ثلاث معادلات كما هو وارد في المبحث الثاني لهذا الفصل، ويبين الجدول

التالي نتائج اختبار PP لجذر الوحدة:

الجدول (18-3): نتائج اختبار PP لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<u>At Level</u>				
		BC	TCD	TCE
With Constant	t-Statistic	-1.0915	0.6933	0.7032
	Prob.	0.6919	0.9877	0.9880
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2903	-1.7334	-1.4295
	Prob.	0.4151	0.6881	0.8104
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1899	1.8420	3.3011
	Prob.	0.2038	0.9789	0.9990
<u>At First Difference</u>				
		d(BC)	d(TCD)	d(TCE)
With Constant	t-Statistic	-3.1382	-3.2023	-3.9158
	Prob.	0.0452	0.0403	0.0108
		**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0606	-4.2901	-4.4705
	Prob.	0.1498	0.0208	0.0154
		n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2112	-2.6944	-2.7305
	Prob.	0.0034	0.0108	0.0100
		***	**	***

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews

من خلال الجدول أعلاه نستنتج بأن كل من متغيرات BC (الميزان التجاري)، TCD (سعر صرف الدولار)، و TCE (سعر صرف الأورو) غير مستقرة (لها جذر وحدة) في المستوى، وتستقر عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج

لا بد لنا قبل الشروع بإجراء التكامل المشترك من تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، ونفترض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى فترتين، والجدول التالي يبين النتائج الاحصائية لفترات الإبطاء المختلفة:

الجدول (19-3): تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BC TCD TCE						
Exogenous variables: C						
Date: 10/10/20 Time: 19:34						
Sample: 2003 2019						
Included observations: 15						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-229.5539	NA	5.88e+09	31.00719	31.14880	31.00568
1	-197.1535	47.52064*	2.70e+08	27.66453*	28.45357*	27.88109
2	-186.4839	11.38082	2.62e+08*	27.88713	28.65580	27.65397*

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن عدد فترات الإبطاء المثلى وفق معايير (SC و AIC) يساوي فترة واحدة، وسيتم العمل وفق هذه النتيجة.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك

كما بينا في المبحث الثاني فإنه وعلى الرغم من تعدد اختبارات التكامل المشترك إلا أننا سنعتمد على اختبار جوهانسون، وذلك من أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، باستخدام كل من اختبائي الأثر والإمكانية العظمى، حيث تجري اختبار جوهانسون للتكامل المشترك باستعمال فترة إبطاء واحدة، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الجدول (20-3): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

λ trace اختبار الأثر				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	إحصائية الأثر	القيم الحرجة	Prob
None *	0.760646	35.02994	29.79707	0.0114
At most 1	0.402451	13.58276	15.49471	0.0951
At most 2 *	0.323348	5.858972	3.841466	0.0155
λ MAX اختبار القيمة المميزة العظمى				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	القيمة العظمى	القيم الحرجة	Prob
None *	0.760646	21.44718	21.13162	0.0452
At most 1	0.402451	7.723792	14.26460	0.4075
At most 2 *	0.323348	5.858972	3.841466	0.0155

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الجدول أعلاه نستنتج بأنه يوجد على الأقل متجه للتكامل المشترك في النموذج، ولكن على الرغم من أن الاختبار يبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل) إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة، وعليه من أجل تحديد هذه العلاقة نلجأ إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates			
Date: 10/10/20 Time: 20:57			
Sample (adjusted): 2006 2019			
Included observations: 14 after adjustments			
Error Correction:	D(DBC)	Standard errors	t-statistics
CointEq1	-0.946937	0.40297	-2.34990
D(DBC(-1))	0.020396	0.32641	0.06249
D(DTCD(-1))	18.76949	47.0021	0.39933
D(DTCE(-1))	-61.91969	99.6766	-0.62121
C	-49.88557	287.038	-0.17379
R-squared	0.826463		
Adj. R-squared	0.749336		
Sum sq. resid	90.28974		
S.E. equation	3.167364		
F-statistic	10.71555		
Log likelihood	-32.91290		
Akaike AIC	5.416129		
Schwarz SC	5.644364		
Mean dependent	-0.397143		
S.D. dependent	6.326328		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول السابق نستنتج بأن النتائج تشير إلى جودة النموذج القصير الأجل المقدر وذلك من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية المطبقة فمعامل التحديد يساوي 82.64%، كما نجد ارتفاع في قيمة فيشر الإحصائية وعليه قبول النموذج ككل.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

كما نجد أن معلمة تصحيح الخطأ جاءت سالبة ومعنوية، وهذا يدل على أن أي تغير قصير الأجل في أحد المتغيرات التفسيرية سيؤثر على النموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تصل إلى 95٪، أي أن الفترة اللازمة لتعديل أي تغير في الأجل القصير حوالي عام ليعود إلى التوازن في الأجل الطويل.

أما فيما يخص مشاكل التقدير فنجد أن اختبار wald يشير إلى معنوية معاملات النموذج قصير الأجل، كما يشير اختبار LM إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، واختبار عدم التجانس يبين هو الآخر إلى وجود تجانس بين تباينات الأخطاء وعليه نقول أن النموذج خالي من مشاكل التقدير، وهذا ما تبينه الجداول التالية:

الجدول (22-3): اختبار LM للارتباط الذاتي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 10/10/20 Time: 21:41						
Sample: 2003 2019						
Included observations: 15						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	12.03243	9	0.2115	1.559892	(9, 12.3)	0.2302
2	10.82994	9	0.2875	1.345520	(9, 12.3)	0.3076
3	5.067698	9	0.8284	0.516875	(9, 12.3)	0.8368
4	10.31432	9	0.3256	1.258474	(9, 12.3)	0.3459
5	12.64423	9	0.1794	1.675376	(9, 12.3)	0.1972

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

الجدول (23-3): اختبار WALS للارتباط الذاتي

Wald Test:			
System: %system			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	14.188717	3	0.0057

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

جدول (24-3): نموذج متجه التكامل المشترك

VEC Residual Heteroskedasticity Tests				
Joint test:				
Chi-sq	df	Prob.		
52.89775	48	0.2907		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

رابعاً: نموذج متجه التكامل المشترك

من خلال العلاقة السابقة بينا بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعليه نستطيع كتابة معادلة متجه التكامل المشترك بين المتغيرات بالشكل التالي:

$$BC = -99.43843 * TCD + 35.62198 * TCE + 5291.970$$

من خلال النموذج السابق نستنتج:

أن زيادة سعر صرف الدولار بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري بقيمة 99.43 وحدة

وأن الزيادة في سعر صرف الأورو بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري بقيمة 35.62 وحدة

لقد دلت نتائج نموذج VECM على وجود علاقة بين كل من سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو وبين الميزان التجاري في الأجل القصير، والأجل الطويل، وللتعرف على ماهية هذه العلاقة هل هي في اتجاه واحد أو أنها تبادلية، سنقوم بإجراء اختبار جرانجر للسببية، والذي كانت نتائجه كما في الجدول التالي:

خامساً: اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test

الجدول (25-3): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/10/20 Time: 22:26			
Sample: 2003 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTCD does not Granger Cause DBC	14	5.97218	0.0417
DBC does not Granger Cause DTCD		0.67120	0.5349
DTCE does not Granger Cause DBC	14	0.96446	0.4173
DBC does not Granger Cause DTCE		7.26947	0.0132
DTCE does not Granger Cause DTCD	14	0.86554	0.4531
DTCD does not Granger Cause DTCE		2.17764	0.1693

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

من خلال الجدول أعلاه نستنتج:

توجد علاقة سببية قصيرة الأجل بين سعر صرف الدولار والميزان التجاري في اتجاه واحد، أي أن سعر صرف الدولار يسبب في رصيد الميزان التجاري

توجد علاقة سببية قصيرة الأجل بين سعر صرف الأورو و الميزان التجاري في إتجاه واحد، أي أن رصيد الميزان التجاري يسبب في سعر صرف الأورو.

سادسا: تحليل التباين والاستجابة النبضية

بعد التعرف على العلاقة القصيرة والطويلة الأجل، سنتبع السلوك الحركي للنموذج، ويكون ذلك من خلال تحليل التباين بين متغيرات الدراسة، وملاحظة مدى الاستجابة النبضية بينها، وذلك كمايلي:

1- تحليل التباين Variance Decomposition

كما قلنا سابقا فإن تحليل التباين يحدد لنا أي المتغيرات التي لها القدرة التفسيرية الأكبر للمتغير التابع، كما انه يبين الصدمات التي تعود للمتغير التابع، والصدمات التي تعود للمتغيرات المفردة، والجدول التالي يبين تحليل التباين لمتغير رصيد الميزان التجاري:

الجدول (26-3): تحليل التباين Variance Decomposition

Variance Decomposition of BC:				
Period	S.E.	BC	TCD	TCE
1	919.0866	100.0000	0.000000	0.000000
2	1223.855	96.46217	1.239015	2.298817
3	1408.879	92.37113	2.660118	4.968747
4	1524.156	89.08896	3.788829	7.122211
5	1594.637	86.76864	4.576879	8.654485
6	1636.601	85.23682	5.089194	9.673989
7	1660.955	84.27290	5.405541	10.32156
8	1674.787	83.68895	5.592789	10.71826
9	1682.513	83.34597	5.699673	10.95435
10	1686.782	83.14939	5.758819	11.09179

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا بأن التغير في رصيد الميزان التجاري للفترة الأولى تعود للمتغير نفسه (100٪)، بينما يلاحظ تناقص بسيط خلال الفترات العشر اللاحقة، حيث نلاحظ في الفترة السابعة أن متغير رصيد الميزان التجاري يفسر 84.27٪ بصدمات المتغير نفسه، ويفسر 5.40٪ منها بصدمات

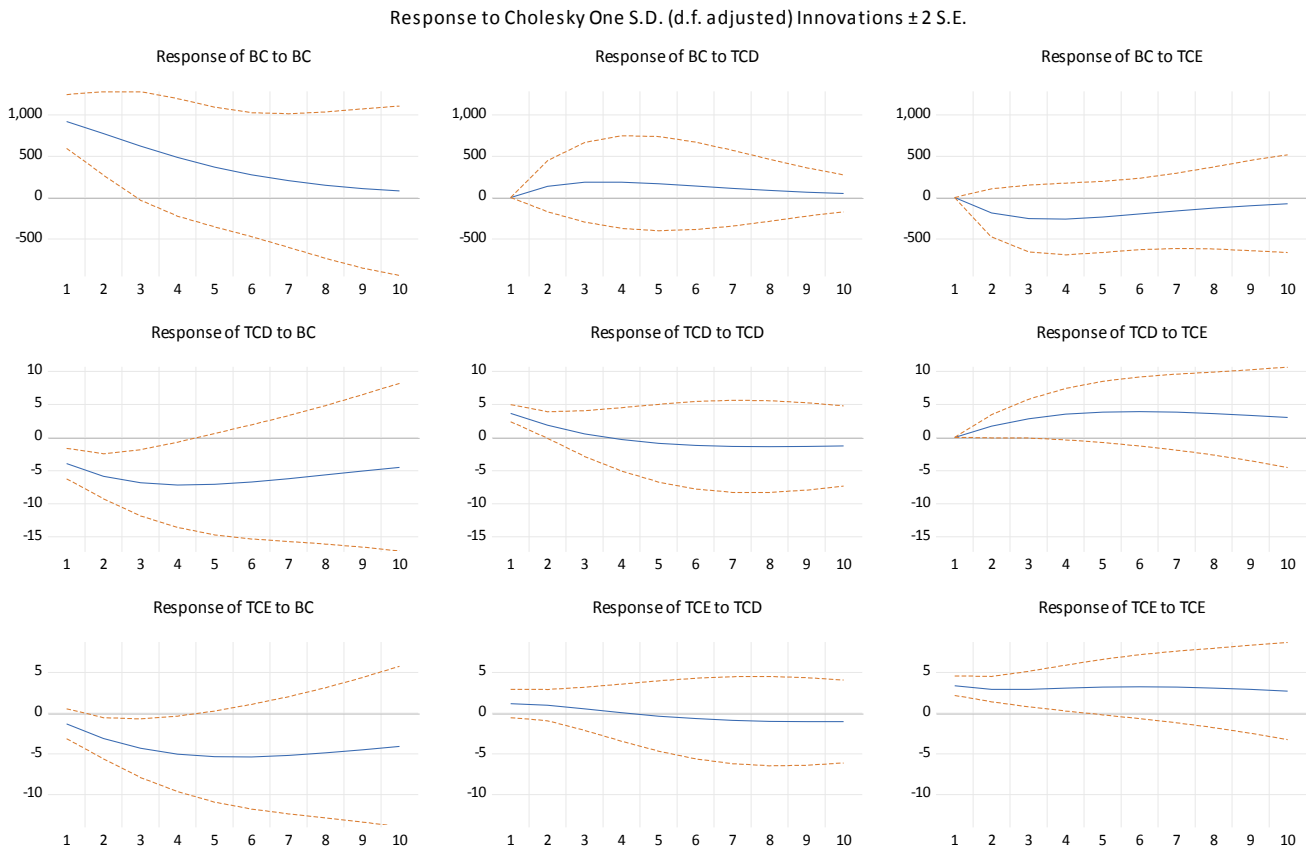
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

متغير سعر الصرف الدولار، ويفسر 10.32٪ منها بصدمات متغير سعر الصرف الأورو، ويستمر هذا التناقص إلى غاية الفترة العاشرة حيث يفسر التغير بـ 83.15٪ بصدمات المتغير نفسه، و5.76٪ بصدمات متغير سعر الصرف الدولار، و11.09٪ بصدمات متغير سعر الصرف الأورو، وهذا ما عكسه نتائج نموذج تصحيح الخطأ، ونتائج اختبار جرانجر للسببية .

02- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

تعكس الاستجابة النبضية مدى استجابة متغير رصيد الميزان التجاري للصدمات التي تحدث في متغيري سعر صرف الدولار، وسعر صرف الأورو في الأجل القصير، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (3-4): الاستجابة النبضية: Impulse Response



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات eviews

من خلال الشكل السابق والذي يبين استجابة المتغير رصيد الميزان التجاري (BC) لصدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد على متغير سعر صرف الدولار (TCD)، نلاحظ تسجيل أثر استجابة موجب على طول الفترات، فإن حدوث صدمة ايجابية واحدة على مستوى سعر الصرف سيكون لها أثر معنوي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وإيجابي على رصيد الميزان التجاري، حيث يبدأ بالانخفاض تدريجياً انطلاقاً من الفترة الثالثة إلى غاية الفترة السادسة أين نلاحظ استقرار على باقي الفترة.

كما يبين الشكل استجابة ردة الفعل لرصيد الميزان التجاري لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر صرف الأورو، حيث يتضح بان أثر سعر صرف الأورو له أثر سلبي على الميزان التجاري من بداية الفترة إلى نهايتها بتحسين طفيف في نهاية الفترة، وهذا يعني أن أي صدمة عشوائية في سعر صرف الأورو تؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري في كل فترة الدراسة.

المطلب الثالث: دراسة أثر سعر الصرف بالمتغيرات الكلية للفترة 1990-2019

أولاً-دراسة الإستقرارية

لدراسة الإستقرارية سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) والذي يعتمد على اختبار

ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		TCD	TB	M2	INF	IMP	EX	FP
With Constant	t-Statistic	-1.2672	-3.9136	3.6815	-1.4911	-4.7491	-1.5377	-1.5109
	Prob.	0.6308	0.0057	1.0000	0.5238	0.0008	0.5007	0.5140
		n0	***	n0	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3602	-4.3779	-1.1045	-1.8592	-4.2145	-2.5141	-1.5480
	Prob.	0.0818	0.0085	0.9109	0.6494	0.0152	0.3194	0.7885
		*	***	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7434	-4.0003	7.3681	-1.5078	-4.5904	-0.1218	-0.3373
	Prob.	0.9977	0.0003	1.0000	0.1210	0.0001	0.6332	0.5549
		n0	***	n0	n0	***	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(TCD)	d(TB)	d(M2)	d(INF)	d(IMP)	d(EX)	d(FP)
With Constant	t-Statistic	-3.8388	-6.1958	-3.1681	-5.4677	-1.0875	-7.0887	-5.7171
	Prob.	0.0070	0.0000	0.0329	0.0001	0.7043	0.0000	0.0001
		***	***	**	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7555	-6.2179	-5.1978	-5.4516	1.8018	-6.9687	-5.7375
	Prob.	0.0348	0.0001	0.0014	0.0007	1.0000	0.0000	0.0004
		**	***	***	***	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1308	-6.2417	-3.1438	-5.4177	-1.2990	-7.1531	-5.7219
	Prob.	0.0029	0.0000	0.0389	0.0000	0.1738	0.0000	0.0000
		***	***	**	***	n0	***	***

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

انطلاقاً من اختبار ADF المبينة نتائجه في الجدول أعلاه نجد أن كل من متغيري سعر الفائدة (TB)، ومتغيرة الواردات (IMP) مستقرتين في المستوى لأن $Prob < 5\%$ ، أما المتغيرات الأخرى المتمثلة في (TCD, FP, EX, INF, M2) فهي غير مستقرة في المستوى عند مستوى المعنوية 5% ($Prob > 5\%$)، غير أننا نجد أن هاته المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ والدرجة $I(1)$ ، وعليه حسب منهجية السلاسل الزمنية فإن أحسن منهجية نستطيع استعمالها هي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة (ARDL).

ثانياً-تقدير النموذج.

نظراً لحجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 30 مشاهدة ممتدة من عام 1990-2019 ونتائج اختبار الإستقرارية المتحصل عليها سابقاً سنقدر النموذج باستخدام طريقة ARDL.

1- تحديد درجة الإبطاء المثلى.

من أجل تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج تم استخدام خمسة معايير مختلفة هي: معيار شوارتز (SC)، ومعيار أكايك (AIC)، معيار (HQ)، ومعيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، وبالاعتماد على نتائج اختبار المعايير السابقة تبين أن فترة الإبطاء المثلى تساوي 2، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول (27-3): تحديد درجة الإبطاء المثلى.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: TCD TB M2 INF IMP FP EX						
Exogenous variables: C						
Date: 09/27/20 Time: 19:19						
Sample: 1990 2019						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1371.108	NA	1.33e+34	98.43630	98.76935	98.53811
1	-1172.185	284.1757*	3.33e+29	87.72751	91.32540	88.54205
2	-1103.615	63.67247	1.76e+29*	86.32963*	90.39192*	87.85688*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

2- اختبار الحدود (Bounds Test):

تستعمل هذا الاختبار للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمه (أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية 5٪، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (28-3): اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test				
Date: 09/27/20 Time: 19:37				
Sample: 1992 2019				
Included observations: 28				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.527793	6		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.12	3.23		
5%	2.45	3.61		
2.5%	2.75	3.99		
1%	3.15	4.43		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحصاءة (F) المحسوبة قد بلغت (4.53)، وهي قيمة أكبر من القيمة الحرجة (الجدولية) لكل من الحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (1٪) و (5٪)، وعليه نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (تكامل مشترك).

3- تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفق منهجية (Bounds Test)، سنقوم بتقدير النموذج للحصول على مقدراته في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ (EC)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

جدول (29-3): تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: TCD				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2, 0, 2, 2)				
Date: 09/27/20 Time: 19:59				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 28				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCD(-1))	0.256577	0.188519	1.361016	0.2007
D(TB)	0.005589	0.002441	2.289574	0.0394
D(M2)	-0.006069	0.002677	-2.266852	0.0446
D(M2(-1))	0.004225	0.003406	1.240524	0.2406
D(INF)	-0.134101	0.220334	-0.608627	0.5551
D(INF)	0.255103	0.208413	1.224024	0.2465
D(IMP)	-0.000523	0.005495	-0.095224	0.9258
D(FP)	-0.000008	0.000005	-1.491282	0.1640
D(FP(-1))	-0.000006	0.000003	-1.797885	0.0997
D(EX)	-0.008326	0.005038	-1.652788	0.1266
D(EX(-1))	-0.007535	0.003163	-2.382005	0.0364
CointEq(-1)	-0.532095	0.179619	-2.962348	0.0129
Cointeq = TCD - (0.3641*TB + 0.0053*M2 - 0.9122*INF - 0.0010*IMP - 0.0211*FP - 0.0119*EX + 74.7726)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB	0.364092	0.436142	0.834803	0.4216
M2	0.005287	0.004192	1.261130	0.2334
INF	-0.912181	0.301809	-3.022380	0.0116
IMP	-0.000983	0.010151	-0.096885	0.9246
FP	-0.021081	0.011734	-1.796575	0.0957
EX	-0.011923	0.011576	-1.029955	0.3251
C	74.772637	5.687955	13.145786	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EVIEWS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني أن (0.53) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن للوصول إلى التوازن طويل الأجل أي أن سعر الصرف يتطلب حوالي سنة و 9 أشهر (1.9=0.53/1) من أجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

4- تقييم النموذج القياسي

أ- التقييم الاقتصادي

- تظهر الإيرادات البترولية استجابة عكسية ومعنوية عند مستوى معنوية (10٪) في الأجلين القصير والطويل حيث أن زيادة الإيرادات البترولية ب 1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة (0.000006٪) في الأجل القصير، في حين بلغت مرونته في الأجل الطويل (-0.021)، أي ان زيادة الإيرادات البترولية بنسبة (1٪) يقابله انخفاض في سعر الصرف بنسبة 2.1٪، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقول أنه كلما انخفض سعر الصرف ارتفعت الإيرادات البترولية.

- معلمة معدل الفائدة جاءت موجبة ومعنوية في الأجل القصير، وهذا معناه وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة، فكلما زاد معدل الفائدة ب (1%) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف ب (0.0056٪)، غير أننا نجد أن العلاقة بين معدل الفائدة وسعر الصرف في الأجل الطويل غير معنوية، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الرفع من معدل الفائدة يكون في الأجل القصير مما يؤدي إلى خفض الطلب على النقود وعليه تقل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود المحلية، الأمر الذي يجعل سعر الصرف يرتفع.

- كما يظهر التضخم استجابة عكسية ومعنوية في الأجل الطويل، حيث ان الزيادة في التضخم ب (1٪) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.912٪)، لكن في المقابل نجد أن استجابة التضخم في الأجل القصير جاءت غير معنوية، أي انه لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل القصير، وهذا ما يؤكد ضعف تأثير التضخم على سعر الصرف في الأجل القصير، وتأثيره في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

- يظهر متغير عرض النقود استجابة عكسية ومعنوية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في عرض النقود ب (1٪) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.006٪)، لكن في المقابل نجد أن استجابة عرض النقود في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، أي انه لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، ولكن على المستوى قصير الأجل.

- كما يظهر التصدير استجابة عكسية ومعنوية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في التصدير ب (1٪) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.075٪)، لكن في المقابل نجد أن استجابة التصدير في الأجل الطويل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

جاءت غير معنوية، وهذا ما يؤكد ضعف تأثير التصدير على سعر الصرف في الأجل الطويل، وتأثيره في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن الرفع من مستوى التصدير سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار.

أما متغيرة الإيرادات فجاءت غير معنوية في الاجلين القصير و الطويل وهذا معناه انه ليس لها اي تأثير على أسعار الصرف.

ب- تقييم النموذج إحصائيا

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغ (0.9957) أي أن المتغيرات الواردة في النموذج تفسير التغير في سعر الصرف ب (99.57%)، كما نلاحظ ان قيمة (F-statistic) تؤكد على معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية أقل من (1%)، فضلا عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.E. of Regression) والتي قدرت ب(0.038).

جدول (30-3): تقييم النموذج إحصائيا

R-squared	0.995729	Mean dependent var	4.221318
Adjusted R-squared	0.991130	S.D. dependent var	0.408052
S.E. of regression	0.038430	Akaike info criterion	-3.375788
Sum squared resid	0.019199	Schwarz criterion	-2.662107
Log likelihood	62.26103	Hannan-Quinn criter.	-3.157608
F-statistic	216.5061	Durbin-Watson stat	2.429405
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews

ج- تقييم النموذج قياسي

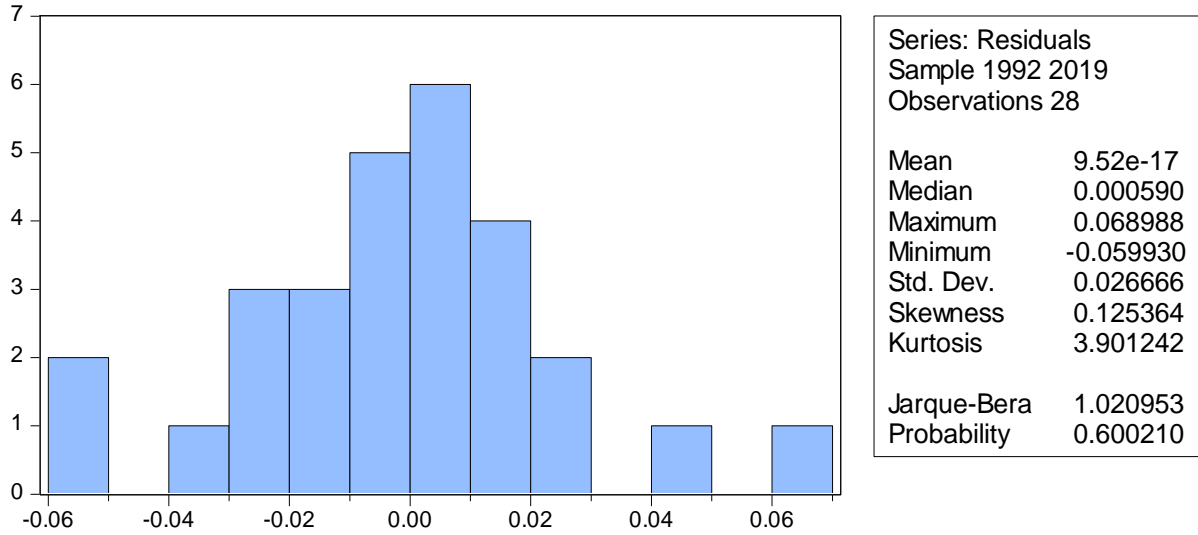
للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية كان لزاما علينا إجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يمكن التعرف على خلو النموذج من هذا المشكل باستعمال اختبار (Jarque_Bera)، وهذا ما

يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-5): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

يتضح من خلال الشكل بأن قيمة اختبار (Jarque-Bera) تساوي إلى (1.02) بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.600)، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- إختبار الارتباط الذاتي

من أجل دراسة فرضية عدم الارتباط الذاتي للأخطاء نلجأ إلى اختبار Breusch_Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي والذي كانت نتائجه كالتالي:

جدول (3-31): إختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.368936	Prob. F(2,9)	0.1491
Obs*R-squared	9.656547	Prob. Chi-Square(2)	0.0080

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

انطلاقاً من نتائج الجدول السابق نلاحظ أن $prob = 0,1491$ وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

- اختبار عدم ثبات التباين

نستعمل في هذه الحالة اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)، والذي كانت نتائجه كالتالي:

جدول (32-3): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.935075	Prob. F(2,23)	0.4070
Obs*R-squared	1.955111	Prob. Chi-Square(2)	0.3762

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة إحصاءة فيشر (F) المحسوبة بلغت (0.935) عند مستوى احتمال قدره (0.4070)، وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكل عدم ثبات التباين.

- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي:

نقوم في هذه الحالة باستخدام اختبار (Ramey-Reset)، ثم مقارنة احتمال الاختبار بمستوى المعنوية (5%)، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (33-3): اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي:

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: TCD TCD(-1) TCD(-2) TB M2 M2(-1) M2(-2) INF INF(-1) INF(-2) IMP FP FP(-1) FP(-2) EX EX(-1) EX(-2) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.793352	10	0.4460	
F-statistic	0.629408	(1, 10)	0.4460	

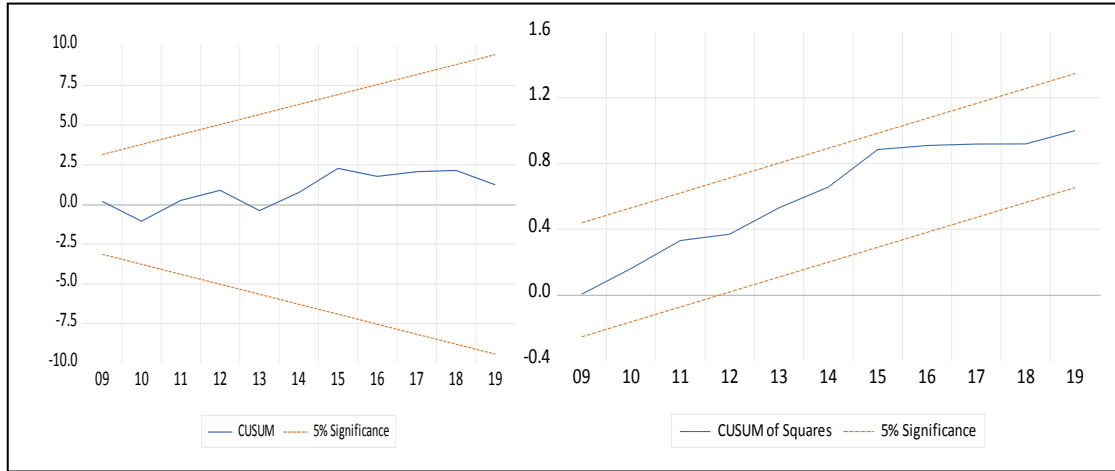
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews

يتضح من الجدول السابق، بأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (0.6294)، عند مستوى احتمالي قدره (0.4460)، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

-اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرا هيكلية فيها، نقوم اختبار ما يسمى الاستقرار الهيكلية للمقدرات في الأجلين القصير والطويل للنموذج، وذلك باستعمال اختبارين هما (CUSUM) و (CUSUM SQ)، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل ر (3-6): اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بان المجموع التراكمي للبواقى في اختبار (CUSUM) قد وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5٪)، وهذا يعني بان المقدرات في نموذج تصحيح الخطأ المستخدمة مستقرة هيكليا خلال مدة الدراسة، كما نلاحظ أيضا بأن المجموع التراكمي للبواقى في اختبار (CUSUM SQ) قد وقعت بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5٪)، وعليه نستطيع القول بان هناك استقرارا في نتائج النموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير.

المطلب الرابع: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال المعادلات البنائية وتحليل المسار

إن الهدف الأساسي من النمذجة بالمعادلات البنائية أو الهيكلية (SEM) Structural Equation Modeling هو تحديد مدى التطابق بين النموذج المبني على فرضيات الدراسة، والبيانات المجمعة، بمعنى آخر تحديد فيما إذا كان الهيكل السببي الافتراضي متوافقا أم لا مع مصفوفة الارتباطات للبيانات محل الدراسة¹

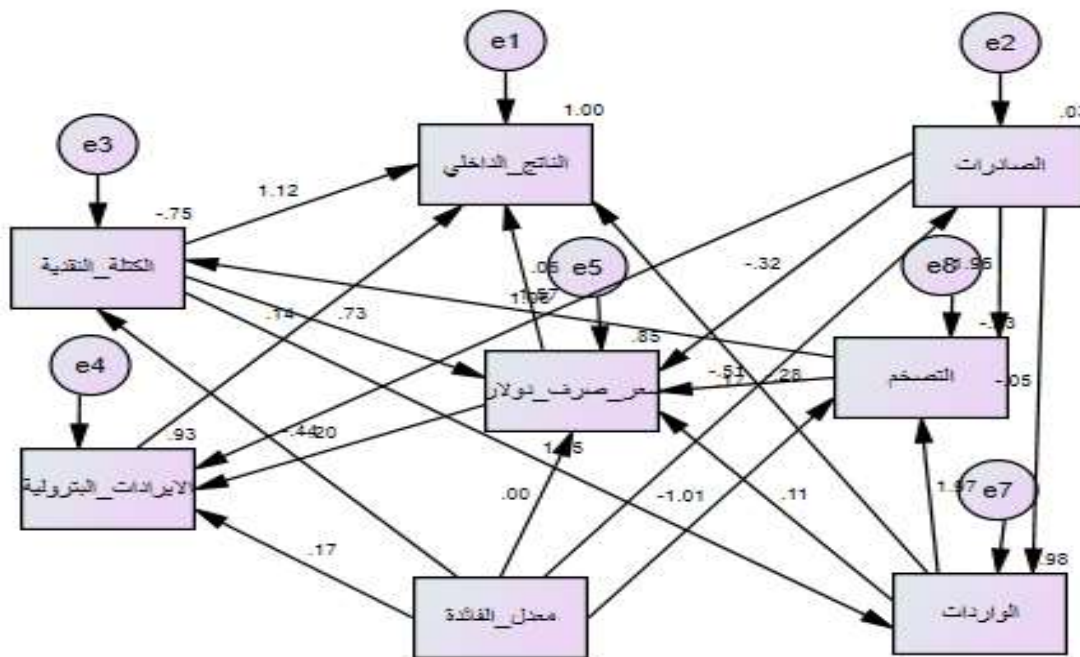
¹ -عيشوش رياض، " دور إدارة المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الاستجابة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة على عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية بولاية برج بوعرييج-" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 109.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وتتم عملية التقدير في الغالب على طريقة الحد الأقصى لمقدار الاحتمال (The maximum likelihood estimator) وباستخدام برنامج AMOS.21 نقوم بتقدير العديد من النماذج للحصول على أفضل نموذج مناسب، وباعتماد نموذج ابتدائي مكون من 10 متغيرات سنحاول من خلالها الوصول إلى أفضل نموذج قياس، وذلك بحذف المتغيرات غير المعنوية كخطوة أولى ومن ثم مقارنة اختبارات الجودة بين النماذج المعنوية.

وبعد تقدير النماذج وإجراء الاختبارات المتعلقة بالمعنوية الإحصائية للمعاملات واختبارات الجودة للنماذج، تحصلنا على النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (7-3): نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج AMOS.21

اولاً: المؤشرات الاحصائية لمدى مطابقة النموذج للبيانات:

ومن اجل معرفة مدى مطابقة النموذج للبيانات هناك عدة مؤشرات إحصائية يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة ومطابقة النموذج، والتي من أهمها مايلي:

1- الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)

يعتبر RMSEA من أفضل المؤشرات التي أثبتت الدراسات مدى تفوفه وأدائه الجيد، وهو المؤشر الذي يأخذ بعين الاعتبار خطأ الاقتراب في المجتمع أي أنه يقيس التباعد عن طريق درجات الحرية مما يجعله حساساً لعدد البارامترات الحرة التي تحتاج إلى تقدير في النموذج المفترض وكلما اقتربت قيمته من 0 (أقل من 0.05) كلما كان هناك مطابقة جيدة، والقيم التي تتراوح بين 0.05 و 0.08 تدل على وجود خطأ تقارب معقول في المجتمع، والقيم التي تتراوح بين 0.08 و 0.1 تدل على مطابقة غير كافية، في حين إذا تجاوزت قيمة المؤشر 0.10 فهذا يدل على أن المطابقة سيئة¹.

2- مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI)

يعتبر مؤشر المطابقة المقارن CFI من بين أفضل المؤشرات القائمة على المقارنة، ويقوم على مدى ازدياد قبول وموافقة النتائج للعامل بشكل كامل، ويقوم منطقه بمقارنة مربع كاي نموذج البحث بقيمة كاي للنموذج المستقل، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1 الصحيح (وتكون أكثر من 0.9) كلما كان هناك مطابقة معقولة لنموذج البحث².

3- مؤشر تاكر- لويس Tucker-Lewis Index (TLI)

يعبر عن هذا المؤشر أحياناً بمؤشر المطابقة غير المعياري Non-Normed Fit Index (NNFI) وينطوي هذا المؤشر فضلاً عن منطق المقارنة بنموذج مستقل (نموذج العدم) على دالة عقابية عند تعقيد النموذج بإضافة بارامترات حرة (لتقدير قيمتها في النموذج المفترض) وبدون أي جدوى أي أن هذه

¹ تيغزة أحمد بوزيان ، التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة spss وليزلر Lisrel، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 230.

² البرق عباس وآخرون، " دليل المبتدئين في استخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج أموس AMOS " مكتبة الجامعة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2013، ص 139.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

البارامترات لا تؤدي إلى أي تحسن في مستوى المطابقة للنموذج المفترض، أما عن قيمة المؤشر فهي غير محددة مثل مؤشر CFI خاصة وأن بعض قيمه تقع خارج المدى (0-1) ولذلك فإن مؤشر (TLI) يسري تأويله على شاكلة المؤشر (CFI)، أي أن قيمة المؤشر التي تفوق 0.9 تدل على مطابقة معقولة لنموذج البحث¹

4- كاي مربع Chi-Square

يعتبر من أشهر المقاييس المستخدمة في تقدير مدى حسن المطابقة بين مصفوفة التباين والتغاير غير المقيدة للعينة وبين مصفوفة التباين والتغاير للنموذج المفترض، ويقوم اختبار كاي على اختبار الدلالة الإحصائية للفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق بين النموذج المفترض والنموذج الحقيقي أي أن نموذج المجتمع يساوي النموذج المفترض، وعلى الرغم من أنه لا توجد قيمة متفق عليها بالنسبة لهذا المؤشر فإنه كلما كانت قيمة مربع كاي أقل من 5 كان النموذج المفترض مقبولاً ومطابقاً للبيانات محل الدراسة²

5- جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية Standardized Root Mean Square Résiduel (SRMR)

يعتبر من مؤشرات المطابقة الهامة أنه يقيس متوسط البواقي المطلقة لمعاملات الارتباط أي الفرق العام بين الارتباطات الملاحظة للعينة والارتباطات المتوقعة للنموذج المفترض، وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد مستوى القيم الإحصائية له يمكن للباحث تقييم الأهمية الإحصائية لحجم srmr وذلك من خلال أهداف البحث والارتباطات والتغيرات الملاحظة أو الفعلية³، وقد حدد بعض الباحثين قيمة مرجعية لهذا المؤشر حيث تدل قيم المؤشر الأقل من 0.1 على مطابقة جيدة للنموذج .

¹ - تيعزة محمد بوزيان، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة spss و ليزرل Lisrel، مرجع سابق، ص 232.

² - عيشوش رياض، " دور إدارة المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الاستجابة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة على عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية بولاية برج بوعرييج-مرجع سابق، ص 120.

³ Joseph F.Hair, and al, " Multivariate Data Analysis", eighth edition, Cengage Learning, EMEA, United Kingdom, 2019, p 638.

6- مؤشر حسن المطابقة Goodness-of-Fit Index

يعتبر من مؤشرات المطابقة المطلقة الذي يدل على نسبة التباين والتغاير التي يستطيع النموذج المفترض أن يزودنا بها وهو نفس المفهوم الذي يقدمه معامل الارتباط المتعدد في معادلات الانحدار المتعدد إذ تدل قيمة على نسبة التباين في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة، وهو مؤشر مشابه لمعامل التحديد في الانحدار (R^2)، وقيمة هذا المؤشر تنحصر من الصفر إلى الواحد الصحيح، حيث تشير القيم المرتفعة إلى مطابقة جيدة، والقاعدة العامة هي أن القيمة 0.95 فأعلى تشير إلى مطابقة جيدة¹.

وعليه بتطبيق المؤشرات السابقة الذكر على النموذج المقدر والتي كانت نتائجها كما في الجدول

أدناه:

الجدول رقم (3-34): نتائج مؤشرات المعادلة البنائية

البيان	القيم
	RMSEA = 0.086
	SRMR = 0,0152
	GFI = 0,934
	TLI = 0.987
	CFI = 0.996
	Chi-square = 9,699
	Degrees of freedom = 8
	Probability level =0,287
الاختبارات الاحصائية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج AMOS.21

نقول أنه تم قبول النموذج وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات المطابقة والتي كانت كما يلي:
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) Root Mean Square Error of Approximation والذي من خلاله تم قبول النموذج المتوقع كون قيمة هذا المؤشر أقل من 0.08 وهي القيمة الفاصلة التي يتم من خلالها قبول الأداء الجيد للنموذج المقدر، وكانت قيمة هذا المؤشر في النموذج النهائي مساوية للقيمة 0.086 وهي قيمة مقبولة لهذا المؤشر، إضافة إلى المؤشر السابق يعد مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية (SRMR) من المؤشرات الهامة من خلال تحليله لمصفوفة الارتباطات وتدل قيم مؤشر المطابقة (SRMR) التي تقل عن 0.1 على مطابقة جيدة وهو ما يتناسب مع النموذج المقدر والتي بلغت حوالي 0.0125 أما عن مؤشر حسن المطابقة (GFI) والتي بلغت نسبته حوالي 93.4 % وهي نسبة مقبولة إلى

¹ عبد الناصر السيد عامر، "نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية- الأسس والتطبيقات القضايا"، الجزء الأول، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 2018، ص 255.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

حد كبير، وفي الأخير وجدنا أن مؤشرات مطابقة النموذج المتوقع بالنموذج المستقل (القاعدي) والتي يوفرها مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) ومؤشر تاكر- لويس Tucker-Lewis Index (TLI) والتي بينت أن النموذج المقدر مطابق بدرجة عالية لنموذج البحث كون قيمة المؤشرين كانت قريبة من الواحد 1 .

ثانيا: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة عن طريق نماذج تحليل المسار

يستخدم تحليل المسار في إيجاد علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات بغض النظر عن كون هذه المتغيرات تابعة أو مستقلة، وميزته الأساسية عدم احتوائه على المتغيرات الكامنة (يحتوي فقط على المتغيرات المقاسة)، حيث ترتبط شبكة من المتغيرات مع بعضها البعض، وهذه العلاقات المتداخلة يمكن معالجتها دفعة واحدة، وفي الوقت نفسه من خلال تقنية النمذجة بالمعادلات البنائية¹، كما يمكننا من تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات دون أي اعتبارات مسبقة، ويعرف نموذج تحليل المسار على أنه نموذج ينطوي على مجموعة من العلاقات الخطية في اتجاه واحد بحيث تدل على تأثير متغيرات مقاسة على متغيرات مقاسة أخرى في اتجاه واحد بحيث أن كل علاقة تأثير يرمز لها بسهم وحيد الاتجاه يدعى بالمسار².

وفي محاولتنا لتحديد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة سنعتمد على نموذج تحليل المسار وفي سبيل ذلك سنعتمد على خطوات أساسية قدمها بولن (BOLLEN) والتي كانت على النحو التالي³: بناء نموذج سببي، إنشاء نمط للعلاقات بين المتغيرات بالترتيب، رسم نموذج تخطيطي لمسار العلاقات بين المتغيرات، حساب معاملات المسار، اختبار حسن التطابق مع النموذج الأساسي، تحليل وتفسير النتائج.

¹ عبد الناصر الهاشمي عزوز، "استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، 2018، ص 304.

² تيفزة محمد بوزيان، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجتهما باستخدام حزمة spss وليزرل Lisrel، مرجع سابق، ص 145.

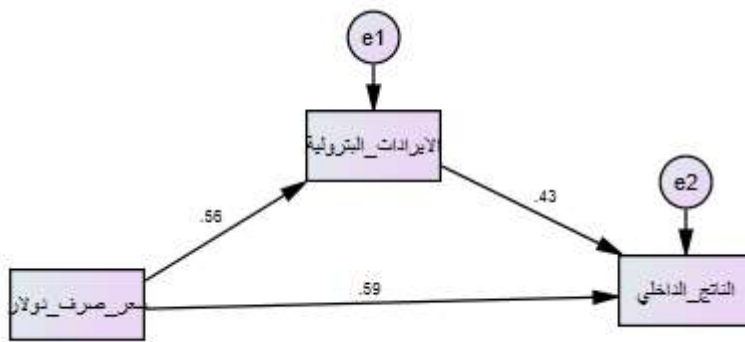
³ -عبد الناصر الهاشمي عزوز، مرجع سابق، ص 304.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

1- نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة سعر صرف الدولار بالنتائج الداخلي الخام الرسمي في وجود الإيرادات البترولية:

يعبر نموذج تحليل المسار عن العلاقات التي تربط بين سعر الصرف والنتائج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في الإيرادات البترولية وهي العلاقات المستمدة من نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة المشار إليه سابقاً، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل (3-8): مخطط تحليل المسار بين سعر الصرف والنتائج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار كما يلي:

أ: التأثيرات المباشرة: إن العلاقات المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق كانت منحصرة في علاقة واحدة من سعر الصرف باتجاه النتائج الداخلي الخام، وقد عبر معامل المسار على العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النتائج الداخلي الخام بـ 0.59 وحدة، وهي علاقة معنوية حسب إحصائية اختبار ستيودنت، وذلك عند مستوى معنوية يساوي 5%.

ب: التأثيرات غير المباشرة: تعبر التأثيرات غير المباشرة عن المسارات المركبة من عدة مسارات فرعية تستهدف متغير تابع واحد ويعبر حاصل ضرب جميع قيم المسارات المباشرة عن قيمة المسار المركب الأساسي، ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر الصرف نحو الإيرادات البترولية وهناك تأثير موجب من الإيرادات البترولية نحو النتائج الداخلي الخام وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة موجبة من سعر الصرف نحو النتائج

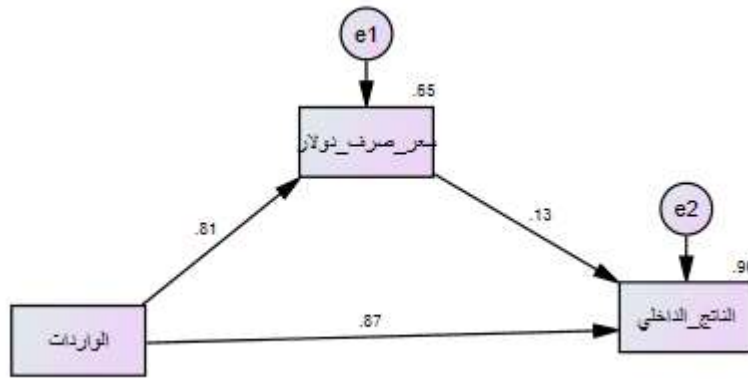
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

الداخلي الخام مرورا بالإيرادات البترولية والتي كانت في حدود 0.8308، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال إحصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 5%.

2- نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة الواردات بالنتائج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف

يعبر نموذج تحليل المسار عن العلاقات التي تربط بين الواردات والنتائج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيطي المتمثل في سعر الصرف وهي العلاقات المستمدة من نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة المشار إليه سابقا، ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل (9-3): مخطط تحليل المسار بين الواردات والنتائج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار كما يلي:

أ- التأثيرات المباشرة: إن العلاقات المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق كانت منحصرة في علاقة واحدة من الواردات باتجاه الناتج الداخلي الخام، وقد عبّر معامل المسار على العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة الواردات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.87 وحدة، وهي علاقة معنوية حسب إحصائية اختبار ستودنت، وذلك عند مستوى معنوية يساوي 5%.

ب- التأثيرات غير المباشرة: ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر موجب من الواردات نحو الناتج الداخلي الخام بمعامل مسار 0.381 مما يعني أنه بزيادة الواردات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل 0.381، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد تبين أن هناك علاقة

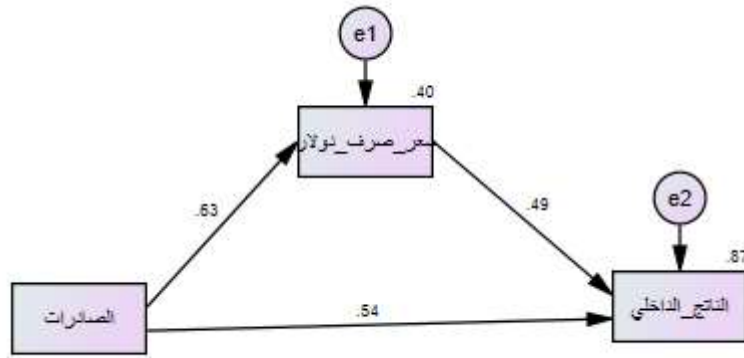
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

موجبة من الواردات نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.975، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال إحصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 5%.

3- نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة الصادرات بالناتج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف

يعبر نموذج تحليل المسار عن العلاقات التي تربط بين الصادرات والناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيطي المتمثل في سعر الصرف وهي العلاقات المستمدة من نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة المشار إليه سابقا، ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل (10-3): مخطط تحليل المسار بين الصادرات والناتج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار كما يلي:

أ- التأثيرات المباشرة: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن هناك علاقة مباشرة معتمدة في نموذج تحليل المسار ، وذلك من الصادرات باتجاه الناتج الداخلي الخام، وقد عبر معامل المسار على العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.54 وحدة، وهي علاقة معنوية حسب إحصائية اختبار ستودنت، وذلك عند مستوى معنوية يساوي 5%.

ب- التأثيرات غير المباشرة: ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر موجب من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام بمعامل مسار 0.311 مما يعني أنه بزيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل 0.311، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك

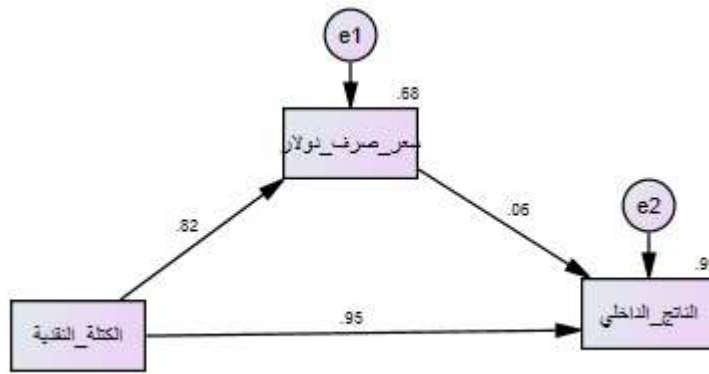
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

علاقة موجبة من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.849، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال إحصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 5%.

4- نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالناتج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف

يعبر نموذج تحليل المسار عن العلاقات التي تربط بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر الصرف وهي العلاقات المستمدة من نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة المشار إليه سابقا، ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي

الشكل (11-3): مخطط تحليل المسار بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار كما يلي:

أ- **التأثيرات المباشرة:** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن هناك علاقة مباشرة معتمدة في نموذج تحليل المسار ، وذلك من الكتلة النقدية باتجاه الناتج الداخلي الخام، وقد عبّر معامل المسار على العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.95 وحدة، وهي علاقة معنوية حسب إحصائية اختبار ستودنت، وذلك عند مستوى معنوية يساوي 5%.

ب- **التأثيرات غير المباشرة:** ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر موجب من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام بمعامل مسار 0.046 مما يعني أنه بزيادة الكتلة النقدية بوحدة

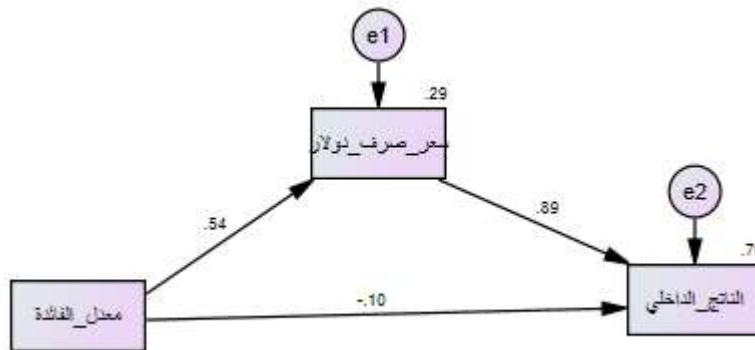
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل 0.046، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة سالبة من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام مروراً بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.99، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال إحصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 5%.

5- نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة معدل الفائدة بالناتج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف

يعبر نموذج تحليل المسار عن العلاقات التي تربط بين معدل الفائدة والناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر الصرف وهي العلاقات المستمدة من نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة المشار إليه سابقاً، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل (12-3): مخطط تحليل المسار بين معدل الفائدة والناتج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار كما يلي:

أ- التأثيرات المباشرة: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن هناك علاقة مباشرة معتمدة في نموذج تحليل المسار ، وذلك من معدل الفائدة باتجاه الناتج الداخلي الخام، وقد عبر معامل المسار على علاقة سالبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة معدل الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام بـ 0.10

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الإيرادات البترولية

وحدة، وهي علاقة معنوية حسب إحصائية اختبار ستودنت، وذلك عند مستوى معنوية يساوي 5%.

ب- التأثيرات غير المباشرة: ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر موجب من معدل الفائدة نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف بمعامل مسار 0.482 مما يعني أنه بزيادة معدل الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل 0.482، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة موجبة من معدل الفائدة نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.381، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال إحصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 5%.

من خلال النموذج الأول والمتعلق بتأثير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم سعر الصرف في التأثير على حجم الناتج الداخلي الخام بصورة مباشرة موجبة دون أي اعتبار لوجود علاقة غير مباشرة، ومع إدخال الإيرادات البترولية كمتغير وسيطي يساهم أيضا سعر الصرف بالتغير في الناتج الداخلي الخام.

- أما النماذج الأخرى المتعلقة بتأثر الناتج الداخلي الخام بالمتغيرات الكلية فقد تم التوصل إلى أن:

كل من الواردات، والصادرات، الكتلة النقدية، ومعدل الفائدة تؤثر على الناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة المباشرة ومن خلال علاقة أخرى غير مباشرة في حالة وجود سعر الصرف الدولار

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم تبيان العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية التي يرتكز عليها اقتصاد أي دولة، والجزائر باعتبارها مصنفة من الدول الغنية والتي تتركز بشكل أساسي على الإيرادات البترولية، فلها خصائصها التي تتميز بها في جملة العلاقات الموجودة بين المتغيرات المكونة لاقتصادها .

حيث تم تقسيم فترات الدراسة على حسب تغيرات سعر الصرف فتم التطرق إلى الفترة الأولى (1990-2019) التي تم فيها دراسة العلاقة بين الأثر الذي ينتج عن التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ومتغير الإيرادات البترولية ، أما الفترة الثانية (2003-2019) التي تم التركيز فيها على تغير سعر الصرف مقابل الأورو والعملة الأمريكية الدولار ، إضافة إلى بعض المتغيرات الكلية التي من شأنها أن تتأثر بتغير سعر الصرف (الناتج الداخلي الإجمالي، عرض النقود، الإيرادات البترولية، الصادرات والواردات، سعر الفائدة) .

حيث يتبين من الدراسة بأن للإيرادات البترولية استجابة عكسية ومعنوية عند مستوى 10% في الأجلين القصير والطويل، وبأن معلمة معدل الفائدة جاءت موجبة ومعنوية في الأجل القصير ، وهذا ما يبين وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة كما هو مبين في الدراسة، كذلك بينت الدراسة القياسية استجابة عكسية للتضخم ومعنوية في الأجل الطويل لكن في الأجل القصير يؤكد ضعف تأثير التضخم على سعر الصرف وجاءت غير معنوية، كذلك تبين الدراسة بأن متغير عرض النقود يظهر استجابة عكسية ومعنوية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في عرض النقود يقابله انخفاض في سعر الصرف لكن في المقابل نجد أن استجابة عرض النقود في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، أي انه لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل الطويل، كذلك أثبتت الدراسة بأن لعملية التصدير استجابة طردية ومعنوية في الأجل القصير بحيث أن أي زيادة في التصدير يقابله انخفاض في سعر الصرف، وفي المقابل نجد أن استجابة التصدير في الأجل الطويل جاءت غير معنوية وهذا ما يؤكد ضعف تأثير التصدير على سعر الصرف في الأجل الطويل وتأثيره في الأجل القصير .

الخاتمة

سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الكلية وتأثيراته عليها، والأطراف التي يشتغل عليها بسياساته وترتيباته النظرية والعملية، كل هذا أسال الكثير من الحبر ويعتبر من المواضيع التي تتماشى مع كل زمان ومكان، حيث يعد من أبرز الأدوات التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتي تساعد في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وباعتبار العالم أصبح قرية نظرا إلى التطورات الهائلة التي مست جميع جوانب الحياة فأصبح الانفتاح على العالم ضرورة حتمية مع تحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أنواعها وأشكالها، إذا فالنظام العالمي الجديد يفرض قواعده بدون استثناء، الذي ساهم في إعطاء دفعة قوية لحركية رؤوس الأموال بين الدول وقارات العالم.

إذا، حسب ما سبق أصبح لزاما على جل إقتصادات العالم التماشي وفق ما تتطلبه المصلحة والانتقال السلس لحركة رؤوس الأموال، ولكن من جانب آخر أدى هذا إلى حدوث وانتقال الأزمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى بكل سهولة نظرا إلى ارتباط وتداخل الأنظمة والسياسات المالية بين الدول، وهذا قد شهدته العالم في الكثير من الأزمات التي مرت، كأزمة الرهن العقاري سنة 2008 في الوم أ وهو الأمر الذي انتقل من دولة إلى أخرى بسرعة لم ينتبه إليها خبراء الاقتصاد والمالية، وذلك في ظرف وجيز تأثرت منه اقتصاديات كبيرة في العالم بتسجيل إختلالات كبيرة في موازين مدفوعاتها.

فكان لسعر الصرف الأهمية في إضفاء نوع من الاستقرار ضمن سياسات ساعدت في القضاء على بعض الاختلالات التي سجلت في بعض الدول المتضررة، لأن لكل سياسة من سياسات سعر الصرف جانب من الأهمية في حماية الاقتصاد من الضرر الناتج من الهزات الخارجية.

فمن خلال ما سبق تتبين أهمية هذا المتغير في الدراسة المقدمة، وذلك بتسليط الضوء على علاقة سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية وبجمله من المتغيرات الكلية التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية للدولة (الجزائر)، حيث عملت الدراسة على وصف الأطر النظرية لسياسة سعر الصرف ومدى تماشيها مع الواقع بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار وسياسة الاقتصاد الكلي المنتهج من سياسة مالية، وسياسة نقدية، وحالة الميزانية إلى غير ذلك، حيث بينت الدراسة أهمية سعر الصرف و مكانته داخل المنظومة التجارية للعلاقات الدولية في ظل هذا الزخم من الأزمات المتكررة والمتواصلة.

وتعبر سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر عن الوضعية الاقتصادية التي مرت على كل فترة من فترات الدراسة والدور الذي لعبه في صناعة التوازنات الكبرى، ويتجلى هذا من خلال الصيغ التي عملت

بها السلطات المختصة وما مدى تعاملها مع الحالة التي عالجتها في كل مرحلة، ومع كل وضعية سواء في حالة الركود أو الانتعاش، ففي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري حالة ركود وتدخل خارجي من هيئات دولية تمثلت أساسا في صندوق النقد الدولي، الذي سارع في إخطار السلطات على ضرورة تغيير النهج الاقتصادي وفرض إعادة الجدولة، فلم يكن هناك بديل سوى اللجوء إلى قرارات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى جملة من الإصلاحات مست نظام النقد والعملية واعتماد سياسة التخفيض لقيمة الدينار الجزائري .

ومن خلال ما سبق وما تم الإشارة إليه من أهمية بالغة لمتغير سعر الصرف وذلك في ظل التحدي الذي تشكله العملات الرئيسية أمام الدينار وفي ظل الإمكانيات النفطية التي تزخر بها الجزائر، باعتبارها تشكل 97% من الإيرادات العامة ولتبيان العلاقة بين هاتين المتغيرات تم الاعتماد على الدراسة القياسية وقبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التنبؤ والتقدير، ولمعرفة ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة أو غير مستقرة لا بد من استعمال اختبار جذر الوحدة الذي يحتوي على ثلاثة اختبارات وهي $ADF, PP, KPSS$ ، وكشف هذه الاختبارات على أن المتغيرات مستقرة هذا ما يسمح لنا بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة $ARDL$ ، لهذا سنتحدث عن الإستقرارية وجذر الوحدة، التكامل المشترك وأهم اختباره، ومنهجية $ARDL$ ، حيث تعتبر منهجية $ARDL$ المبنية على نموذج $VECM$ و $Bounds Test$ من أهم الطرق الحديثة للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وكذلك استخدمنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والتي تم اختيارها بناء على النظريات الاقتصادية، وبالاعتماد على الدراسات السابقة، ومن أجل تحليل هذه المتغيرات والربط بينها تم استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، ومنهجية متجهات تصحيح الخطأ المتعدد ($VECM$)، إضافة إلى نماذج تحليل المسار والمعادلات البنائية (SEM)، وقمنا بعملية النمذجة باستخدام البرمجيات الإحصائية الخاصة بكل طريقة وهي برمجية ($EViews$)، وبرمجية ($AMOS$).

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يعد التخفيض في قيمة العملة من السياسات التي تستهدفها الدولة لأجل التخفيف من مخاطر الصرف الأجنبي، فرضية صحيحة باعتبار أن الاقتصادات التي بها اختلالات هيكلية واضطراب في موازين مدفوعاتها تتجه إلى وضع برامج وسياسات من شأنها أن تقلل من هاته الهزات في دوراتها الاقتصادية، والجزائر من الدول التي واجهت في العقود الثلاث الأخيرة عدة

عقبات أثرت على البنية الاقتصادية ككل ، مما استدعى من الحكومة والأجهزة المعنية بوضع خطط وبرامج تنموية هادفة على المستوى المحلي وعلى مستوى العلاقات الخارجية من جلب الاستثمارات وإنشاء قاعدة اقتصادية صحيحة تساعد على الانطلاقة الفعلية لعجلة التنمية وذلك دون أن تجر وراءها انعكاسات اقتصادية غير سليمة كهروب العملة الصعبة وتوسع في السوق الموازية، على هذا النحو توجب على السلطات التفكير في سياسة إمكانية تخفيض لقيمة العملة كإجراء من شأنه أن يساهم في الضغط على أسعار الصادرات و بالتالي فإن الطلب على المنتجات المحلية سيرتفع بالنسبة إلى الواردات فتتغير قيمتها بالارتفاع مقابل العملة المحلية، هذا ما يجعل حركة الواردات تتغير بقيم تنازلية .

- والفرضية القائلة بأن هناك علاقة معنوية طردية بين سعر صرف الدينار و الإيرادات البترولية في الجزائر، كما قد تكون عكسية مع الناتج الداخلي الخام .

فحسب ما أوضحت الدراسة والنتائج المتوصل إليها من خلال الاختبارات فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الدولار والإيرادات البترولية، مع وجود علاقة إيجابية بينهما حسب منهجية (VAR)

وأما الفرضية التي تبين وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من سعر الصرف العملات الرئيسية نحو المتغير التابع رصيد الميزان التجاري خلال لفترة 2003-2019 في الاقتصاد الجزائري، فقد أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري، ووجود علاقة طردية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2003-2019 وذلك في المدى القصير والمدى الطويل، كما أثبتت نتائج اختبار السببية بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من سعر الصرف الدولار ورصيد الميزان التجاري، وبين الأورو ورصيد الميزان التجاري .

أما الفرضية التي تبين بأن الإنخفاض في سعر الصرف لديه تأثير سلبي على عرض النقود، والتضخم، ومعدل الفائدة على المدى القصير والمدى الطويل في الجزائر، فإن نتائج الدراسة أثبتت بأن هناك علاقة عكسية ومعنوية لكل من الناتج المحلي الخام، ومعدل الفائدة والتضخم وعرض النقود والتصدير مع سعر الصرف الدولار على المدى القصير والمدى الطويل

نتائج البحث:

- بناء على نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يتضح لنا بأن إشارة سعر الصرف جاءت إشارته موجبة، وهذا يعني أنه معنوي اقتصاديا، وذلك لتطابقه مع النظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع قيمة سعر الصرف يقابله ارتفاع في الإيرادات البترولية، أي أن زيادة ب 1٪ من سعر الصرف يقابلها زيادة ب 4.18٪ في الإيرادات البترولية.

- من خلال نتائج تفكيك التباين يظهر لنا بأن التغير في الإيرادات البترولية للفترة الأولى تعود للمتغير نفسه (100٪)، بينما يلاحظ تناقص بسيط خلال الفترات العشر اللاحقة، حيث نلاحظ في الفترة السابعة أن متغير الإيرادات البترولية يفسر 98.20٪ بصدمات المتغير نفسه، ويفسر 1.84٪ منها بصدمات متغير سعر الصرف، ويستمر هذا التناقص إلى غاية العاشرة حيث يفسر التغير ب 96.54٪ بصدمات المتغير نفسه، و3.45٪ بصدمات متغير سعر الصرف .

- كما يتبين أن الصدمات الناجمة عن سعر الصرف تفسر 71.6٪ من أخطاء التباين المتوقعة، ويساهم متغير الإيرادات البترولية ب 28.4٪ في تفسير تباين خطأ التباين، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن نسبة إسهام معدلات البطالة في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وتبقى الصدمات من جانب سعر الصرف تقريبا ثابتة وتذبذب حول 72٪، ونفس القيمة بالنسبة للإيرادات البترولية، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لتستمر خلال كل السنوات الموالية أن زيادة سعر صرف الدولار بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري بقيمة 99.43 وحدة.

- وأن الزيادة في سعر صرف الأورو بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري بقيمة 35.62 وحدة

- ولقد دلت نتائج نموذج VECM على وجود علاقة بين كل من سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو وبين الميزان التجاري في الأجل القصير والأجل الطويل.

- تظهر الإيرادات البترولية استجابة عكسية ومعنوية عند مستوى معنوية (10٪) في الأجلين القصير والطويل حيث أن زيادة الإيرادات البترولية ب 1٪ يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة (0.000006٪) في الأجل القصير، في حين بلغت مرونته في الأجل الطويل (-0.021)، أي أن زيادة الإيرادات البترولية بنسبة (1٪) يقابله انخفاض في سعر الصرف بنسبة 2.1٪

- معلمة معدل الفائدة جاءت موجبة ومعنوية في الأجل القصير، وهذا معناه وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة، فكلما زاد معدل الفائدة ب (1%) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف ب (0.0056%)، غير أننا نجد أن العلاقة بين معدل الفائدة وسعر الصرف في الأجل الطويل غير معنوية، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الرفع من معدل الفائدة يكون في الأجل القصير مما يؤدي إلى خفض الطلب على النقود وعليه تقل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود المحلية، الأمر الذي يجعل سعر الصرف يرتفع.

- كما يظهر التضخم استجابة عكسية ومعنوية في الأجل الطويل، حيث إن الزيادة فيه ب (1%) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.912%)، لكن في المقابل نجد أن استجابة التضخم في الأجل القصير جاءت غير معنوية، أي انه لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل القصير، وهذا ما يؤكد ضعف تأثير التضخم على سعر الصرف في الأجل القصير، وتأثيره في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

- وينتج عن متغير عرض النقود استجابة عكسية ومعنوية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في عرض النقود ب (1%) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.006%)، لكن في المقابل نجد أن استجابة عرض النقود في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، أي انه لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، ولكن على المستوى قصير الأجل.

- كما يظهر التصدير استجابة عكسية ومعنوية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في التصدير ب (1%) يقابله انخفاض في سعر الصرف ب (0.075%)، لكن في المقابل نجد أن استجابة التصدير في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، وهذا ما يؤكد ضعف تأثير التصدير على سعر الصرف في الأجل الطويل، وتأثيره في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن الرفع من مستوى التصدير سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

- وينتج من خلال تحليل المسار المتعلق بعلاقة سعر صرف الدولار بالنتائج الداخلي الخام الرسمي في وجود الإيرادات البترولية بأن هناك علاقة موجبة من سعر الصرف نحو الناتج الداخلي الخام مروراً بالإيرادات البترولية والتي كانت في حدود 0.8308

- وينتج كذلك من خلال تحليل المسار المتعلق بعلاقة الواردات بالنتائج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف بأن هناك علاقة موجبة من الواردات نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.975

- كذلك نتج من خلال نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة الصادرات بالنتائج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف فقد بين أن هناك علاقة موجبة من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.849

- وتبين من نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالنتائج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف بأن هناك علاقة سالبة من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.99

- أيضا تبين كذلك من خلال نموذج تحليل المسار المتعلق بعلاقة معدل الفائدة بالنتائج الداخلي الخام في وجود سعر الصرف بأن هناك علاقة موجبة من معدل الفائدة نحو الناتج الداخلي الخام مرورا بسعر الصرف والتي كانت في حدود 0.381

توصيات واقتراحات :

- تعميق الإصلاح الاقتصادي وتفعيل القطاع الصناعي المنتج وتوسيع قاعدته الإنتاجية عن طريق جلب الاستثمارات وتدعيمها ، و العمل على تحفيزه بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق أكبر مردودية و بالتالي توفير السلع بالكمية و النوعية و تكوين المقابل للنقود و الذي به تتعزز قيمة الدينار الجزائري و يتحقق استقراره .
- إصلاح الجهاز المصرفي والعمل على تقليل الفجوة بين سعر صرف الدينار أمام الدولار والأورو وإنشاء سوق الصرف الآجلة من أجل تسهيل تغطية مخاطر تقلبات الصرف
- الخروج من التبعية النفطية ومحاولة تكثيف الجهود في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة وهذه الأخيرة تعتبر قوة حقيقية تكون خلف للمنتجات البترولية
- عدم الاتكال على مداخليل قطاع المحروقات والسعي للنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك وفق تعديلات في الهيكل الاقتصادي

- العمل على وضع آليات للتكامل بين القطاع الفلاحي والصناعي و بالتالي تحسين أداء القطاعين، الذي من شأنه أن يقلل من حجم الواردات

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. ابراهيم محمد الغار، سعر الصرف بين التنظير والتطبيق، دار النهضة العربية القاهرة 1992
2. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر الدولار وأكثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو. للبترو.
3. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو (أوبك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2017
4. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000
5. احمد مندور : مقدمة في الاقتصاد الدولي الدار الجامعية للطباعة والنشر ببيروت 1990-1994.
6. أسامة محمد الغولي: مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997،
7. أحمد بوزيان تيغزة، التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة spss وLisrel، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012
8. إيمان عطية ناصف: هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، ط2008،
9. بدر اوي شهيناز، تأثير الانظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بياناتلعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، جامعة تلمسان، 2014-2015
10. بربري محمد امين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية
11. بسام الحجار: نظام النقد المالي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني
12. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.
13. البرق عباس وآخرون، " دليل المبتدئين في استخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج أموس AMOS " مكتبة الجامعة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2013
14. بلعوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2006
15. بسام الحجار، نظام النقد المالي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان
16. بطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2013

17. بولال علي، اشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته واثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، ملتقى دولي، الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 21-22 ماي 2002
18. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد: ترجمة (السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح) دار المريخ للنشر، الرياض، 2012.
19. تيعزة محمد بوزيان ، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة spss وليزرل Lisrel، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012
20. جورج كوبر: الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء، ترجمة: حمود عبيد الجواد، نفضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010،
21. جوزيف دانيالز، ديفيد فاقهور، اقتصاديات النقود والتحويل الدولي، ترجمة: د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010
22. جوزيف دانيالز، فاقهور ديفيد: اقتصاديات النقود والتحويل الدولي، ترجمة حمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010
23. حافظ خاتم سليمان الشيخ : تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل. في مصر وتونس اوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بدر وكنجز الدوحة 2013
24. الحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي جامعة دمشق، سوريا 1977
25. حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1991
26. حمدي رضوان: أسعار الصرف دراسة في الاقتصاد الدولي، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة
27. خبابة عبد الله، الاقتصاد المعرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة. 2008.
28. ساسي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم الدار المصرية القاهرة 1991
29. ساكر محمد العربي : محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق دار العجر. للنشر والتوزيع سعر 2006 .
30. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005،
31. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، طبعة 1987
32. سعود حايد العامري، المالية الدولية، نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2008

33. سمير ايت يحي: التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014،
34. سمير فخري نعمة . العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة. وانعكاسها على ميزان المدفوعات دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان. 2001 .
35. سي بول هالوود: رونالد ماكدونالد: النقود والتحويل الدولي، ترجمة د. حمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007،
36. السيد محمد احمد السيوتي، محمد عزت محمد عزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012
37. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
38. صفوت عبد السلام عوض الله: سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية القاهرة، 2000
39. صندوق النقد العربي، اثر السوق الاوربية الموحدة سنة 1992 على القطاع المصرفي والمصارف العربية ، ابو ظبي، افريل 1989،
40. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة للمبادئ الحاكمة للاقتصاديات النقود والبنوك الائتمان دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004
41. عبد الحميد مرغيت، اسواق الصرف الموازية في الجزائر، اسبابها، اثرها وسبل مكافحتها، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر
42. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية القاهرة، 2009
43. عبد الله خضر، عبطات السبعواوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-ايران نموذجاً-، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10، 2013
44. عبد المجيد قدي: الدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
45. عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، د. م. ج، الجزائر، 2003،

46. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
47. عبد الناصر السيد عامر، "نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية- الأسس والتطبيقات القضائية"، الجزء الأول، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 2018
48. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
49. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016
50. عرفان تقني الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999،
51. عماد محمد محمود علي الهنداوي، علاقة انظمة سعر الصرف بقاء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، جامعة الرقازيق، مصر، 2011.
52. عطية عبد القادر محمد عبد القادر "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق". الإسكندرية. الدار الجامعية، 2004
53. فرانسيس جير ونيلام ترجمة محمد عزيز ومحمد سعد الفاخري: الاقتصاد الدولي، طرابلس 1991،
54. فيكتور موجان: تاريخ النقود، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب، القاهرة 1993
55. كامل بكري : الاقتصاد الدولي الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1987
56. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003
57. مايك بوردو، المنظور التاريخي لاختيار نظام لسعر الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 2003
58. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والاثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997
59. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الاشكاليات والاثار المحتملة على المنظمة العربية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998

60. محب خلة توفيق "الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011،
61. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1999
62. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005
63. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، المطبوعات الجامعية، الطبعة الجزائر، 1996
64. مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة 1997،
65. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، طبعة 1997
66. مدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، 2007،
67. مروان عطون، اسعار صرف العملات ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر
68. محمد مطر فايز تيم، ادارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2005
69. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، مصر، 1998
70. موردخان كريانين، الاقتصاد الدولي " تدخل السياسات "، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007
71. موسى سعيد واخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008
72. الهادي خالدي "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
73. هاشم حيدر، أزمة الدولار، الطبعة الثانية الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1991
74. هجيرة عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، دار الاثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010،
75. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006
76. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر. ط1، الأردن، 2009
77. وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2001.

المذكرات و الاطروحات

78. بربري محمد أمين: الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودورة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011
79. بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة حالة، الدينار الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014
80. بن حمودة فاطمة الزهراء اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر- . اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر بدون سنة نشر،
81. بن عيسى رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديدده ، دراسة قياسية لدينار الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014
82. جبوري محمد، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012/2013
83. جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2013
84. جولية يحيى، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي، ومالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية (2014-2015)،
85. دهماني أدرويش محمد، اشكالية التشغيل في الجزائر ،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012/2013
86. دهماني رضا، دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2018/2019
87. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2015.
88. رحماني العربي ، اثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلةم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2017.

89. سامح مظهر محمد نجيب القاضي: سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة (1982-2007)، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2010
90. عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014،
91. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011/2012.
92. عبد الحميد مرغيت ، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن-دراسة تحليلية وتقييمية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 01، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018.
93. عيشوش رياض، " دور إدارة المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الاستجابة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة على عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية بولاية برج بوعريريج- " أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016،
94. عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011
95. عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007
96. فاطمة الزهراء بن حمودة، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، اطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010
97. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990/2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006
98. موسليم مریم، أثر سعر صرف الدولار -الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2016/2017.
99. مداني حسينية " أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017

100. عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديدده، دراسة قياسية للدينار الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014
101. نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (2014/1994)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي السنة الجامعية 2017/2018
102. هداجي عبد الجليل، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية لحالة الصين (1978-2012)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016،
103. ياسمين محمد فؤاد محمود، المنظمة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الاوربي تقييم الاثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.
104. يسين سي الاخضر غربي، علاقة سعر الصرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية، 2018/2019.

المجلات

105. امين جنيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن المصرية، بيروت، 2013،
106. أويابة صالح، أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد1، جامعة غرداية، 2020
107. آيت محمد مراد، عادل مستوي، دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016، مجلة معارف، العدد 23، جامعة البويرة، ديسمبر 2017

108. بقيق ليلي اسمهان، العمليات البنكية غير المشروعة واثرها على الاقتصاد (عمليات تبييض الاموال). ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار وسبل الترويض). المركز الجامعي بسعيدة، 21/20 افريل 2007.
109. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأفكار العربية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر تشرين الثاني، 2003، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003
110. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003
111. بن حميد سوهير، مزار منصف ، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج الحروقات بالجزائر -دراسة قياسية للفترة 2017/2000، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، السنة 2019.
112. بوشة يحي، عدوكة لخضر " محددات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ" مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 2، جامعة الجيلالي اليااس، سيدي بلعباس، 2016.
113. بوعتروس عبد الحق، اثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، جوان 2008
114. بوعلي هيشام، بن قدور علي ، قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر 1980-2016 دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، السنة 2019.
115. بول هيرست جراهام تومبسون، مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم، ترجمة ابراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1999
116. حمد سلامي، محمد شيخي. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970/2011. مجلة الباحث ، المجلد 13، العدد 13، ص 124.
117. حمد علي ابراهيم العامري، اعتصام جابر الشكرجي، ادارة مخاطر اسعار الصرف الاجنبي باستخدام ادواتالمالي دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، 2013.
118. حسن علي عبد الزهراء " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع ، جامعة بغداد، 2013.

119. سمير ايت يحيى، التقويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
120. شادي اسماعيل التلباني، ابراهيم سالم أبو عمرة، استخدام أسلوب تحليل المسار لدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 56، العدد 2690، السنة 2015
121. شبيب هناء سعد " العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنتائج المحلي الاجمالي-دراسة قياسية لحالة العراق من 2000-2013"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 37، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2016
122. شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011
123. صالح تومي، عيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
124. صبيحة قاسم هاشم وآخرون،المالي لمخاطرة اسعار الصرف باستعمال ادوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 25، العراق، 2009،
125. عبد الحميد مرغيب، الرقابة على الصرف في الجزائر، حافز ام عائق امام متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية؟ مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 22، السداسي الاول 2004، ص ص 55-75.
126. عبد الناصر الهاشمي عزوز، استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، السنة 2018.
127. عبد الوهاب دادان زاوية رشيدة تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية. لحالة الجزائر (1990-2013) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية عدد 2016/03.
128. عبد الناصر الهاشمي عزوز،"استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، 2018
129. عثمانى الهادي، هيشر أحمد التيجاني، " إختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974-2012)، مجلة الدراسات القياسية الكمية، العدد الأول، جامعة الجليلي اليباس، 2015

130. علي بطاهر، سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، جامعة الشلف
131. علي حمزة، الياس حفيظ ، امكانية جعل التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الربيعي (حالة الجزائر خلال الفترة 2010)، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 05، 2015.
132. عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، مجلد 9، العدد 14، السنة 2015
133. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010/1974، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادية عشر، المجلد 9، العدد 32، السنة 2015،
134. مبارك بوعشة، "السياسة النقدية واثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999
135. محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002
136. محمد راتول : تحولات الدينار الجزائري. واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية . الواقع والتحديات .
137. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4)
138. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقى دولي ، المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات
139. مصطفى كامل، العملة الاوربية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة سعر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة ، العدد الرابع والعشرون، العراق، 2010
140. هلال جودة ندوة، عبد الله عيسى رجاء، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3 ، السنة 2010.

141. هيشر أحمد تيجاني وآخرون، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد 38، تحت ترقيم ISSN 7925-2602 أوت 2019

المراجع باللغة الاجنبية

142. Ahmed Henni, Essai sur l'économie parallèle « cas de l'Algérie », ENAG, Edition 1991, Collection économique,

143. ALLAOUA, Lynda Mizi et ACHOUCHE, Mohammed. Fear of floating and exchange rate pass through to inflation in Algeria. les cahiers du cread, 2017, vol. 33, no 122.

144. Asterion.D, Stephen G," Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Mycroft Reviesd", First edition, Palgrave Macmillan, London,2011

145. B. Henri, « Finance Internationale ». presses universitaire de France, 1er édition, 1992,

146. Benissadhocine « Cours Economie Internationale » Édition Publisud France, 1983,

147. Boucheta, Yahia , Etude des Facteurs Déterminant du Taux de Change du Dinar Algérien, Thèse de doctorat, université Abou Bekr Belkaid ,Tlemcen ,2013.

148. Bourbonnais Régis" **Econométrie**". 10^eedition. Paris. France. DUNOD,2018

149. Collections Statistiques N 182/2014 , Série E Statistiques Économiques N 75 , ONS, 2014

150. Gilbertkoerig, Moroeconomie Internationale, Economica. Paris 1997

151. Hanane Gharbi, « La Gestion du Taux de Charge dans les Pays Émergents : La Leçon Des Expériences r199-6écents », OFCE, Observatoire Français des Coryonctures Économiques, Université Paris-Dauphine, 2005.

152. JACAB A. Frenkel and Harry G. Johnson. « The Montary To The Balance Of Payments, George Allen and Uniwin Ltd. London. 1976.

153. Jean Bourget, Arcangelo Figlinzze et Yves Zenan, Monnaies et Systemes Monitaires, Éditions Bréal, Paris, 9 eme édition, 2002.

154. Joseph F.Hair, and al," Multivariate Data Analysis", eighth Edition, Cengage Learning, EMEA, United Kingdom, 2019.

- 155.Larbidohni, Canal Hainout, les Taux de Change, Edition de Beockuniversite, Bruxelles, Belgique, 2004,
- 156.M. Benbouziane et Autre. « Marche de Change Informel et Mesalignement : « Le Cas Du Dinar Algérien ». Laboratoire MECAS, Les Cahiers du MECAS , n° 1, avril 2005.
- 157.Marie Thérise, Boyer Xamber, Ghistoin DELEPLACE « changes flexible ou étalon International les Leçons de l’histoire », Édition Dunod, Paris . 2002.
- 158.MICHEL JURO « Techniques Finoncière Internationale» Editiondunod, Paris 2003.
- 159.Mokhtar Khaldi. Introduction aux Relation Economiques International. Offia des Publications Universitaires, Alger, 2010.
- 160.Mondher Chérif, les Taux de chenge, revue : les essentiels de la banque, juin 2002,
- 161.Patrickartus : Economie des Taux de Chenge, Economica-Paris-1997.
- 162.Peyrardjostte, Paris 1986, p70.
- 163.Philippe Jaffer, Monnaie et Politique Monetriré , 4 Édition. Paris. 1996.
- 164.Ramadan Addoun, Économie Générale du Taux de Change Élément D’analyse Macro-Économique. les Cahiers de la Reforme ENAG, 2eme édition, 1999.
- 165.Rophaellebellendo. Amondcoline, Finance Internationale , Paris, 1993,
- 166.|Salles Pierre « Problèmes Économiques Généraux, 6ème Édition Dunad paris 1986.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	تأثير السياسة المالية التوسعية في ظل نظام أسعار صرف ثابتة على بعض المؤشرات الاقتصادية	الجدول (1-1):
26	وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي	الجدول (1-2):
38	المقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن المقوم	الجدول (1-3):
41	انظمة اسعار الصرف للفترة (1880-2000):	الجدول(1-4):
44	تطور ترتيبات انظمة الصرف الاجنبي وفق صندوق النقد الدولي	الجدول (1-5):
46	تطور ترتيبات انظمة الصرف الاجنبي وفق Lys	الجدول (1-6):
70	سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر (1970-1987)	الجدول (2-1):
73	الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري مقابل الدولار (1987-1994)	الجدول(2-2)
73	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (1987-1994)	الجدول(2-3):
75	تطور سعر الصرف الرسمي خلال الفترة من 1994/2003:	الجدول(2-4):
76	تطور اسعار الصرف للفترة (2004/2010)	الجدول (2-5):
76	تغير اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية(2004-2010)	الجدول (2-6):
78	اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (2009-2015)	الجدول (2-7):
87	تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر للفترة (2001-2013):	الجدول (2-8):
123	تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف الفترة (1990/2000)	الجدول رقم(3-1):
126	تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف الفترة2001/2019	الجدول رقم(3-2)
128	تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف للفترة (1990/ 2000)	الجدول رقم(3-3)
130	تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف للفترة (2001/2019)	الجدول (3-4) :
132	تطور عرض اللقود بالتغير في سعر الصرف (1990/2000)	الجدول (3-5):
133	تطور عرض اللقود بالتغير في سعر الصرف (2001/2019)	الجدولرقم(3-6):

قائمة الجداول و الأشكال

136	تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف (1990-2000)	الجدول (3-7):
138	تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف (2001/2019)	الجدول (3-8):
153	اختبار ADF و PP للاستقرارية	الجدول (3-9):
154	تحديد درجة التأخير المثلى	الجدول (3-10):
155	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون	جدول (3-11):
156	اختبار سببية قرانجر بين الإيرادات البترولية وسعر الصرف	جدول (3-12):
157	نموذج الانحدار الذاتي VAR	جدول (3-13)
159	اختبار التوزيع الطبيعي	جدول (3-14):
159	اختبار عدم ثبات التباين	الجدول (3-15):
160	تحليل مكونات التباين	الجدول (3-16):
160	نتائج تفكيك التباين	الجدول (3-17):
163	نتائج اختبار pp لجذر الوحدة	الجدول (3-18):
164	تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج	الجدول (3-19):
165	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون	جدول (3-20):
166	انموذج تصحيح الخطأ	الجدول (3-21):
167	اختبار LM للارتباط الذاتي	الجدول (3-22):
167	اختبار WARD للارتباط الذاتي	جدول (3-23):
167	نموذج متجه التكامل المشترك	جدول (3-24):
168	نتائج اختبار جرانجر للسببية	جدول (3-25):
169	تحليل التباين Variance Decomposition	جدول (3-26):
172	تحديد درجة الإبطاء المثلى.	جدول (3-27):
173	اختبار الحدود (Bounds Test)	جدول (3-28):
174	تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير الأجل	جدول (3-29):
176	تقييم النموذج إحصائياً	جدول (3-30):
177	إختبار الارتباط الذاتي	جدول (3-31):

قائمة الجداول و الأشكال

178	اختبار عدم ثبات التباين	جدول (3-32):
178	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي	جدول (3-33):
	نتائج مؤشرات المعادلة البنائية	الجدول (3-34):

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
14	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل - فلمنج:	الشكل (1-1):
15	السياسة النقدية انكماشية والتوسعية	الشكل (1-2):
17	السياسة المالية انكماشية	الشكل (1-3):
17	السياسة المالية توسعية	الشكل (1-4):
18	كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الصرف لنموذج ماندل - فلمنج:	الشكل (1-5):
19	مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية مرتفعة لرأس المال	الشكل (1-6):
19	مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية منخفضة لرأس المال	الشكل (1-7):
30	سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب	الشكل (1-8):
45	ترتيبات انظمة الصرف الاجني Ghosh واخرون:	الشكل (1-9):
58	منحنى الطلب على العملة الاجنبية	الشكل (1-10):
59	منحنى طلب وعرض الواردات	الشكل (1-11):
60	منحنى عرض العملة الاجنبية:	الشكل (1-12):
61	طلب وعرض الصادرات بافتراض مرونة منحنى الطلب	الشكل (1-13):
62	توازن سوق الصرف	الشكل (1-14):
62	التوازن في سوق الصرف وتأثير تغير منحنى الطلب.	الشكل (1-15):
63	التوازن في سوق الصرف وتأثير تغير منحنى الطلب	الشكل (1-16):

قائمة الجداول و الأشكال

81	اهم المشاركين في سوق العملة	الشكل (2-1):
93	اثر منحني (j) تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري:	الشكل (2-2):
96	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة	الشكل (2-3):
97	الية تخفيض قيمة العملة	الشكل (2-4):
101	اثر المرونات على توازن ميزان المدفوعات	الشكل (2-5):
103	التوازن المستقر لسعر الصرف	الشكل (2-6):
104	التوازن الغير مستقر لسعر الصرف	الشكل (2-7):
113	منحني سوزان للتوازن الداخلي و الخارجي	الشكل (2-8):
119	العلاقة بين التوازن النقدي و التوازن الخارجي	الشكل (2-9):
137	التمثيل البياني لتغير الصادرات والواردات للفترة 1990-2000	الشكل (3-1):
158	اختبار استقرارية النموذج	الشكل (3-1):
161	دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة	الشكل (3-1):
170	الاستجابة النبضية: Impulse Response	الشكل (3-1):
177	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	الشكل (3-1):
179	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج	الشكل (3-1):
180	نموذج المعادلة البنائية لمتغيرات الدراسة	الشكل (3-7):
185	مخطط تحليل المسار بين سعر الصرف والنتاج الداخلي الخام	الشكل (3-8):
186	مخطط تحليل المسار بين الواردات والنتاج الداخلي الخام	الشكل (3-9):

قائمة الجداول و الأشكال

187	مخطط تحليل المسار بين الصادرات والنتاج الداخلي الخام	الشكل (3-10):
188	مخطط تحليل المسار بين الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام	الشكل (3-11):
189	مخطط تحليل المسار بين معدل الفائدة والنتاج الداخلي الخام	الشكل (3-12):

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر

اهداء

مقدمة أ

الفصل الأول:

الإطار النظري لأسعار الصرف

2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم العامة حول أنظمة أسعار الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم وتطور ترتيبات أسعار الصرف
8	المطلب الثاني: النماذج والنظريات المفسرة لسعر الصرف
20	المطلب الثالث: وظائف ومحددات سعر الصرف
25	المبحث الثاني: الأنظمة والسياسات المختلفة لأسعار الصرف
25	المطلب الأول: مراحل تطور أنظمة الصرف الثابتة
33	المطلب الثاني: نظام تعويم أسعار الصرف والعملية الأوروبية الموحدة
41	المطلب الثالث: الترتيبات المستحدثة لسعر الصرف
49	المبحث الثالث: اسواق الصرف
49	المطلب الاول: ماهية سوق الصرف
51	المطلب الثاني: انواع سوق الصرف والعمليات التي تتم فيها
55	المطلب الثالث: مخاطر الصرف الاجنبي وكيفية تحديد سعر الصرف
64	خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

تطبيقات سياسة الصرف في الجزائر

66	تمهيد:
67	المبحث الاول: سعر الصرف في الجزائر
67	المطلب الاول: لمحة تاريخية عن التطور الحاصل في سعر الصرف في الجزائر.
78	المطلب الثاني: سوق الصرف في الجزائر
82	المطلب الثالث: اسواق الصرف الموازية في الجزائر
90	المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والاثار الناجمة عن تحرير سعر الصرف.
90	المطلب الاول: سياسة تخفيض قيمة العملة.
	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض العملة واثر ذلك على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي
98	
120	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لتأثيرات سعر الصرف على الايرادات البترولي

122	تمهيد
123	المبحث الأول : علاقة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتغير في سعر الصرف
123	المطلب الاول :علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف:
128	المطلب الثاني : علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف
132	المطلب الثالث : علاقة تطور عرض النقود بالتغير في سعر الصرف
135	المطلب الرابع: علاقة تطور الميزان التجاري بتغيرات أسعار الصرف
140	المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

140.....	المطلب الأول: الإستقرارية واختبار جذر الوحدة.
144.....	المطلب الثاني: التكامل المشترك واختباراته
151.....	المبحث الثالث: تقديم النماذج المستخدمة ومنهجية التحليل القياسي
151.....	المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات
162.....	المطلب الثاني: دراسة أثر أسعار الصرف على الميزان التجاري
171.....	المطلب الثالث: دراسة أثر سعر الصرف بالمتغيرات الكلية للفترة 1990-2019
179 ...	المطلب الرابع: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال المعادلات البنائية وتحليل المسار ...
191	خلاصة الفصل
193	الخاتمة
200	قائمة المراجع
214	قائمة الجداول والاشكال
221	فهرس الموضوعات